



جامعة العلوم الإسلامية العالمية
كلية الدراسات العليا
قسم اللغة العربية

المصدر المؤول

دراسة نحوية دلالية في السياق القرآني

إعداد

نيفين أحمد عيسى البدوي

إشراف

د. محمود مبارك عبيدات

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في اللغة العربية في جامعة العلوم الإسلامية العالمية

عمان

٢٠١٥/٨/٢٤

قرار لجنة المناقشة

المصدر المؤول، دراسة نحوية دلالية في السياق القرآني

Al Masdre Almoawl "Interpreter infinitive noun"

Asemantice and grammatical study in Quranic context

إعداد: نيفين أحمد عيسى البدوي


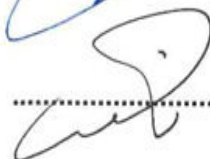

المشرف: الدكتور محمود مبارك عبيدات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ (2015/8/24 م) .

أعضاء لجنة المناقشة:

التوقيع

الجامعة

- 1- الدكتور محمود مبارك عبيدات/رئيساً ومشرفاً / جامعة العلوم الإسلامية العالمية.....
- 2- الدكتور ناصر إبراهيم النعيمي/مناقشاً داخلياً/ جامعة العلوم الإسلامية العالمية.....
- 3- الدكتورة فوز سهيل نزال/مناقشاً خارجياً / الجامعة الأردنية.....

The World Islamic Science & Education University (wise)

Faculty of Graduate Studies

Dept of Arabic Language

**Al Masdre Almoawl "Interpreter infinitive noun"
Asemantice and grammatical study in Quranic context**

By

Niveen Ahmad Issa Al-Badawi

Supervisor

Dr. Mahmoud Mubarak Obaidat

**"Thesis Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Degree of Master of Arts in Arabic Language at
The World Islamic Science and Education University "**

The World Islamic Science and Education University

Amman

24/8/2015

التفويض

أنا الموقع أدناه نيفين أحمد عيسى البدوي أفوض جامعة العلوم الإسلامية بتزويد نسخ من أطروحتي للمكتبات أو البيئات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة .

الاسم: نيفين أحمد عيسى البدوي

التوقيع : 

التاريخ: ٣٠/٨/٢٤

الإهداء

إلى الذي غرس في نفسي حب العلم ورافق خطواتي بالدعاء
إلى الذي علمني حب العمل والإخلاص فيه والإصرار عليه
إلى الذي علمني سمو الهدف
إلى الذي لولاه ما كنت ولا صرت
إليك أبي.....

إلى الغالية التي بوجودها أكتسب قوة ومحبة لا حدود لهما ... إليك أمي
إلى من بوجودهم عرفت معنى الحياة وطعمها ... زوجي وأولادي

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان وأوفره إلى الدكتور محمود مبارك عبيدات الذي

أشرف على هذا البحث ورعاه منذ أن كان فكرة حتى استوى بحثاً ، فله مني جزيل الشكر...

كما أشكر الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد في قراءة هذا البحث

وما أفاضوه من علم وافر في مناقشته .

فجزاهم الله كل خير

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
ب	إقرار اللجنة
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	قائمة المحتويات
ط	ملخص باللغة العربية
ي	ملخص اللغة الإنجليزية
٣-١	المقدمة
الفصل الأول: المصدر المؤول مفهومه، وأنماطه، وأحكامه	
١١-٥	المبحث الأول: مفهوم المصدر المؤول
٣٠-١٢	المبحث الثاني: أنماط المصدر المؤول
٣٥-٣١	المبحث الثالث: المصدر المؤول بين الأصل والفرع
٤٩-٣٦	المبحث الرابع: حذف الحرف المصدرى وذكره
٨٥-٥٠	المبحث الخامس: مسوغات العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول
الفصل الثاني: المصدر المؤول من (أن) المشددة مفتوحة الهمزة ومعمولها	
٧٣-٦٠	المبحث الأول: أحكام (أن) المشددة مفتوحة الهمزة المصدرية نحوياً
٨٤-٧٤	المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (أن) المشددة ومعمولها ودلالته السياقية في القرآن الكريم

رقم الصفحة	العنوان
الفصل الثالث: المصدر المؤول من (ما) المصدرية ومدخولها	
٩٥-٨٦	المبحث الأول: أحكام (ما) المصدرية نحويًا
١٠٦-٩٦	المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (ما) المصدرية ومدخولها ودلالته السياقية في القرآن الكريم
الفصل الرابع: المصدر المؤول من (كي) المصدرية والفعل المضارع	
١١٥-١٠٨	المبحث الأول: أحكام (كي) المصدرية نحويًا
١٢٦-١١٦	المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (كي) المصدرية والفعل المضارع ودلالته السياقية في القرآن الكريم
الفصل الخامس: المصدر المؤول من (لو) المصدرية والفعل	
١٣٩-١٢٨	المبحث الأول: أحكام (لو) المصدرية نحويًا
١٥٠-١٤٠	المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (لو) المصدرية والفعل ودلالته السياقية في القرآن الكريم
الفصل السادس: المصدر المؤول من (همزة التسوية والفعل)	
١٦٠-١٥٢	المبحث الأول: أحكام همزة التسوية والفعل
١٦٨-١٦١	المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (همزة التسوية والفعل) ودلالته السياقية في القرآن الكريم
١٧٠-١٦٩	الخاتمة
١٨٠-١٧١	قائمة المصادر والمراجع

المصدر المؤول، دراسة نحوية دلالية في السياق القرآني

إعداد

نيفين أحمد عيسى البدوي

المشرف

الدكتور محمود مبارك عبيدات

٢٠١٥/٨/٢٤

ملخص

تناولت هذه الدراسة المصدر المؤول، دراسة نحوية دلالية في السياق القرآني، من خلال رصد أنماط المصدر المؤول وأشكاله التي وردت في القرآن الكريم، ثم تصنيفها بناء على الأنماط التي اعتُمدت عند النحاة العرب؛ لبيان مدى موافقتها أو اختلافها عن الأنماط التي ذُكرت في القرآن الكريم.

وهدفت هذه الدراسة بمنهجها الوصفي التحليلي إلى بيان المواطن التي عدل فيها القرآن الكريم عن استخدام المصدر الصريح إلى المصدر المؤول، وتوضيح كيفية تناسب المقال مع المقام في سياقات مختلفة.

لذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على عدد من القضايا، فقد تناولت جميع أنماط المصدر المؤول وأشكاله التي تم ذكرها في القرآن الكريم، وبيّنت أنّ لكل نمط دلالات معينة اختصت بسياقات محددة هدفت إلى بيان العلة والغاية من وراء تعبير القرآن بالمصادر المؤولة دون المصادر الصريحة، ذلك أنّ المصادر الصريحة تتميز ببساطتها لاقتصارها على الحدث نفسه، بينما كان الهدف من ذكر المصادر المؤولة في بعض السياقات القرآنية يكمن في الدلالة على حكمة بلاغية عالية.

لذا فإنّ هذه الدراسة حاولت الكشف عن دور المصدر المؤول من خلال المعطيات اللغوية التي تقدّمها مفردات اللغة، خاصة أنّ لكل عنصر مصدري معنىً دلاليًا ينفرد به.

**Al Masdre Almoawl "Interpreter infinitive noun"
Asemantic and grammatical study in Quranic context**

By

Niveen Ahmad Issa Al-Badawi

Supervisor

Dr. Mahmoud Mubarak Obaidat

24/8/2015

ABSTRACT

This is a grammatical, semantic study that discusses the infinitive in the Quranic context, by inspecting the patterns and forms of infinitives stated in the Holy Quran, and then categorizing them in accordance with the patterns depended on by Arab grammarians in order to track their correspondence or discrepancy from the patterns mentioned in the holy Quran.

This study aims, through its descriptive, analytical method, at locating the positions where the Holy Quran refrained from using the gerund and used the infinitive instead, and to manifest the correspondence of expression with the situation in variant contexts.

This study is therefore an attempt to shed light on a number of issues. It discusses all patterns and forms of the infinitive mentioned in the Holy Quran, and points out that each pattern has certain connotations limited to particular contexts. Furthermore, it seeks to determine the causes and intentions behind the Quranic use of infinitives instead of gerunds; it is that gerunds are distinguished for being restricted to the event in itself, whereas the target of using infinitives in some Quranic contexts lied in a highly incisive wisdom.

This study, therefore, attempts at revealing the role of the infinitive through the linguistic suggestions of expressions in language, especially that each affirmative element has its own connotation.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيّد الخلق والمرسلين،
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فالقرآن الكريم دستور النحاة والمرجع الأول لكل مسألة من مسائل
النحو، وتأتي هذه الدراسة لتأصيل حلقة من حلقاته المكونة، وتتبع إحدى
ظواهره، وعلائقه بسلم التفسير، واستقصاء جوانبه في المباني والتراكيب
والمعاني، والمصدر المؤول هو إحدى هذه التراكيب التي تستحق الدراسة،
لأنه لم يُدرس دراسة كافية، ومنفصلة ومحددة تضم الجوانب كلها، لا سيّما
دراسة قرآنية تقوّي عمود النحو والدلالة تقوية شاملة.

إن لاستخدام المصدر المؤول في بعض السياقات القرآنية حكمة بلاغية
عالية، لاقتناعنا بأن لكل حرف مصدري معنىً دلاليّاً خاصاً به، وبناء على
ذلك فإن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز الجوانب الدلالية في السياق
القرآني، دون الاقتصار على وصف تلك التراكيب فقط بل محاولة سبر الباطن
لكشف العلاقة بين التراكيب في ظاهرها، والجوانب الدلالية التي تكمن وراء
استخدام هذا النمط، وقد شفعتُ هذه الدراسة بعدد من الشواهد القرآنية، حاولتُ
فيها الوقوف على أسباب العدول من المصدر الصريح إلى المصدر المؤول.

وقد جاءت هذه الدراسة لتلقي نظرة على المعاني التي يؤدّيها المصدر
المؤول مع كافة الحروف المصدرية، لا سيّما أنّ كتب اللغة لم تذكر هذا النوع
من المصادر بعدّه مصطلحاً، إلا بإشارات إلى الحروف المصدرية التي
ذكروها في باب (الموصول الحرفي)، وباب (الحروف التي تنصب الفعل
المضارع)، إلا دراسة لغوية قام بها طه الجندي بعنوان (المصدر المؤول
بحث في التركيب والدلالة)، اهتدى في بحثه على رافدين أحدهما قديم وهو
منهج الإمام عبد القاهر الجرجاني في نظريته للنظم التي أفاض فيها في ربط
المعاني النحوية بمدلولات التراكيب اللغوية، والثاني رافد حديث يتمثل في
المدرسة التوليديّة التحويلية التي جعلت من صميم أهدافها رصد التلازم القائم
بين المبني والمعنى، ودراسة قام بها أحمد موفق المغربي اقتصرت على بيان

الدور الدلالي للمصدر المؤول من (أن والفعل) أشكاله التركيبية ودلالته السياقية اقتصر فيها على سورة البقرة وآل عمران والأعراف، دون أن تتعرض إلى باقي الحروف المصدرية، أما هذه الدراسة فقد تناولت كافة الحروف المصدرية في مواضع متعددة من آيات القرآن الكريم باستثناء (أن والفعل)، ورسالة لـ محمد عبد المجيد وحيدى بعنوان: (المصدر في القرآن الكريم) تناول في جزء منها المصدر المؤول وكانت دراسته له إحصاء لمواضع المصدر المؤول في القرآن الكريم.

أما المنهج المتبع في هذه الدراسة فكان وصفيًا قائمًا على التحليل، وقد حرصت على الإفادة من المصادر المتصلة بموضوع البحث وجزئياته، وتوثيق النصوص والإشارة إلى مواطن النقل، وعدت إلى كتب اللغة والتفاسير، وهي كثيرة ومتنوعة.

ووجدت أنّ المادة المطروحة تصنّف في ستة محاور، فجعلت هذه المحاور الستة فصولاً للدراسة، واقتضت طبيعة البحث أن يقسم الفصل الأول إلى خمسة مباحث، فتكلمت فيه عن (المصدر) والتأويل مفهوماً ومصطلحاً ورُمت في هذا المبحث تجلية هذا المفهوم، للاتكاء على هذه التجلية في مباحث الدراسة وفصولها، فسردت أقوال النحاة فيه، وأنماط المصدر المؤول مشيراً إلى أنّ بعض النحاة قد زاد على الحروف المصدرية المتعارف عليها عند النحاة (الذي، كيف، إذ، واللام)، وخلافهم في المصدر المؤول من حيث هو أصل أو فرع، وتحذت عن حذف الحرف المصدرية وذكره، وساقني الحديث في ذلك إلى الإضمار والحذف دواعيه وإشكالاته، ومسوغات العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول.

وقد حرصت في الفصول الخمسة الأخرى على توحيد النسق، فكان المبحث الأول من الفصل الثاني (المصدر المؤول من أنّ المشددة ومعموليها) دراسة لغوية للحديث عن معانيها وخصائصها واستعمالاتها ومدخولها، بينما جاء المبحث الثاني دراسة تطبيقية قادتني إلى الحديث عن الاستعمال القرآني للأداة، والسياق بنوعيه، وأثره في إكساب الأداة معنى أو معاني جديدة ومتعددة، ودعمت ذلك بشواهد متعددة من آيات القرآن الكريم، لبيان المعاني الدلالية التي يؤديها المصدر المؤول وهكذا في كافة الفصول الأخرى حيث

يتضمن كل فصل مبحثين، أحدهما يكشف الجوانب النظرية للموضوع المطروح فيه، والآخر تطبيقي على أمثلة الموضوع في القرآن الكريم.

فجاء الفصل الثالث بعنوان (المصدر المؤول من (ما) المصدرية ومدخولها).

والفصل الرابع بعنوان (المصدر المؤول من (كي) المصدرية والفعل المضارع).

والفصل الخامس بعنوان (المصدر المؤول من (لو) المصدرية والفعل).

والفصل السادس بعنوان (المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل).

وأخيراً كانت الخاتمة لتلخص أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة ومنها أن القرآن الكريم قد استخدم كافة أنماط المصدر المؤول المتعارف عليها عند النحاة هذا من جانب، ومن جانب آخر يتضح لنا أن تنوع الحروف المصدرية لم يكن عشوائياً وإن كل عنصر مصدري من تلك العناصر صاحبه معانٍ دلالية خاصة به لا يتمكن من أدائها غيره من العناصر المصدرية الأخرى، وذلك بلا شك كان من الأسباب التي أدت إلى تنوع الحروف المصدرية.

والله ولي التوفيق

نيفين أحمد البدوي

الفصل الأول

المصدر المؤول مفهومه، وأنماطه، وأحكامه

المبحث الأول: مفهوم المصدر المؤول

المبحث الثاني: أنماط المصدر المؤول

المبحث الثالث: المصدر المؤول بين الأصل والفرع

المبحث الرابع: حذف الحرف المصدرى وذكره

المبحث الخامس: مسوغات العدول عن المصدر الصريح الى المصدر المؤول

المبحث الأول

مفهوم المصدر المؤول

استعملت العربية نوعين من المصادر هما^(١):

١- مصادر صريحة: وهو ما لا يكون مصدراً مؤولاً أو جملة مؤولة بمشتق نحو قولك: (أعجبنى انطلقك).

٢- مصادر غير صريحة وهي:

أ- ما يكون مصدراً مؤولاً من حرف مصدري وما في حيزه نحو: (أعجبنى أن تنطلق).

ب- ما يكون جملة مؤولة على مذهب المجيزين نحو: (أظنك تدرُّك عواقب الأمور)، كما سيوضح فيما بعد.

المصدر لغةً واصطلاحاً:

تأتي كلمة المصدر في فصيح اللغة على عدة معانٍ، جمعها ابن منظور في لسان العرب. فالمصدر "أعلى مقدم كل شيء وأوله حتى أنهم يقولون: صدُرُ النهار والليل، وصدُرُ القناة أعلاها، وصدُرُ الأمر أوله، وصدُرُ كل شيء أوله"^(٢).

وذهب الجوهري (في معجم الصحاح) إلى أن: "المصدر من مادة (صدَرَ) وصدُرُ كل شيء أوله، وصدُرُ السهم ما حاز من وسطه إلى مستدقه، وسمي بذلك لأنه المتقدم إذا رُمي، والصدُرُ: الطائفة من الشيء، والصدرة من الإنسان: ما أشرف من أعلى صدره"^(٣). والظاهر من كلام علماء اللغة أن إطلاق لفظ (المصدر) في أصله اللغوي يكون على معنى (الأصل)، وقد شاعت بهذا المعنى بين أكثر النحاة.

والمصدر في اللغة: الأصل الذي تصدر عنه الأفعال، "قال الليث: أصل الكلمة التي تصدر عنها صوادر الأفعال، وتفسيره: أن المصادر التي كانت أول الكلام، كقولك: الذهاب، والسمع والحفظ، إنما صدرت الأفعال عنها، فيقال: ذهبَ ذهاباً، وسمعَ سماعاً، وحفظَ حفظاً"^(٤).

(١) السيوطي، أبو بكر جلال الدين (ت: ٩١١) (١٩٨٧)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد

هارون)، ط٢، ج٢، ص: ٤، مؤسسة الرسالة ودار البحوث العلمية، الكويت، وينظر الحموز، عبد الفتاح (١٩٨٦)، المبتدأ والخبر في القرآن

الكريم، ط١، ص: ٩، دار عمار، عمان، وينظر السامرائي، فاضل (٢٠١١)، معاني النحو، ط٥، ج٣، ص: ١٢٦، دار الفكر، عمان.

(٢) ابن منظور، جمال الدين بن مكرم (ت: ٧١١) (١٩٥٦)، لسان العرب، ط١، ج٤، ص: ٤٤٦ مادة (صدر)، دار صادر، بيروت.

(٣) الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت: ٣٩٣هـ) معجم الصحاح (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار)، ص: ٧٠٩، دار العلم للملايين، بيروت.

(٤) الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: ٣٧٠) تحذيب اللغة (تحقيق إبراهيم الأبياري)، ج١٢، ص: ١٣٥، تراثا.

أما في الاصطلاح، فقد أشار سيبويه (ت: ١٨٠) إلى أن المصدر هو (الحدث) وذلك لأنها أحداث الأسماء التي تحدثها، والمراد بالأسماء أصحاب الأسماء، وهم الفاعلون^(١) ثم زيدت هذه الدلالة توضيحاً وتحديداً.

وقد استخدم الفراء (ت: ٢٠٧) مصطلحاً آخر من مصطلحات سيبويه (ت: ١٨٠) ليبدل على المصدر وهو (الفعل) قال: "وسواء في مذهب مصدر فأخراجه إياه إلى (الفعل) كأخراجهم مررت برجل حسبك من رجل إلى الفعل"^(٢). وقال في تفسير، ﴿لَا يَسْمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ

وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَوْسُقُ فَنُوطٌ﴾^(٣). "ومعناه من دعائه الخير فلما ألقى الهاء أضاف (الفعل)

إلى الخير"^(٤). وقد علل ابن يعيش (ت: ٦٤٣) هذه التسمية- فيما بعد- فقال: "الفعل من حيث كان حركة الفاعل"^(٥). وتابع المبرد (ت: ٢٨٥) سيبويه في مصطلحاته إلا أنه فصل في التعبير، فقال: "المصادر كسائر الأسماء إلا أنها تدل على أفعالها"^(٦)، والمبرد يلازم بين دلالة الفعل والمصدر، فالمصدر يدل على الفعل والفعل فيه دليل على المصدر^(٧).

ثم استقر مفهوم المصدر بعد ذلك عند بقية النحاة مع إضافات تفسيرية لا تغير فيه، فابن السراج (ت: ٣١٦) يفرق بينه وبين الاسم الدال على الشخص^(٨)، ويكرر ابن جني (ت: ٣٩٢) التعبير القديم: "المصدر كل اسم دل على حدث"^(٩)، ويعبر عنه ابن الحاجب (ت: ٦٨٦) أنه "اسم الحدث"^(١٠)، ثم يأتي بعد ذلك ابن مالك (ت: ٦٧٢) مستوعباً مسمياته المختلفة، فبسط القول في تعريف المصدر ملماً بمعناه ووظيفته، قال: "المصدر اسم دال بالأصالة على معنى قائم بفاعل أو

(١) ينظر، سيبويه، أبو بشر عمرو بن قنبر (ت: ١٨٠) (٢٠٠٤)، الكتاب (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، ط ٤، ج ١، ص: ١٢، ٢٢، ٣٢، ٣٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٢) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧) (١٩٨٣)، معاني القرآن، ج ٢، ص: ٤٠٤، ٢٢٢، عالم الكتب، بيروت.

(٣) سورة فصلت، آية: ٤٩.

(٤) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧)، ج ٢، ص: ٤٠٤، ٢٢٢.

(٥) ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي (ت: ٦٤٣)، شرح المفصل، ج ١، ص: ١١٠، دار صادر، بيروت.

(٦) المبرد، محمد بن يزيد (ت: ٢٨٥)، المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة)، ج ٣، ص: ٢٦٧، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة.

(٧) المصدر نفسه ج ٣، ص: ١٨٧.

(٨) ابن السراج، أبو بكر محمد بن كامل بن السراج النحوي البغدادي (ت: ٣١٦)، الأصول في النحو (تحقيق عبد الحسين الفتلي)، ج ١، ص: ٣٦، مؤسسة الرسالة.

(٩) ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢) (١٩٨٨)، اللع في العربية (تحقيق سميح أبو مغلي)، ص: ٤٤، دار مجدلاوي، عمان.

(١٠) الأسترابادي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦)، شرح الكافية في النحو، ج ٢، ص: ١٩١، دار الكتب العلمية، بيروت.

صادر عنه حقيقة، أو مجازاً، أو واقع على مفعول وقد يسمى فعلاً وحدثاً وحدثاناً^(١) وفي الألفية يقول:

المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل كأمن من أمن^(٢)

فهو يقرن التعريف بالمصطلح بوظيفته في السياق، ويذكر ما يرادفه من مصطلحات كما يفرق بينه وبين الفعل بأن دلالة الفعل منه مجردة من الزمان.

وقد عرّف الجرجاني المصدر بقوله: "المصدر هو الاسم الذي اشتق منه الفعل وصدر عنه"^(٣).

ومصطلح (المصدر) ورد عند سيبويه، ولم يقتصر استخدامه على هذا المصطلح، بل استخدم مصطلحات مرادفة له مثل "الحدث"، و"الأحداث"، و"اسم الحدثان"، و"الفعل"^(٤). وقد لوحظ أن سيبويه لم يحدد مصطلح المصدر تحديداً واضحاً مباشراً، وتلك سمة شائعة في مصطلحات الكتاب، وتفسر وسمية المنصور سبب ذلك بقولها:

"المصطلح كان واضحاً في أذهان المتقنين فلم تدع الحاجة إلى الاهتمام به"^(٥)، وقد جاء تعليها هذا مبنياً على ما جاء في كتاب الإيضاح للزجاجي (ت: ٣٣٧) حيث يقول عن عدم تحديد سيبويه للاسم: "ترك تحديده ظناً منه أنه غير مشكل"^(٦).

غير أننا نعلم أن العلوم العربية كانت حديثة، ولم تستقر بعد، ولم تكن القدرة على وضع دلالة اصطلاحية محددة أمراً سهلاً.

وأهم ما نلاحظه فيما سبق من النصوص، هو تعدد المفاهيم التي يطلق عليها (المصدر) فهو إلى جانب دلالاته على مفهومه الخاص، يدل على (المصدر المؤول) وهو موضوع هذه الدراسة.

(١) ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الحيايبي الأندلسي، (ت: ٦٧٢) (١٩٩٠)، شرح التسهيل (تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون)، ط ١، ج ٢، ص: ١٧٨، هجر، القاهرة.

(٢) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين يوسف: (ت: ٧٦١)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد)، ص: ٢٩، المكتبة العصرية، بيروت.

(٣) الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد (ت: ٨١٦) (١٩٨٦)، التعريفات (تحقيق الدكتور أحمد مطلوب)، ط ١، ص: ٢٧٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.

(٤) ينظر الكتاب ج ١، ص ١٢، ٣٤ - ٣٦.

(٥) المنصور، وسمية، (١٩٨٤)، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ط ١، ص ٢٧، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

(٦) الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧) (١٩٧٩)، الإيضاح في علل النحو (تحقيق مازن المبارك)، ط ٣، ص: ٤٩، دار النفائس، بيروت.

فالمصدر المؤول مصطلح مركب تركيباً وصفيّاً، يتكون من شقين، هما: المصدر والمؤول، وقد عرّفت المصدر، وحتى يلتئم تعريف هذا المصطلح لابدّ من التعريف بالتأويل حتى نعرف مصطلح المصدر المؤول.

معنى التأويل:

ذكر الإمام محمد بن أبي بكر الرازي في (مختار الصحاح): "أن التأويل من (أول) وهو تفسير ما يؤول إليه الشيء، وقد أوله تأويلاً، وتأوله"^(١) وجاء في (القاموس المحيط): "أول الكلام تأويلاً وتأوله دبّره وقدره وفسّره، فالتأويل عبارة الرؤيا"^(٢). وفي (التهذيب) آل يؤول أي: رجع وعاد، وسئل أحمد بن يحيى عن التأويل فقال: التأويل والتغيير واحد"^(٣).

وفسر أبو اسحاق الزجاج (ت: ٣٣٧) الآية: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ قَدْ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ ﴾^(٤).

أي: لا يعلم متى يكون أمر البعث وما يؤول إليه الأمر عند قيام الساعة إلا الله، وقال أبو عبيد^(٥) في قوله تعالى: "وما يعلم تأويله"^(٦) بأن التأويل هو المرجع والمصير.

(١) الرازي، الإمام زين الدين ابو عبد الله (ت: ٦٦٦) (١٩٣٧)، مختار الصحاح (رتبه محمود خاطر بك)، ط ٢، ص: ٣٣، مطبعة الأميرية، بولاق.

(٢) الفيروز أبادي، محمود بن يعقوب (ت: ٨١٧) (٢٠٠٥)، القاموس المحيط (بإشراف محمد نعيم العرقسوسي)، ط ٨، ج ٣، ص: ٣٤١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣) ينظر الأزهرى، أبو محمد بن أحمد (ت: ٣٧٠) تهذيب اللغة، ج ١٥، ص: ٤٥٨.

(٤) سورة الأعراف، الآية: ٥٣.

(٥) ينظر الأزهرى، تهذيب اللغة، الصفحة نفسها.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ٧.

ومأخوذ من (آل يؤول إلى كذا)، أي: صار إليه.
والحق إذا ما أراد أحدنا أن يعرّج على كتب اللغة والنحو ليتعرف نظرة أصحابها إلى التأويل، فإنه لن يجد كلاماً مباشراً، إلا أنه قد يقع على ما يفيد بأن اللغويين وأصحاب النحو كانوا يرون التأويل قد جمع معاني مشكلة بلفظ واحد لا إشكال فيه، غير أن الأدلة التي اعتمد عليها الأزهري في تهذيبه هي أدلة دينية.
ولم نر في تعريفات المحدثين زيادة عما جاء به القدماء، فقد جاء في المعجم الوسيط^(١)، وفي معجم الأدوات النحوية^(٢) معنى التأويل ردّ الكلام إلى الغاية المرجوة منه، وآل الشيء مآلاً أي: نُقْصَ، وآل اللبُّ أولاً: صيِّره خائراً غليظاً، وآل الرعية: ساسهم، وأول الرؤيا عبَّرها.

مفهوم المصدر المؤول:

المصدر المؤول: هو تركيب يسبق بأحد الحروف المصدرية، وهي (أن) الناصية للمضارع، و(أنّ) حرف مشبه بالفعل و (ما) المصدرية و (كي) الناصية للمضارع و(لو) المسبوقة بفعل يدل على الرغبة وهمزة التسوية للاستفهام المسبوقة بكلمة (سواء)، فالمصدر المؤول في مجموعه مع الحروف المصدرية يقع في تأويل المصدر الصريح فهو كل مصدر غير صريح يقع له التأويل، ويتم ذلك بسبب الحرف المصدرية مع الفعل الذي بعده.

وتعد قضية المصدر المؤول من القضايا المستحدثة في موضوعات المصدر، فهو كمصطلح لم يكن معروفاً لدى القدماء، فلم يعنى سيبويه بتعريف المصدر المؤول، وإنما عرض له في أنماطه المختلفة من خلال الأمثلة، فجعل ما بعد الحروف المصدرية بمنزلة المصدر وهو القائل: "هذا باب من أبواب أن التي تكون والفعل بمنزلة المصدر"^(٣)، تقول: أن تأتيني خيرٌ لك، كأنك قلت: الإتيان خيرٌ لك، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٤).

يعني: الصوم خيرٌ لكم.

(١) أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، ج١، ص: ٣٣، دار إحياء التراث العربي.

(٢) الزهري، نبيل (٢٠٠٨)، معجم الأدوات النحوية في العربية عربي إنجليزي، ط١، ص: ٤٧، مكتبة لبنان ناشرون.

(٤) سيبويه، الكتاب، ج٣، ص: ١٥٣.

(٤) سورة البقرة، آية: ١٨٤.

ولعل من أقدم تعريفات المصدر المؤول بعد تعريف سيبويه (ت: ١٨٠ هـ) قول المبرد (ت: ٢٨٥) في باب ((أن) المفتوحة الهمزة وتصرفها) حيث قال: "فمن هذه الحروف (أن)، وهي والفعل بمنزلة مصدره، إلا أنه مصدر لا يقع في الحال"^(١).

وقد تابعه ابن السراج (ت: ٣١٦) الذي جعل الحروف المصدرية مع صلتها في معنى المصدر^(٢) وأشار الزجاجي (ت: ٣٣٧) إلى المصدر المؤول في باب (الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلية): "وهي أن، ولن، وحتى، وكى، وكىلا، ولكى، ولكيلا، ولام كى، ولام الجمود ولنلا، والجواب بالفاء، والواو، أو"^(٣) وتابعه الزمخشري (ت: ٥٣٨) في ذلك^(٤).

وألمح ابن الحاجب (ت: ٦٥٦) في كتابه الكافية في النحو، إلى المصدر المؤول حينما ذكر قضية دخول (أن) على الفعل المتصرف، فقال: "إنَّ (أن) المصدرية تلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا تحتمل أن تدخل الاسمية ولا الشرطية وإن دخلت على الفعلية الصرفة، لأن (أن) المصدرية لا تدخل على الأفعال غير المتصرفية؛ لأنها تكون مع الفعل بعدها بتأويل المصدر ولا مصدر لغير المتصرف"^(٥).

ويستخدم ابن قيم الجوزية (ت: ٧٥١) مصطلح (المصدر المقدر) في أثناء حديثه عن الفرق بين المصدر الصريح والمصدر المقدر مع (ما) "فالفرق بينهما أنك إذا قلت: (يعجبني صنعك) فالإعجاب هنا واقع على نفس الحدث بقطع النظر عن زمانه ومكانه، وإذا قلت: (يعجبني ما صنعت)، فالإعجاب واقع على صنع ماضٍ، وذلك ما تصنع (واقع على مستقبل فلم تتحد دلالة (ما) والفعل والمصدر"^(٦).

(١) ينظر المبرد، المقتضب، ج ٢، ص: ٦، ج ٣، ص: ٥٥.

(٢) ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص: ١٦١.

(٣) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق (ت: ٣٣٧) (١٩٨٤)، الجمل في النحو (تحقيق علي توفيق الحمد)، ط ١، ص ١٨٢، مؤسسة الرسالة بيروت ودار الأمل، الأردن.

(٤) الزمخشري، محمود بن عمر (ت: ٥٣٨) (١٩٩٨)، المفصل (تحقيق محمد بدر الدين الحلبي)، ط ٢، ص: ٢٤٦، دار الجيل، بيروت.

(٥) ابن الحاجب، رضي الدين (ت: ٦٤٦)، الكافية في النحو ص: ٢٣٣.

(٦) ابن قيم الجوزية، محمد ابن أبي بكر الدمشقي (ت: ٧٥١) (١٩٩٥)، بدائع الفوائد، ج ١، ص: ١٤٢، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.

ويعد ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) أول من استخدم مصطلح المصدر المؤول، وهو القائل:

"إن المصدر الصريح يقع في موضع الفاعل كما أن المصدر المؤول يقع في موضع الفاعل"^(١).

كما ذكر السيوطي إشارة تدل على المصدر المؤول منسوباً لأبي حيان الأندلسي في أثناء حديثه عن (أن) المصدرية ويسميه بالمصدر المنسبك يقول: "لا ينعت المصدر المنسبك منها ومن الفعل"^(٢)، واستعار هذه التسمية عباس حسن - من المحدثين - إلا أنه سماه (المصدر المسبوك)^(٣).

وقد جاءت تسميته (بالمصدر المنسبك) لسبك الحرف المصدرية مع الفعل الذي بعده^(٤) وذكر ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) أن (أن) المصدرية تقع في أول الكلام فيكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها مبتدأ نحو قول العرب في أمثالهم: أن ترد الماء بماء أكيس^(٥) وتقديره: ورودك الماء بماء أكيس أي: أكثر دلالة على العقل.

وقد عرّف إميل يعقوب المصدر المؤول "هو ما يؤول من معنى دال على مطلق الحدث بفعل يأتي بعد الحروف المصدرية"^(٦).

(١) ابن هشام، أبو محمد جمال الدين يوسف بن أحمد (ت: ٧٦١هـ) (٢٠٠٥)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، ج ١، ص: ٢٢٦، المكتبة العصرية، بيروت .

(٢) السيوطي، أبو بكر جلال الدين (ت: ٩١١هـ) (١٩٨٥)، الأشباه والنظائر (تحقيق عبد العال سالم مكرم)، ط ١، ج ٢، ص: ٨٨، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣) حسن، عباس، ١٩٧٦، النحو الوافي، ط ٤، ج ١، ص: ٤٠٧، دار المعارف، مصر.

(٤) السيوطي، أبو بكر جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، معجم اللغات في شرح جمع الجوامع ج ١، ص: ٢٧٩.

(٥) الميداني، أبو الفضل أحمد بن أحمد بن إبراهيم النيسابوري (ت: ٥١٨هـ) (١٩٥٥)، مجمع الأمثال (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، ط ١، ج ١، ص: ٣٢، مطبعة السنة المحمدية .

(٦) يعقوب، إميل (١٩٨٧)، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، ص: ٣٦١، دار العلم للملايين، بيروت.

المبحث الثاني

أنماط المصدر المؤول وأنواعه

إنَّ كتب اللغة لم تذكر هذا النوع من المصادر كمصطلح، إلا بإشارات إلى الحروف المصدرية التي تجعل ما بعدها بمنزلة المصدر، فهناك بعض الحروف التي ترتبط بما تدخل عليه ارتباطاً شديداً، وذلك لأنها تؤول مع ما تدخل عليه بمصدر، وقد سماها النحاة (بالموصول الحرفي)^(١)، لا لأنها أسماء موصولة، بل لأنها تحتاج إلى ما بعدها كما يحتاج الموصول لصلته، فقد ذكرها الأزهري (ت: ٣٧٠) في أثناء حديثه عن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، فمن المعروف أن النحاة حصروا الوظائف التركيبية النحوية داخل إطارين إعرابين واسعين هما: الجمل التي لها محل من الإعراب، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وعُدَّ منها في كل إطار سبع جمل، فصل القول فيها تفصيلاً متعارفاً^(٢).

وجعل الأزهري الجملة الثانية عنده مما لا محل له من الإعراب (الواقعة صلة لحرف) نحو: عجبت مما قمت أي: من قيامك. (فما) وحدها، موصول حرفي لا محل له لانتفاء الإعراب في الحرف، والصلة (قمت) وحدها لا محل لها من الإعراب لأنها صلة موصول، لكن الموصول وصلته في موضع جر (بمن)، فضابط الموصول الحرفي: أن يؤول مع صلته بمصدر^(٣).

(١) ينظر السيوطي، هج الوامع ج ١، ص: ٢٧٩، وينظر ابن مالك، شرح التسهيل ج ١، ص: ٢٢٢، وينظر الأزهري، خالد عبد الله (ت: ٩٠٥) (٢٠٠٠)، شرح التصريح على التوضيح (تحقيق محمد باسل عيون السود)، ط ١، ج ١، ص: ١٤٨، منشورات، محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٢) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص: ٣٨٢ - ٤٢٨.

(٣) الأزهري، خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥) (٢٠٠٦)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (تحقيق عبد الكريم مجاهد)، ط ١، ص: ٥٥، مؤسسة الرسالة، بيروت.

وقد أجمع جمهور النحاة على أنها خمسة أحرف ذكرها النحاة في باب الموصول وهي:
 ١. (أن) ^(١)، الساكنة النون أصالة، لا تكون صلتها إلا جملة فعلية فعلها كامل التصرف سواء
 أكان ماضياً نحو: عجبت من أن تأخر القادم، أم مضارعاً نحو: (يعجبني أن تفعل)، أم أمراً
 نحو: (أمرته بأن افعل)، واستدلوا على أنها مع الأمر مصدرية، بدخول حرف الجر
 عليها، وقيل يضعف وصلها بالأمر لوجهين ^(٢):
 أحدهما: أنها إذا قُدرت مع الفعل بالمصدر فات معنى الأمر.
 الثاني: أنه لا يوجد في كلامهم (يعجبني أن قم) ولو كانت توصل بالأمر لجاز ذلك،
 كما جاز في الماضي والمضارع، فجميع ما استدلوا به على أنها توصل بالأمر يحتمل أن تكون
 التفسيرية والمشهور في معناها أنها للمصدرية، فتكون هي والفعل اسماً بمعنى المصدر، ويعرب
 حسب موقعه من الجملة، فيكون مبتدأ، أو فاعلاً، أو مفعولاً به، وغير ذلك طبقاً لتلك الحاجة. وقد
 ورد ذكرها في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوا

ءَالَ لُوَطٍ مِّن قَرِيْبِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّنطَهَرُونَ ﴿٥٦﴾ ^(٣).

٢. (أن) ^(٤)، المشددة النون، مفتوحة الهمزة، وتدخل على الجملة الاسمية فيكون المبتدأ اسمها
 والخبر خبراً لها، شريطة أن يكون المبتدأ اسماً صريحاً، ويكون ذلك عندما يحتاج الموقف
 إلى إضفاء معنى دلالي على هذا التركيب، هو توكيده وتقوية معناه، ونقل المرادي استشكل
 بعضهم لهذا المعنى، وحجتهم: "لأنك لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيداً" ^(٥)
 وقال المرادي: "وليس هذا الإشكال بشيء" ^(٦).

(١) المرادي، الحسن بن قاسم (ت: ١٧٩١) (١٩٧٣)، الجنى الداني في حروف المعاني (تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نسيم فاضل)، ط ١ ص: ٢١٦، المكتبة العربية، حلب، والهروي، علي بن محمد النحوي (ت: ٤١٥) (١٩٧١)، الأزهية في علم الحروف (تحقيق عبد المعين الملوحي)، ص: ٥١، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، والأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية ونحوها، ط ٣، ج ١، ص: ٣٢٤، دار الشروق العربي، بيروت.

(٢) ينظر المرادي، الجنى الداني، ص ٢١٦.

(٣) سورة النمل، آية: ٥٦.

(٤) ينظر سيبويه، الكتاب ج ٣، ص: ١٢٣، والمقتضب ج ٢، ص: ٣٢٩، ومعجم الهوامع، ج ٢، ص: ١٥٤، وشرح التسهيل ج ٢، ص: ٢٠، وابن هشام، أبو محمد جمال الدين يوسف بن أحمد (ت: ٧٦١)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب (تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد) ط ٢، ص: ٣٠٤، دار الطلائع، القاهرة.

(٥) ينظر المرادي الجنى الداني: ص، ٤٠٢.

(٦) المصدر نفسه: ص: ٤٠٣.

و(أنَّ) المفتوحة من الأحرف المصدريات^(١) لها معانٍ، وغايات في الكلام مرتبطة لا يكاد ينفك أحدها عن الآخر، فيجئ المتكلم إلى هذا العنصر المصدرية الذي يحيل التركيب إلى ركن إفرادي شاغل وظيفته إعرابية خاصة بالمفرد -وهي أهم وظيفة لها- فتهيئها لتكون فاعلاً أو مفعولاً أو مبتدأ أو مجروراً^(٢) فإن كان هذا الركن الإفرادي جملة أو اسماً مشتقاً انتزع المصدر من لفظ الخبر، نحو قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ﴾^(٣)، فالمصدر المؤول (أنا أنزلنا) تقديره: إنزلنا في محل رفع فاعل (يكفي). يقول المبرد: "أنَّ المفتوحة هي وصلتها في موضع المصدر، ولا يكون إلا في موضع الأسماء دون الأفعال؛ لأنها مصدر والمصدر إنما هو اسم، وذلك في قولك: بلغني انطلاقك، وتقول: علمت أنك منطلق أي: علمت انطلاقك"^(٤).

٣. (كي)، وهي مثل (أنَّ) المصدرية عملاً ومعنى، وهي عند الأخفش حرف جر دائماً، والنصب بعدها ب(أنَّ) ظاهرة أو مضمرة^(٥)، واعترض عليه بقوله تعالى: "لكيلا تأسوا". ومذهب البصريين أنها ناصبة للمضارع بإضمار (أن)، ولا يجوز إظهار (أنَّ) بعدها إلا في الضرورة، نحو قول جميل بثنية:

فقال: أكلَّ الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغرَّ وتخدعا؟^(٦)

ومذهب الكوفيين أنها ناصبة بنفسها، ويجوز إظهار (أنَّ) بعدها وبعد اللام، فتقول: (جئت ليكي أن تكرمني)^(٧)، واستشهدوا بقول الشاعر:

أردت لكيما أن تطيرَ بِقُرْبَتِي فتتركها سناً ببيداء بلقع^(٨)

(١) ينظر المرادي، الجني الداني، ص: ٤٠٢.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب، ج٣، ص: ١٢٠-١٤٠، وينظر المبرد، المقتضب، ج٢، ص: ٣٢٩-٣٤٠، وينظر ابن مالك، شرح التسهيل ج٢، ص: ٢٢.

(٣) سورة العنكبوت: ٥١.

(٤) ينظر المبرد، المقتضب، ج٢، ص: ٣٢٩.

(٥) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص: ٢٦٠، وينظر الزبيدي، عبد اللطيف ابن ابي بكر الشرحي (١٩٨٧)، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (تحقيق طارق الجنابي)، ط١، ص: ١٥١-١٥٢، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت.

(٦) جميل بثينة، ابن معمر العذري، (١٩٨٢)، الديوان، ص: ٧٤، دار بيروت للطباعة، بيروت. والبيت من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل ١٤١٩، وينظر الأزهري، شرح التصريح ج٢، ص: ٢٣٠، وينظر السيوطي، همع الموامع ج٢، ص: ٥، وينظر ابن هشام، شذور الذهب ص: ٣١٠ رقم الشاهد ١٤٣، وينظر المالقي، رصف المباني ص: ٢١٧.

(٧) ينظر المرادي، الجني الداني ص: ٢٦٢، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج١، ص: ٢٠٦.

(٨) البيت بلا نسبة، وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل ج٧، ص: ١٩، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج١، ص: ٢٠٦، وينظر المالقي، رصف المباني ص: ٢١٦ شاهد رقم: ٢٧٩.

وكي عند الجمهور لا تحذف كما في: (جئت لتكرمني)، بل يقَدرون (أن) المضمرة ناصبة^(١).

ولابد أن يسبق (كي) (لام) الجر لفظاً أو تقدير^(٢)، إذ لا يجوز حذف لام الجر قبلها، فتكون مقدرة- لكي نعتبرها في الحالتين مصدرية خالصة، وكي وصلتها لا تكون إلا جملة مضارعية تنصب المضارع نحو: (أحسن العمل لكي أفوز بخير النتائج)، ومنها ومن وصلتها معها يسبك المصدر المؤول الذي يستغنى به عنهما، ويعرب على حسب حاجة الجملة.

٤. (ما)، المصدرية وهي نوعان: حيث تكون في الأول مصدرية ظرفية زمانية عرفها الزركشي في البرهان قائلاً: "هي التي تقدّر بمصدر نائب عن ظرف

الزمان^(٣) كقوله تعالى: ﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(٤) والتقدير:

مدة دوام السماوات والأرض. والدليل على مصدرية (ما) وظرفيتها هو أنها تؤول بمصدر مضاف إليه الزمان.

وهذا ما أوضحه الأزهري من خلال توجيهه لقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنِي مُبَارَكًا أَيْنَ مَا

كُنْتُ وَأَوْصِنِي بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ مَا دُمْتُ حَيًّا ﴾^(٥) قال الأزهري: "ما:

مصدرية ظرفية، ودمت: اسمها، وحيّاً خبرها"^(٦).

ومن شواهد ابن هشام على ذلك قول امرئ القيس^(٧):

أَجَارَتْنَا إِنَّ الْخَطُوبَ تَتُوبُ وَإِنِّي مَقِيمٌ مَا أَقَامَ عَسِيبُ

(١) ينظر مغني اللبيب ج ٢، ص ٧٤٣.

(٢) ابن هشام، أبو محمد الأنصاري (ت: ٧٦١)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٤، ص: ١٥١ - ١٥٤، وينظر في المحيط في أصوات العربية ج ١، ص: ٣٢٥.

(٣) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت: ٧٩٤) (١٩٨٤)، البرهان في علوم القرآن (تحقيق محمد ابن الفضل ابراهيم)، ط ٣، ج ٤، ص: ٤٠٧، دار التراث، مصر.

(٤) سورة هود: آية: ١٠٧.

(٥) سورة مريم، آية: ٣١.

(٦) الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح. ج ١، ص ٢٣٧.

(٧) البيت مطلع قصيدة لامرئ القيس، قالها حين رأى امرأة تدفن على سفح جبل عسيب، وموطن الشاهد فيه قوله: (ما أقام عسيب) إذ جاءت (ما) فيه مصدرية زمانية في تأويل: مدة إقامة عسيب، ينظر امرؤ القيس (١٩٩٠)، شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية وصدر الإسلام (تحقيق حسن السندوي)، ط ١، ص: ٨٨، دار إحياء العلوم، بيروت.

والنوع الثاني تكون (ما) مصدرية غير ظرفية مثل: (دهشت مما ترك العمل)، ويسميتها البعض ما المصدرية الفعلية^(١)، وسماها الزركشي في كتابه (البرهان في علوم القرآن): ما غير الوقتية^(٢)، التي تقدر مع الفعل نحو: (بلغني ما صنعت)، أي: صنعك. قال تعالى:

﴿يَمَّا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ (٣). أي: بتكذيبهم، أو بكذبهم على

القرآن، وقوله تعالى: ﴿حَقَّ إِذَا ضَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَضَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ (٤)، وقد وجه ابن يعيش^(٥) (ما)، في الآية الكريمة على أنها حرف وليست اسماً؛ لأنه ليس في صلتها عائد، والفعل لازم، ولا يتعدى ولا يصح تقدير إلحاق الضمير به. ومن الحرف المصدرية (ما) وصلته ينشأ المصدر المؤول الذي يستغنى به عنهما، ولا تحتاج إلى عائد يعود عليها من صلتها لأنها مع الفعل بتأويل المصدر^(٦).

٥. (لو) (٧)، تأتي (لو) حرفاً مصدرياً، وعلامتها أن يصلح في موضعها (أن) نحو قوله تعالى:

﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْزَقٍ مِنْهُ مِنَ الْعَذَابِ﴾ (٨) وقوله تعالى:

﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ﴾ (٩) ولا تقع (لو) المصدرية غالباً إلا بعد مفهوم تمنٍّ نحو

(يودُّ)، وقلَّ وقوعها بعد غير ذلك ولا تحتاج لجواب، وتخلص زمن المضارع بعدها للمستقبل المحض، لكنها لا تنصبه.

وتوصل (لو) بالجملة الماضية نحو: وددت لو رأيتك معي في النزهة، وتوصل بالجملة المضارعية نحو: أود أن أشاركك في عمل نافع، ولا توصل بالجملة الأمرية، ومنها ومن صلتها يسبك المصدر المؤول الذي يستغنى به عنهما.

(١) ينظر الدراويشي، محمود أبو كثة (٢٠٠٤)، المئات في مصنفات اللغويين والنحاة، ص: ٩٥، دار البشير، عمان.

(٢) ينظر الزركشي بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ج ٤، ص: ٤٠٧.

(٣) سورة التوبة، آية: ٧٧.

(٤) سورة التوبة، آية: ١١٨.

(٥) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ج ٨، ص: ١٤٢.

(٦) ينظر الهروي، الأزهية، ص: ٨٥ - ٨٦.

(٧) ينظر المرادي، الجنى الداني، ص: ٢٨٧، وينظر حسن، عباس، النحو الوافي، ج ١، ص: ٤١٣، وينظر عبد القادر، عبد القادر (وليد عبد

القادر) (١٩٨٨). الإعراب الكامل للأدوات النحوية، ط ١، ص: ٣٧٤، دار قتيبة.

(٨) سورة البقرة، آية: ٩٦.

(٩) سورة القلم، آية: ٩.

٦. همزة التسوية، فقد أجمع عدد كبير من النحاة على أن همزة التسوية من حروف السبك،

وهي التي تقع بعد كلام مشتمل على لفظة (سواء) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا

سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾^(١)، فالهمزة مسبوكة مع الجملة

التي بعدها مباشرة بمصدر مؤول يكون تقدير الكلام: سواءً عليهم إنذارك أو عدم إنذارك.

- ورود (الذي) حرفاً مصدرياً.

قسم علماء اللغة القدماء الموصولات إلى قسمين: موصولات اسمية، والقسم الثاني موصولات حرفية وهي: (أَنْ) مفتوحة الهمزة ساكنة النون أصالة، أي ليست مخففة من (أَنَّ) الناسخة المشددة، و(أَنَّ) الناسخة المشددة النون، أو الساكنة النون للتخفيف، و(ما)، و(كي)، و(لو)^(٢).

والموصول الحرفي لأبْدَ أَنْ يُسَبِّكَ مع صلته سبكاً ينشأ عنه مصدر يقال له: (المصدر المسبوك)، أو (المصدر المؤول) ويُعرب على حسب حاجة الجملة. ولهذا تسمى الموصولات الحرفية: (حروف السبك)^(٣)، أو (الحروف المصدرية)؛ لانفرادها بالسبك دون الموصولات الاسمية.

وكلا القسمين لأبْدَ له من صلة متأخرة عنه، لا يصح أن تتقدم عليه هي أو شيء منها، فالقسم الأول وهي الموصولات الاسمية لها محل من الإعراب، أما الموصولات الحرفية فهي دائماً مبنية، وليس لها محل من الإعراب- شأن كل الحروف- كما أنه صلة الموصول الحرفي لا تشتمل على عائد.

(١) سورة البقرة، آية: ٦.

(٢) ينظر السيوطي، هج الموامع، ج ١، ص: ٢٧٩، وينظر الدماميني، محمد بدر الدين (ت: ٨٢٧) (١٩٨٣)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى)، ط ١، ص: ١٨٢، الرياض.

(٣) ينظر حسن، عباس، النحو الوافي ج ١، ص: ٤٠٧، ٤١٤ (م: ٢٩).

غير أنّ عدداً من النحاة ذهبوا مذهباً مختلفاً، وكان من جملة ما ذكروه في هذا الصدد، رأي أجاز جعل (الذي) حرفاً مصدرياً، يؤول مع مدخوله بمصدر، وهو مذهب ذكره أبو علي الفارسي في الشيرازيات (ت: ٣٧٧) ^(١)، ورؤي عن يونس بن حبيب، والفراء، وارتضاه ابن مالك، وابن خروف ^(٢)، وقد أشار سيبويه إليه في الكتاب ^(٣)، وذكر ابن الحاجب في (شرح الكافية) (الذي) المصدرية ^(٤) وأنّه لا خلاف في اسميتها للام فيها، واستدل على ذلك بقول للإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه- في النهج يقول فيه: "نزلت أنفسهم منهم في البلاء، كالذي نزلت في الرخاء" ^(٥) أي نزولاً كالنزل الذي نزلته في الرخاء.

وذكر ابن يعيش (ت: ٦٤٣) أنّ الضابط النحوي لمجيء (الذي) اسماً موصلاً أنه يقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم ^(٦)، غير أننا نجد في بعض التراكيب القرآنية، والشواهد الشعرية واقعاً على غير المفرد، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:

﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ^(٧).

ولا شك أنّ ذلك مناقض للضابط النحوي لهذا العنصر، ولم يقف النحاة مكتوفي الأيدي، بل لجأوا إلى التأويل، وكان من جملة ما ذكروه في هذا الصدد رأي جعل (الذي) حرفاً مصدرياً يؤول مع مدخوله بمصدر، فقد ذكر أبو علي الفارسي أنّ (الذي) مصدرية غير محتاجة إلى عائد، ويقوي هذا أنها جاءت موصوفة غير موصولة وأنشد الأصمعي:

حتى إذا كانَ هُما اللّذين مثلَ الجديّينِ المحمّلَجينِ ^(٨)

(١) وينظر الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧) (٢٠٠٤)، المسائل الشيرازيات (تحقيق حسن هنداي)، ط ١، ج ٢، ص: ٦٠٢، كنوز اشبيلية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.

(٢) ينظر ابن مالك شرح التسهيل ج ١، ص: ٢١٨.

(٣) ينظر سيبويه، الكتاب ج ١، ص: ١٨٧، وعبد القادر عبد القادر (وليد عبد القادر)، الإعراب الكامل للأدوات النحوية ص: ٥٢.

(٤) ينظر ابن الحاجب الكافية في النحو، ج ٢، ص: ٥٤.

(٥) ينظر المصدر السابق ج ٢، ص: ٥٤.

(٦) ابن يعيش، موقف الدين (ت: ٦٤٣) شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، صاحبها، محمد منير عبده الدمشقي، مصر.

(٧) سورة الشورى: الآية: ٢٣.

(٨) البيت بلا نسبة وقد ورد في شرح المفصل ج ٣، ص: ١٥٣.

فنصب (مثل الجدلين) وجعله صفة للذين وجعل أبو علي الفارسي قياساً على ذلك قوله تعالى: ﴿ وَخَضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا أُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَلُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾^(١) إذ يكون التقدير فيها: "وخضتم كخوضهم". فلا يعود إلى (الذي) شيء؛ لأنها في مثل هذا حرف^(٢)، ووافقه ابن مالك في (شرح التسهيل) على ذلك^(٣). قائلاً: "وهو الصحيح وبه أقول".

أما في قوله تعالى: "وخضتم كالذي خاضوا" فقد ذكر الأزهري (ت: ٣٧٠) أن الأصل فيها (الذين)، أو كالحوض الذي خاضوه، فحذف الموصوف والعائد، أو أن الأصل: كالجمع الذي خاضوا، وله وجهتان بحسب اللفظ والمعنى، فروعي اللفظ فوصف بالمفرد فقال: (الذي)، وروعي المعنى فقال: (خاضوا)، أو أنه أوقع (الذي) على الجمع، واستشهد سيبويه بقول الشاعر:

وإنَّ الذي حانتْ بفلجِ دماؤهمُ هُمُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدٍ^(٤)

لكن الأخفش يرى أن (الذي) مشترك بين المفرد والجمع^(٥).

وذهب ابن مالك^(٦) إلى جواز تأويل الذي مع ما يليه بمصدر على الرغم من أنه ليس من الحروف الموصولة وعلل ذلك بأن (الذي) يوصف به مصدر ثم يحذف هذا المصدر ويقام (الذي) مقامه، فحذف الخوض وأقام (الذي) مقامه، واحترز به بعدم الاحتياج إلى العائد، فحذف العائد إلى (الذي) لأنه منصوب متصل بفعل، وذكر بأن هذا الحذف كثيراً ما يرد.

(١) سورة التوبة الآية: ٦٩.

(٢) ينظر الفارسي، أبو علي، المسائل الشيرازيات، ج ١، ص ٦٠٢. وقد ذكر أنه قول للبغداديين، بتأوله على أن المعنى: وخضتم خوضاً كالحوض الذي خاضوه، فالعائد إلى (الذي) محذوف من الصلة وهو في معاني القرآن للفراء، ج ١، ص ٤٦٦، كخوضكم الذي خاضوا.

(٣) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ١٨٨.

(٤) البيت للأشهب بن رميلة، ينظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ١٨٧، وينظر البغدادي، خزنة الأدب (تحقيق عبد السلام محمد هارون)، ط ١، ط ٢، ج ٦، ص: ٢٥ - ٢٨، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، وينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص: ١٥٥، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ١٩٤، وينظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص: ١٤٩، وينظر الفارسي، الشيرازيات ج ١، ص: ٦٠٢.

(٥) ينظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص: ١٤٩، والآمدني (الحسن بن بشر) (١٩٨٢)، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم وألقابهم وبعض شعرهم، ط ٢، ص: ١١٧، مكتبة القدسي، القاهرة.

(٦) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص ١٨٨، وينظر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص: ١٨٣.

وسلم الدماميني التعريف للحرف المصدرية؛ لأن تأويل الآية: (كالخوض الذي خاضوه) ف (الذي) واقعة في نظره على الخوض فهو معناها لكن لا بد لها من عائد، فالدماميني يرى أن المراد من التأويل ليس السبك، بل المراد به التفسير، ولذا صح أن يقول دخل ضمير المصدر وغير ذلك مما ذكره، فلو حملنا التأويل على السبك لم يصح تحت كلامه إلا الحرف المصدرية^(١).

وذهب الزمخشري (ت: ٦٤٣هـ)، إلى وضع (ما) بدلاً من (الذي)^(٢)، فالمفسرون المسلمون كالبيضاوي مثلاً يعترفون بهذا الاستعمال؛ لأنهم لم يجدوا في استعمال (الذي) للجمع أمراً مستغرباً. واتخذ تشييم رايبين هذا الرأي دليلاً على استعمال (ذي) اسماً موصولاً في الحجاز في وقت ليس بعيداً، حيث استعملت هذه الأداة دون تحديد للعدد والجنس، وقد حلت محلها لفظ (الذي) الفصيح، التي اعتبرت قديماً بقدر (ما) في أجزاء أخرى من اليمن، ولكن الصيغة العملية قد تأثرت إلى حد ما بـ (الذي) حتى أنها أصبحت ثابتة في دلالتها على الجنس والعدد.

ووصف العكبري (ت: ٦١٦هـ) مجيء (الذي) حرفاً مصدريةً بالنادر^(٣)، مفسراً البنية التحتية لقوله تعالى: "وخضتم كالذي خاضوا": أي: كخوضكم.

وللفراء (ت: ٢٠٧هـ) قول صريح في جواز مصدرية (الذي)^(٤) في قوله تعالى:

﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^(٥) فذكر أن

تقديرها: تماماً على إحسانه، أي على إحسان موسى عليه السلام، كما أجاز أن تكون موصوفة بـ(أحسن) على أن (أحسن) أفعل تفضيل لأن العرب تقول: (مررت بالذي خير منك)، و(بالذي مثلك) فجعلوا صفة الذي معرفة أو نكرة تابعة لـ (الذي).

كما ذكر الفراء قول بعض العرب: أبوك بالجارية الذي يكفل، وبالجارية ما يكفل والمعنى فيها: أبوك بالجارية كفاله وهذا قولٌ صريح في ورود الذي مصدرية، ومنه قول عبد الله بن رواحة:

فنبت الله ما أتاك من حسنٍ في المرسلين ونصراً كالذي نصروا^(٦)

والتقدير: كنصرهم

(١) ينظر الزمخشري، جار الله (ت: ٥٣٨)(١٩٩٨)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقبول في وجوه التأويل (تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض وآخرون)، ط ١، ج ٣، ص: ٦٥، مكتبة العبيكات، الرياض.

(٢) رايبين، تشييم (٢٠٠٢)، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية (ترجمة وتعليق عبد الكريم مجاهد)، ص: ١٠٤، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن.

(٣) العكبري، أبو البقاء (ت: ١٦١)(١٩٧٦)، التبيان في إعراب القرآن (تحقيق علي محمد الجاوي)، ص: ٦٥١، دار الكتب، بيروت.

(٤) ينظر الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص: ٣٦٥.

(٥) سورة الأنعام، الآية: ١٥٤.

(٦) ورد هذا البيت عند الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص: ٣٦٦، وابن مالك شرح التسهيل ج ١، ص: ٢٢٠.

ومثله قول عمر ابن أبي ربيعة:

لَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا عَنَّا فَعَرَفَهُ فَمَه إِذَا لَصَبَرْنَا كَالَّذِي صَبَرُوا^(١)

والتقدير: كصبرهم

ومثله قول العمارة بن عقيل

دعاني أبو سعد وأهدى نصيحة إِلَيَّ وَمِمَّا أَنْ تَقَرَّ النَّصَائِحِ
لَأُجْزِرَ لِحَمِي كَلْبِ نَبْهَانَ كَالَّذِي دَعَا الْقَاسِطِي حَتْفَهُ وَهُوَ نَازِح^(٢)

والتقدير: كدعوة

وقد ذكر ابن هشام^(٣) العلة التي احتج بها محمد بن مسعود الغزني ابن الذكي *

(ت: ٤٢١) في كتابه (البدیع)، أنَّ (الذي) و(أَنْ) يتقارضان فيقع (الذي) مصدرًا، وتقع (أَنْ) بمعنى (الذي)، وقد وصف ابن هشام الأخير بالغريب.

وواقفه السيوطي (ت: ٩١١) في سياق حديثه عن تقارض اللفظين أي: إعطاء كل واحد منهما حكم صاحبه^(٤)، فيما أنها يتقارضان إذن يقع (الذي) مصدرية، لكنه خالف المرادي في أن (الذي) عنده موصول حرفي لا يحتاج إلى عائذ، وهو قول يونس بن حبيب الذي استشهد بقوله تعالى:

﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾^(٥)، فحملًا على ما أقره

السيوطي يكون المصدر المؤول من (الذي) وما في حيزه في موضع رفع على خبر اسم الإشارة أي: ذلك تبشير الله.

(١) ابن أبي ربيعة، عمر، ديوان عمر بن أبي ربيعة (تحقيق: فايز محمد)، ط ٢، ص: ١٤١، دار الكتاب العربي، بيروت.

(٢) ورد هذان البيتان لعمارة بن عقيل عند المبرد، أبو العباس بن يزيد (ت: ٢٨٥) (١٩٩٣)، الكامل (تحقيق محمد احمد الدالي)، ط ٢، ج ١، ص: ٩٨، مؤسسة الرسالة، بيروت.

(٣) هذا القول موجود في كتاب الحموز، عبد الفتاح (١٩٨٤)، التأويل النحوي، ط ١، ج ٢، ص: ١١١٢، دار الرشد، الرياض.
* محمد بن مسعود الغزني (ت: ٤٢١)، هكذا سماه أبو حيان، وقال ابن هشام ابن الذكي؛ صاحب كتاب البدیع، أكثر أبو حيان من النقل عنه، ذكره ابن هشام في المغني، وله ذكر في جمع الجوامع.

(٤) ينظر السيوطي (ت: ٩١١هـ)، مع الهوامع، ج ١، ص: ٢٨٥.

(٥) سورة الشورى، الآية: ٢٣.

وقد أشار الزمخشري (ت: ٥٣٨هـ) ^(١) وأبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) ^(٢) و السمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ) ^(٣) إلى أن هذه الآية جاءت إشارة إلى ما أعد الله لهم من كرامة، ف(ذلك): مبتدأ خبره (الذي)، والعائد عليه محذوف، وتأويلها بذلك التبشير الذي يبشره الله عباده ليس بظاهر؛ لأنه لم يتقدم في هذه السورة لفظ البشري، ولا ما يدل على تبشير أو شبهة.

كما أكد أبو حيان الأندلسي ثبوت اسمية (الذي) ولا يعدل عن ذلك بشيء ما لم يقم به دليل ولا شبهة، فقال في تأويل الآية: "ليس بشيء لأنه إثبات للاشتراك بين مختلفي الحد بغير دليل" ^(٤).

كما ذكر الزمخشري وأبو حيان أن سبب لجوء العلماء إلى هذا التأويل وهو سبك الذي مع ما بعدها بمصدر، هو افتقار الموصول لما بعده ليتم اسماً يأخذ حكم سائر الأسماء التامة ^(٥)، كما هو الحال في المصدر المؤول، فابن يعيش - على سبيل المثال - يعرف الموصول قائلاً: "معنى الموصول أن لا يتم بنفسه، ويفتقر إلى كلام بعده، تصله به ليتم اسماً فإذا تم بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة، يجوز أن يقع فاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه" ^(٦).

ومن خلال قراءة القرآن الكريم، وحصر مواضع المصدر المؤول فيه، قمت بحصر عدد من المواضع التي وردت فيها (الذي) مما يمكن - على حسب من قال بمصدرية الذي - أن تؤول مع ما بعدها بمصدر يأخذ حكم الأسماء التامة، وقد جاءت في أربعة عشر موضعاً، وهذه المواضع هي:

قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَفُضُّ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْثَرَ الَّذِي هُمْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ ^(٧٦) [النمل: ٧٦]

وقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ لِئَتَاكَ عَلَيْهَا غِيبٌ وَإِذَا

لَا تَخَذُوكَ خَلِيلاً ﴾ ^(٧٣) [الإسراء: ٧٣].

وقوله تعالى: ﴿ وَلَئِنْ شِئْنَا لَنَذْهَبَنَّ بِالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ ثُمَّ لَا تَجِدُ لَكَ بِهِ عَلَيْنَا وَكِيلاً ﴾ ^(٨٦)

[الإسراء: ٨٦].

(١) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ٥، ص: ٤٠٣.

(٢) ينظر الأندلسي، أبو حيان (ت: ٧٤٥) (١٩٩٣)، تفسير البحر المحيط (تحقيق عادل عبد الموجود وآخرون)، ط ١، ج ٧، ص: ٤٩٣، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: ٧٥٦) (١٩٩٤)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (تحقيق أحمد محمد الخراط)، ج ٣، ص: ١٥٢، ج ٥، ص: ١٢٢، دار القلم، دمشق.

(٤) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٧، ص: ٤٩٣.

(٥) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ٥، ص: ٤٠٣.

(٦) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٣، ص: ١٥٠، وينظر السامرائي، معاني النحو ج ١، ص: ١٢.

وقوله تعالى: ﴿وَإِن مَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ وَعَلَيْنَا الْحِسَابُ﴾ ﴿٤٠﴾ [الرعد: ٤٠].

وقوله تعالى: ﴿لِيُذِيقَهُمْ بَعْضَ الَّذِي عَمِلُوا لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ﴿٤١﴾ [الروم: ٤١].

وقوله تعالى: ﴿لِيُكَفِّرَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَسْوَأَ الَّذِي عَمِلُوا وَيَجْزِيَهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ﴿٣٥﴾ [الزمر: ٣٥].

وقوله تعالى: ﴿وَإِن يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضَ الَّذِي يَعِدُكُمْ﴾ [غافر: ٢٨].

وقوله تعالى: ﴿فَكَمَا تُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُمْ أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإِلَيْنَا يَرْجِعُونَ﴾ [غافر: ٧٧].

وقوله تعالى: ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَشْوَأَ الَّذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [فصلت: ٢٧].

وقوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ﴾ [الشورى: ١٣].

وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣].

وقوله تعالى: ﴿أَوْ تُرِيَنَّكَ الَّذِي وَعَدْنَاهُمْ فَإِنَّا عَلَيْهِم مُّقَدِّرُونَ﴾ [الزخرف: ٤٢].

وقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَمِسِّكَ بِالَّذِي أَوْحَىٰ إِلَيْكَ إِنَّا كُنَّا صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الزخرف: ٤٣].

وقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ عِيسَىٰ بِالْبَيِّنَاتِ قَالَ قَدْ جِئْتُكُمْ بِالْحِكْمَةِ وَلِأُبَيِّنَ لَكُمْ بَعْضَ الَّذِي تَخْتَلَفُونَ فِيهِ فَأَتَقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا﴾ ﴿١٣﴾ [الزخرف: ٣٦].

ولكن فيما طالعنا من كتب النحو والتفسير عند القدماء لم نجد أحداً تطرق إلى مصدرية (الذي) بأكثر مما قاله يونس بن حبيب، وأبو علي الفارسي، وابن مالك، وابن خروف، والسيوطي، واختصرناه في حديثنا السابق، على أنهم لم ينفوا إمكانية أن يكون اسماً موصولاً.

وهذه النتيجة أيضاً أثبتها طه محمد الجندي في بحثه الموسوم (المصدر المؤول بحث في التركيب والدلالة) حيث قال بموصولية (الذي) لا بحرفيته ونعت الرأي القائل بحرفيته بأنه رأي قاصر^(١).

وذهب عبد الفتاح الحموز^(١) إلى أن حمل النص على ظاهره في هذه الآيات

أولى من الالتجاء إلى التأويل؛ إذ يمكننا أن نحمل (الذي) على أنه جمع كقوله تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ

(١) ينظر الجندي، طه محمد (١٩٩٩)، المصدر المؤول، بحث في التركيب والدلالة، ص: ٤٢، دار الثقافة، القاهرة.

كَمَثَلِ الْآزِيِّ اسْتَوَقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ ﴿٢﴾ بدليل قوله تعالى: "ذهب الله بنورهم".

ومما قدمنا من نصوص تجعلنا نميل إلى القول بأن (الذي) اسم موصول عام له لفظ ومعنى، لذا يمكن أن يعود الضمير عليه مفرداً إذا روعي فيه اللفظ، كما يمكن أن يراعى فيه معناه فيعود الضمير إليه مجموعاً، وهو في كلا الاستعمالين اسم موصول.

- ورود (كيف) مصدرية:

الأصل في (كيف) أنها للسؤال عن الحال، نحو كيف أنت؟ قال سيبويه: "وكيف على أي حال" (٣).

واعترض ابن هشام على ذلك وأجاز أن تأتي (كيف) مفعولاً مطلقاً (٤) واستبعد أن تعرب (كيف) حالاً في كثير من التعبيرات نحو:

قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ ﴾ (٥)

وقوله تعالى: ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا ﴾ (٦)

وقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ خَلَقَ اللَّهُ سَبْعَ سَمَوَاتٍ طِبَاقًا ﴾ (٧)

وقوله تعالى: ﴿ أَنْظِرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ الْآيَاتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ ﴾ (٨)

والذي ألمح إلى مصدرية كيف هو الزركشي (ت: ٧٤٩هـ) (٩)، حيث ذكر أن كيف تجيء مصدرراً، واستشهد بقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَىٰ رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ثُمَّ جَعَلْنَا

(١) ينظر الحموز، عبد الفتاح، التأويل النحوي، ج ٢، ص: ١١١٠-١١١١ .

(٢) سورة البقرة، الآية: ١٧ .

(٣) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٢، ص: ٣١١، وينظر الأزهرى شرح التصريح على التوضيح ج ١، ص: ١٧٦ . وينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ٤، ص: ٢٢٢ .

(٤) ينظر ابن هشام، فغني اللبيب ج ١، ص: ٢٠٥-٢٠٦ .

(٥) سورة الفيل، الآية: ١ .

(٦) سورة النساء، الآية: ٥٠ .

(٧) سورة نوح، الآية: ١٥ .

(٨) سورة الأنعام، الآية: ٦٥ .

(٩) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، ج ٤، ص: ٣٣٢ .

الشَّمْسَ عَلَيْهِ دَلِيلًا ﴿٤٥﴾ (١). وقوله تعالى: ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ (٢).

وقد اعترض فاضل السامرائي (٣) على رأي الزركشي ذاهباً إلى عدم جواز إبدال المصدر بكيف، لعدم مطابقته للمعنى المقصود، وساق بعض الآيات ليثبت ذلك نحو قوله تعالى: "وانظر كيف نصرف الآيات" فعند تأويلها بالمصدر وهو تصريفنا للآيات، فإنها تخرج للسؤال عن نوع الفعل الذي فعله، وقد يكون معناه تعجباً، لكنه تعجب من نوع الفعل لا من كيفيته، وهي بذلك لا تطابق ظاهر الآية فهو تعجب من الحال التي فعلها ربنا، وتعجب من الكيفية التي فعلها ربنا.

وفي قوله تعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَكَفَىٰ بِهِ إِثْمًا مُّبِينًا﴾ (٤)،

فإذا نظرنا في هذه الآية وحدها لكانت حكمة رائعة خالدة، ولكن الحكم علمياً من خلال سياقها له معنى آخر. إن الله سبحانه وتعالى يتحدث في هذه الآية عن أهل الكتاب الذين يكفرون، ويكابرون ويزكون أنفسهم، ويبخسون بهذه الدعوة الإلهية، فالإنسان قد يكذب دون أن يشعر، وإذا كان كذلك فهو كاذب، أما إذا كذب متعمداً فهذا افتراء، فكيف بالكذب على الله، الذي يعلم حقيقة كل شيء، فجاءت هذه الآية تبين كيفية الكذب لا نوعه.

أما عند تأويلها بالمصدر وهو: أي افتراء يفترون على الله، أو انظر افترائهم على الله الكذب، لاحتتمل أن يكون الجواب، أنهم يفترون افتراءً كبيراً، أو افتراءً بيناً، أو افتراء البائع بثمن بخس، أو افتراء المكذبين بيوم الدين، وما إلى ذلك، فالجواب يكون حينئذ عن نوع الافتراء لا عن كيفيته.

وفسر السامرائي ذلك بأنه لو كان الاستفهام حقيقياً، وقُدِّرَ لك أن تجيب على كل سؤال، لاختلف الجواب، فلو سألت (كيف يفترون على الله الكذب) لاحتتمل أن يكون الجواب: يفترونه مزيينين هذا الكذب، أو يفترونه جاعليه في صورة الصدق، أو تقول: يلوون ألنستهم بالحديث ليحسبه السامع صدقاً وما إلى ذلك (٥).

(١) سورة الفرقان، الآية: ٤٥.

(٢) سورة الروم، الآية: ٥٠.

(٣) ينظر السامرائي، معاني النحو، ج ٤، ص: ٢٢٣.

(٤) سورة النساء، الآية: ٥٠.

(٥) ينظر السامرائي، معاني النحو، ج ٤، ص: ٢٢٣.

وقد جاء في القرآن الكريم حذف جواب كيف في ثلاثة مواضع أحدها في قوله تعالى:

﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ (٦) ﴿١﴾ ففي هذه

الآية وجهان:

الوجه الأول: أن تكون (كيف) للجزاء، وجوابها محذوف بدلالة ما قبلها عليه، فالتقدير: كيف يشاء تصوريكم يصوركم، ويجوز أن يكون الجواب ما عدّ دليلاً، وهو ظاهر.

الوجه الثاني: أن تكون في موضع المصدر والمعنى: يصوركم في الأرحام تصوير المشيئة، وهو قول الحوفي^(٢)، وهذا التأويل الذي جاء على لسان الحوفي هو ما جعل بعض المحدثين يعتقد أن الحوفي عدّ (كيف) من الحروف المصدرية التي يسبك فيها المصدر.

ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى: ﴿وَبَيِّنْ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ وَضَرَبْنَا لَكُمْ

الْأَمْثَالَ﴾ (٤٥) ﴿٣﴾، فالظاهر أن فاعل (تبين) مضمّر، أي: وتبين حالهم، ولا يصح عند النحويين

أن يكون الفاعل (كيف) لأن أسماء الاستفهام لا يعمل فيها ما قبلها إلا حروف الجر^(٤) نحو: (انظر إلى كيف تصنع)؛ لأن (كيف) يقع مخبراً بها لا عنها، لقد نظر النحاة إلى هذه الآية فوجدوها صحيحة مؤدية لمعنى مفيد، وبحثوا في عناصرها فوجدوا المسند وهو الفعل، وبحثوا عن الفاعل فلم يجدوه مستوفياً لشروط الفاعل المألوفة لديهم، إذ وجدوه هنا جملة ليس كما عهدوا، لذلك كان لا بد لهم من وجود مسوغ لهذا الخروج عن النظام اللغوي، لذلك لجأوا إلى التأويل وإخضاعها للسياق الذي جاءت به وعدّوها من الشواذ التي خرجت عن السمت العام لنظام الجملة، وعليه فإن الفاعل في هذه الآية هو الجملة المؤولة بالاسم الذي تضمنته أي: تبين لكم فعلنا بهم.

وحديثاً استفاد عبد الفتاح الحموز من هذه الشواهد ليدلل من خلالها على فساد مذهب من قال

بمصدرية (كيف) والذهاب إلى أنها استفهام ليس غير^(٥).

- ورود اللام مصدرية:

(١) سورة آل عمران، الآية: ٦.

(٢) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج٣، ص: ٢٤، وينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط ج٢، ٣٨٠.

(٣) سورة إبراهيم، الآية: ٤٥.

(٤) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص: ٢٧٠ وينظر حماسة، محمد (٢٠٠٣)، بناء الجملة العربية، ص: ٤٤، ٤٥، دار غريب، القاهرة.

(٥) ينظر الحموز، عبد الفتاح، التأويل النحوي، ج١، ص٦٣٩.

كنا قد ذكرنا أن جهود النحاة اتجهت إلى التأويل في عدد من النصوص التي ورد فيها أن الفاعل جملة، في محاولة منهم للمحافظة على سلامة القاعدة التي وضعت، وكان من ضمن هذه

النصوص قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْجُنُنَّهُ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ (٣٥).^(١)

وقد ذهب النحاة في مسألة كون المسند إليه جملة مذاهب مختلفة من بينها رأي لمكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧ هـ) يجيز مجيء (اللام) في (ليسجننه) مصدرية^(٢) فيكون التقدير: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات أن يسجنوه" أي: ثم بدا لهم السجن.

وقد ذكر عبد الفتاح الحموز أن المصدر المؤول قد يسبك من اللام المفتوحة وما في

حيزها^(٣) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كُنِبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ

فِيهِ﴾^(٤) والتقدير (الجمع)، وقد رد ابن عطية قول ابن هشام الذي لم يثبت مصدرية (اللام)^(٥)

وأن (النون) المشددة لا تدخل في الإيجاب، وذهب أبو حيان إلى بطلان كون (اللام) حرفاً مصدرياً؛ لأن الجملة المقسم عليها لا موضع لها من الإعراب.

ومثله في قوله تعالى: ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ﴾^(٦)

والتقدير: أي وعد الله الاستخلاف، وذكر مكي بن أبي طالب أنه يجوز في "ليستخلفنهم" أن ينزل منزلة المفعول به، فالفعل (وعد) يتعدى إلى مفعولين. وربما أراد بذلك جعل (اللام) حرفاً مصدرياً^(٧).

(١) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

(٢) ابن أبي طالب، مكي، (ت: ٤٣٧)(٢٠٠٣)، مشكل إعراب القرآن (تحقيق حاتم صالح الضامن)، ط ١، ج ١، ص: ٤٢٢، دار البشائر، دمشق.

(٣) ينظر الحموز، عبد الفتاح، التأويل النحوي، ج ٢، ص: ١١١٤.

(٤) سورة الأنعام، الآية: ١٢.

(٥) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص: ٥٣٢.

(٦) سورة النور: الآية: ٥٥.

(٧) ابن أبي طالب، مكي، مشكل إعراب القرآن، ج ٢، ص: ٦٨.

وقد يسبك المصدر المؤول أيضاً من اللام المكسورة ما في حيزها^(١) ومنه، قوله تعالى:

﴿ يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ ﴾^(٢) وقوله

تعالى: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَزْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ ﴾^(٣).

ومنه قوله تعالى: ﴿ بَلْ يُرِيدُ الْإِنْسَانُ لِيَفْجُرَ أَمَامَهُ. ﴾^(٤) والتقدير، تفجير .

وقوله تعالى: ﴿ يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ ﴾^(٥).

إذا تأملنا هذه الآيات وجدنا العنصر المصدرى (اللام) مقيداً بضابط تركيبي، وهو وقوعه بعد الفعلين أراد، وأمر، ومشتقاتهما، وهذا ما أثبتته الجندي عندما ذكر أن من المعاني المستفادة من أسباب التحويل إلى المصدر المؤول: تأكيد فعلي الإرادة والأمر^(٦).

حيث استشهد بقوله تعالى: ﴿ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ

تَشْكُرُونَ ﴾^(٧)، فذكر أن العنصر الإسنادي محول من بنية إفرادية أحادية الدلالة،

تقديره: يريد تطهيركم، لكن هذا المعنى التحتي لم يفد إلا جانب الحدث وحده، لذلك أوثرت اللام دون غيرها من الحروف المصدرية كـ (أن)، لما تؤديه من معنى دلالي، إرادة التأكيد لمحولها.

(١) ينظر الحموز، عبد الفتاح، التأويل النحوي، ج ٢، ١١١٦.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٦.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٥٥.

(٤) سورة القيامة: الآية: ٥.

(٥) سورة الصف: الآية: ٨.

(٦) ينظر الجندي، طه محمد، المصدر المؤول، ص: ٩٧، وينظر المغربي، أحمد موفق، المصدر المؤول من (أن والفعل): أشكاله التركيبية ودلالته

السياقية، سورة البقرة وآل عمران والأعراف نموذجاً، ص: ٤٥، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية.

(٧) سورة المائدة، الآية: ٦.

ومن الجدير بالذكر أن علماءنا القدامى أشاروا إلى ذلك، فقد ساق أبو حيان قولاً عن ابن عطية "واللام في قوله: (ليطفئوا) في قوله تعالى:

﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (١) لام مؤكدة دخلت على

المفعول، لأن التقدير: "يريدون أن يطفئوا" (٢)، كما ذكر الزمخشري أن اللام جاءت مؤكدة لإرادة التبيين (٣).

ومن سبك مصدر مؤول من اللام المكسورة بعد فعل (أمر)، قوله تعالى:

﴿وَأْمَرْتُ لَأَعَدِلَ بَيْنَكُمُ﴾ (٤) والتقدير أي: وأمرت العدل، ومنه قوله تعالى:

﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ﴾ (٥) أي: وما أمروا إلا بالعبادة.

- ورود (إذ) بمعنى (أن) حرفاً مصدرياً:

في أثناء البحث والتدقيق في آيات القرآن الكريم التي ورد فيها المصدر المؤول، وجدنا بعض الآيات التي تحتمل أن تكون فيها (إذ) حرفاً مصدرياً، ومن هذه الآيات، قوله تعالى:

﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ (٦).

وقوله تعالى: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ أَيْوَمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾ (٧)

وقوله تعالى: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ﴾ (٨)

وقوله تعالى: ﴿وَأذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ انْتَبَذَتْ مِنْ أَهْلِهَا مَكَانًا شَرْقِيًّا﴾ (٩).

(١) سورة الصف، الآية: ٨.

(٢) ينظر الأندلسي، أبو حيان (ت ٥٧٤٥هـ) تفسير البحر المحيط، ج ٨، ص: ٢٦٢.

(٣) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص: ٥٠١.

(٤) سورة الشورى، الآية: ١٥.

(٥) سورة البينة، الآية: ٥.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٠٣.

(٧) سورة الزخرف، الآية: ٣٩.

(٨) سورة يس: الآية: ١٣.

(٩) سورة مريم: الآية: ١٦.

وقد أحسَّ النحاة بهذا، فقد ذكر أبو البقاء العكبري في توجيه قوله تعالى "إذ انتبذت من أهلها" جهماً يجيز أن يكون المصدر المؤول منها ومما في حيزها بدل اشتمال من (مريم) أي: واذكر مريم انتبذها، وذلك عندما تكون (إذ) بمعنى (أن) المصدرية، كقولك: (لا أكرمك إذ لم تكرمني) أي: لأنك لم تكرمني، لكنه ذكر بأنه قول ضعيف عند النحاة^(١) والظاهر عنده أن تكون ظرفية أو تعليلية.

ولم يذكر ابن هشام هذا القول^(٢)، بل اقتصر على أن (أن) قد تأتي بمعنى (إذ) فالصواب عند ابن هشام أن تكون (أن) مصدرية وقبلها لام العلة مقدرة، وكذلك الحال في (إذ) إذ يجوز أن تكون حرفاً فيه معنى التعليل ك (اللام) أو ظرفاً فيه معنى التعليل.

والرأي الذي ارتضاه الزمخشري^(٣) وابن هشام^(٤) أن تكون (إذ) بدلاً من مريم وهو بدل اشتمال وخالفهم في ذلك أبو حيان لأن هذا القول يقتضي التصرف في (إذ)، وهي ليست مما يتصرف به إلا بالإضافة ظرف زمان إليه، فالأولى تقدير معطوف محذوف عامل في (إذ) أي: واذكر في الكتاب مريم وما جرى لها إذ انتبذت^(٥).

والذي نذهب إليه أن (إذ) تكون ظرفاً في كافة الحالات التي ترد فيها.

(١) ينظر العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، ج ٢، ص: ٨٦٨.

(٢) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٩٦.

(٣) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ٢، ص: ٥٠٤.

(٤) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٩٥.

(٥) ينظر أبو حيان، البحر المحيط، ج ٦، ص: ١٦٩.

المبحث الثالث

المصدر المؤول بين الأصل والفرع

قد يفهم مما ورد لدى بعض السلف والباحثين المحدثين أن جملة المصدر المؤول محولة من المصدر الصريح، وقد استخدموا للدلالة على هذه العملية ألفاظاً مثل العدول والتحويل والتغيير، وحصرُوا إجراءات التحويل على الصورة الآتية:

- ١- حذف الفعل من المصدر الصريح.
- ٢- أخذ الفعل من المصدر الصريح، ووضعه في الزمن المناسب مع سياق الجملة.
- ٣- وضع الفعل بما يتلاءم مع المسند إليه.
- ٤- وضع الفعل مكان المصدر المحذوف.
- ٥- وضع أحد الحروف المصدرية قبل الفعل.
- ٦- تغيير حركة ما بعد المصدر كما في كلمة (المسجد) في المثال التالي:

أتمنى زيارة المسجد الأقصى : أتمنى أن أزور المسجد الأقصى

ومبدأ القول بالتحويل هذا مبني على افتراض يجعل الجملة الأولى أصلاً للجملة الثانية، فإذا كان التحويل هو إجراء الشيء على الشيء، وإذا كان بعضهم يرى أن التأويل معناه إرجاع الشيء إلى أصله، فهل يمكن أن نقول إن الجملة المكونة من الحرف المصدرية وعناصر الإسناد (المصدر المؤول) سميت كذلك لأنها ترجع في أصلها إلى المصدر الصريح؟ وفي الحقيقة إن مثل هذه الجملة (المصدر المؤول) وضعت للدلالة على معنى نحوي ودلالي يختلف عما يدل عليه المصدر الصريح.

ليس المقصود من الأصالة والفرعية ما قد يتبادر إلى الذهن من أن أحدهما تولد من الآخر تولد الفرع من أصله، إنما هو باعتبار ما ذكره ابن قيم الجوزية في قوله: "إنما هو باعتبار أن أحدهما يتضمن الآخر"^(١) حيث استند في ذلك على قول لسبويه: "الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء"^(٢) وهو بهذا الاعتبار، لا أن العرب تكلموا بالأسماء أولاً، ثم اشتقوا منها الأفعال، فإن التخاطب بالأفعال ضروري كالتخاطب بالأسماء لا فرق بينهما".

إن الضابط لمفهوم الأصل والفرع ما يكون في الأصل من معنى أولي بسيط، فيأتي الفرع ليحمل ما في الأصل من رصيد دلالي مضيفاً إليه شيئاً آخر هو الغرض من التحويل إليه.

(١) ينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج ١، ص ٣٩-٤٠، وينظر الجندي، طه، المصدر المؤول، ص: ٦٣.

(٢) ينظر سبويه، الكتاب: ج ١، ص: ١٢.

فعلى الرغم من الوظائف النحوية التي يمكن أن يؤديها المصدر المؤول، شأنه شأن المصدر الصريح، فهو ينهض أيضاً بعبء دلالة تختلف عن تلك الدلالة التي نجدها في ذلك المصدر الصريح. ويؤيد ذلك قول السهيلي "فإن قيل: فهلا اكتفي بالمصدر واستغني به عن (أن) لأنه أخصر؟ فالجواب أن في دخول (أن) ثلاث فوائد"^(١).

والسهيلي ينطلق من مسلمة هي أن المصدر الصريح أقدم من المصدر المؤول، ويرتكز في ذلك على أن اللغة تجاوزت (الصريح) إلى المؤول؛ لأن الصريح "ليس في صيغته ما يدل على مضي ولا استقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أن) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان"^(٢).

ووافق السهيلي من المحدثين ريمون طحان يقول: "إن الداعي للعدول عن المصدر والاستعانة بالتأويل يعود إلى المعنى"^(٣).

فقد ذكر ريمون طحان^(٤) جملة المصدر المؤول في أثناء دراسة الجملة المركبة التي ألفت الضوء على عمليات الوصل وعلى دور منسق الجملة المركبة، كما قدمت دراسة المشتقات وتطبيقها على الجملة بعض المعلومات عن عمليات الإدخال والاستبدال اللذين يقحمان في الجملة مقاطع جديدة في داخلها، يكون نتيجتها استخلاص المزيد من التقنيات الجمالية التي تحرك الفكر وتبلوره في التعبير ومن هذه العمليات (التوسع) وعكسه القبض، فالتوسع هو أحد عمليات الإقحام إذ يقوم مقطع جملي بكامله مقام كلمة واحدة، وهذا ما يحدث في التأويل بالمصدر نحو:

(بلغني الشيء - بلغني سفرك - بلغني أنك مسافر)

وكلما ارتقينا سلم التحولات من بلغني أنك مسافر لغاية (بلغني الشيء) قطعنا مختلف مراحل القبض والعكس يحدث في التوسع.

ويذهب بعض الباحثين إلى أن المصدر المؤول يعود إلى المصدر الصريح عوداً تاماً، إذ ساوى محمد عيد بين المصدر مؤوله وصريحه فيقول: "أظن أنه من نافلة القول أن أشرح معنى المؤول، فإن الاسم نفسه يشعر بأنه قد تأول إلى مفرد فيقع موقعه الإعرابي"^(٥)، حيث رأى أنه يصح أن يقع كل

(١) ينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص: ٩٦، وسنذكر هذه الفوائد في المبحث الخامس.

(٢) ينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص: ١٢٦.

(٣) طحان، رمون (١٩٧٢)، الألسنة العربية: الألسنة: ٢، ص: ١٠٤ دار الكتاب اللبناني، بيروت.

(٤) طحان، رمون، الألسنة العربية، ص: ١١٠.

(٥) عيد، محمد (١٩٧٩)، المصادر واستعمالها في القرآن الكريم، ج ١، ص: ٢٦٧، عالم الكتب، بيروت.

منهما مبتدأ أو خبراً، وخالفه في ذلك رابح بو معزة^(١). فقد أخذ عليه تركيزه على الجانب الموقعي فقط ممثلاً في استبداله هذا المصدر المؤول بالمفرد، ولأنه تصور أنه بذلك قد فهم جوانب التركيب الإسنادي المكون من الحرف المصدري ومدخوله القائم على مجرد اتضاح تأويل ذلك التركيب بمفرد، ولم ينظر إلى شرح معنى التأويل المراد من المصدر المؤول، فالتسليم بهذا الأمر يُلزم أن يكون بينه وبين المصدر الصريح تطابق تام وهو ما لا نستطيع التسليم به.

وعلى النقيض فقد ذهب عمر عكاشة إلى أن المصدر المؤول أصل، وأن المصدر الصريح متطورٌ عن المصدر المؤول يقول: "إن المصدر الصريح ينبغي أن يُردَّ إلى أصله، وهو المصدر المؤول لاحتوائه على فعل"^(٢)، وذكر عدداً من الأدلة التي تشير إلى أن التطور سار من المصدر الصريح إلى المصدر المؤول وليس العكس وهي كالاتي:

أولاً: أن المصدر الصريح يأخذ في بعض الأحيان فاعلاً في المعنى، أو مفعولاً أو كليهما كأن تقول (عجبت من إهانتك الزائرين) أو (إكرام الضيف أمرٌ مشكور) فهذه السمة الأساسية للفعل في كل اللغات على حد قوله، فوجب أن يرد كل من (إهانتك) و(إكرامك) على سبيل المثال إلى أصل يحتوي فعلاً.

ثانياً: القول بأن اللغة أوجدت المصدر المؤول أولاً، ثم تحولت عنه أو -حولته- إلى الصريح على الرغم أن المؤول وحده يشير إلى الزمن بدقة، بينما الصريح لا يفعل ذلك هو قول مدعوم بما قاله السلف وهو أن بنية (ال + اسم الفاعل) ترد إلى بنية مركب الصلة (الذي + فعل) أي أن اتجاه التطور كان وفقاً للصورة:

(الذي + فعل) ← (ال + اسم فاعل)

وتفسير عكاشة لذلك هو أن اللغة انتحت منحاً آخر قد يقع فيه اللبس من جهته الزمن، أو أنه لا ينهض وحده بالدلالة على الزمن كما كان يفعل مركب الصلة.

(١) بو معزة، رابح (٢٠٠٨)، النحو والصرف العربي، تحليل لساني لمفردات المقياس (الميزان الصربي) وثنائية البنية السطحية والبنية العميقة،

ص: ١٦٢، مؤسسة رسلان، سوريا.

(٢) عكاشة، عمر (٢٠٠٣)، النحو الغائب، دعوة إلى توصيف لنحو العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، ط ١، ص ٢٢٥، المؤسسة

العربية للدراسات والنشر، الأردن.

ثالثاً: أن عمليات الاشتقاق والتحويل حسب الاتجاه:

المصدر المؤول ← المصدر الصريح تكون أسهل وأقل تعقيداً مما لو افترضنا العكس، إذ إننا نحتاج إلى خمس عمليات -على الأكثر- في الاتجاه الأول، بينما نحتاج إلى ست -على الأكثر- في الاتجاه الثاني. وساق للتدليل على ذلك المثال الآتي:

أخشى أن أتسلقَ الجبالَ ← أخشى تسلقَ الجبالِ.

فالعمليات التي تمت في أثناء التحويل من المصدر المؤول إلى الصريح هي كالاتي:

- ١- حذف الحرف المصدرى (أن)
- ٢- حذف الفعل الذي بعد (أن) وهو أتسلقَ.
- ٣- نأتي بمصدر الفعل المحذوف أتسلقَ وهو تسلقَ.
- ٤- نضع المصدر الصريح مكان المصدر المؤول وهو (أن + الفعل).
- ٥- نجرُّ كلمة الجبالِ.

أما خطوات التحويل من المصدر الصريح إلى المصدر المؤول - عند من يرى أصالة الصريح وفرعية المؤول - فقد جرى ذكرها في معرض حديثنا عن المصدر المؤول بين الأصل والفرع والوضع التحويلي لجملة المصدر المؤول^(١).

وقد يؤثر بعض الباحثين^(٢) أن ينظر إلى مثل هذه الأمور بوصفها بقايا مرحلة تاريخية سلفت في مراحل تطور العربية، تماماً كما هو الحال في الفاعل مثلاً كان في مرحلة ما جملة. فالمرء يجد في نصوص العربية بضعة شواهد هي بمثابة (رواسب لغوية) منحدره من المرحلة الأقدم، أي المرحلة التي كان الفعل فيما يُستعمل غير مسبوق بحرف مصدرى ومنها قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾^(٣) أي: أن يسجنوه.

(١) راجع هذا البحث ص: (٣١).

(٢) ينظر راببن، تشيم، اللهجات العربية الغربية القديمة، ص: ٣٢٩-٣٣٠.

(٣) سورة يوسف، الآية: ٣٥.

وكقولهم: (أحب أركب الحصان)، ثم تلتها مرحلة استخدام الحرف المصدرى قبل الفعل مكونين ما يطلق عليها السلف المصدر المؤول، ويرتقى بنا التطور حتى نصل إلى مرحلة تستبدل اللغة فيما المصدر الصريح بالمصدر المؤول^(١).

أحب (أركب الحصان) – أحب (أن أركب الحصان) - أحب ركوب الحصان.

وبعد عرض هذه الآراء نخلص إلى أنّ مبدأ القول بالأصالة -هو قول غامض- فإنه ينبغي ألا يفهم أنه مرحلة زمنية سابقة في سياق التطور، بمعنى أن اللغة جرت على استعمال المصدر الصريح زمنياً، ثم تطورت إلى المصدر المؤول في مرحلة تاريخية لاحقة، فحدثت تبعاً لذلك جملة المصدر المؤول، ووجدت بعد أن لم تكن موجودة.

إن قصارى ما يفهم من القول بالأصالة والفرعية أنّ بين الجملتين علاقة تحويلية، وأنه من الممكن على مستوى الأسلوب أن تتبادل الجملتان هذه العلاقة، فيتحول المصدر الصريح إلى المصدر المؤول بإضافة أحد الحروف المصدرية إلى الفعل، أو عن طريق القبض الذي ذكره ريمون طحان وقيام المصدر مقام الجملة المؤولة^(٢)، لكن هذا ينبغي ألا يعد تحويلاً بل هو رجوع إلى أصل الجملة اقتضته أغراض دلالية .

(١) رابن، تشيم، اللهجات العربية، الغربية القديمة، ص: ٣٢٩ - ٣٣٠.

(٢) طحان، ريمون، الألسنة العربية، ص: ١١٠.

المبحث الرابع

حذف الحرف المصدرى وذكره

- حذف الحرف المصدرى وذكره:

قبل الحديث عن حذف الحرف المصدرى وذكره، يحسن بنا أن نسوق تعريف كل من الإضمار والحذف، فيبدو أن ثمة خلطاً وقع فيه النحاة عند التفريق بين مصطلحي الحذف والإضمار فكلاهما يؤديان إلى خفاء المعنى، وقد انسحب هذان المصطلحان إلى حقل الأدوات، فوجدت الأدوات المضمرة والمحذوفة، فهل كان هذا التفريق ماثلاً أمام النحاة عند حديثهم عن إضمار الأداة أو حذفها؟

الإضمار والحذف:

الإضمار في معاجم اللغة هو: الإخفاء، والاستقصاء، والإسقاط^(١)، وعرفه الشريف الجرجاني بقوله: "ترك الشيء مع بقاء أثره"^(٢)، وعرفه التهانوي ت: (١٧٤٥) بقوله: "والإضمار ما ترك من اللفظ، وهو مراد بالنية والتقدير"^(٣).

أما الحذف فهو في اللغة: القطع والإسقاط أيضاً^(٤)، وهو في الاصطلاح، عند التهانوي: "إسقاط حركة أو كلمة أكثر أو أقل. وقد يصير به الكلام المساوي موجزاً"^(٥)، وقال ابن هشام "الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبراً بدون مبتدأ أو العكس، أو شرطاً بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفاً بغير معطوف عليه، إذ معمولاً بدون عامل"^(٦).

ونلاحظ مما سبق أن كليهما يشيران إلى الإسقاط، وقد فرق النحاة بينهما فقال الكفوي (ت: ١٠٩٤): والحذف إسقاط الشيء لفظاً ومعنى، والإضمار إسقاط الشيء لفظاً لا معنى.

(١) الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، ص: ٤٢٩، مادة (ضمز)، وينظر الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (ت: ١٠٩٤) (١٩٩٨)، الكليات (تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري)، ط ٢، ص: ١٣٥، مؤسسة الرسالة، لبنان.

(٢) الجرجاني، التعريفات، ص: ٥١.

(٣) التهانوي، محمد علي (ت: ١٧٤٥) (١٩٩٦)، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم (تحقيق علي دروج)، ط ١، ج ١، ص: ٢١٩، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان.

(٤) ينظر الفيروز آبادي، القاموس المحيط (ص: ٧٩٩)، وينظر لسان العرب، مادة (حذف)، وينظر الكفوي، الكليات، ص: ٣٨٤.

(٥) ينظر التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، ص: ٦٣٢.

(٦) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ٢، ص: ٧٤٨.

والحذف ماترك ذكره في اللفظ والنية كقولك (أعطيت زيدا)، والإضمار: ما ترك ذكره من اللفظ، وهو مراد بالنية، وشرط الحذف والإضمار هو أن يكون ثمة مقدر^(١).

جعل النحاة واللغويون الإضمار والحذف سنة من سنن العرب في لغتهم، وطريقة من طرقهم في الكلام، ومقصداً من مقاصدهم في التعبير، فالغاية من الإضمار عند الثعالبي (ت: ٤٣٠ هـ) التخفيف، والثقة بفهم المخاطب، لأن المعنى ما زال حاضراً فمن ذلك إضمار (أن)

وحذفها من مكانها كما قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾^(٢) أي: أن يريكم البرق.

كما جعل النحاة العرب الحذف ضرباً من ضروب الاختصار في الكلام، يقول الثعالبي:

"ومن الحذف للاختصار قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(٣) أي: السر وأخفى منه محذوف"^(٤).

وهنا نجد تفريقاً واضحاً بين مصطلحي الإضمار والحذف، فالإضمار: إسقاط، غير أن المعنى باقٍ، ودواعي هذا الإسقاط هو التخفيف، والحذف إسقاط أيضاً، غير أن المعنى لم يعد باقياً لدواعي الاختصار.

وبما أن كلاً منها يؤدي إلى خفاء المعنى، فقد فضل النحاة دائماً العامل المذكور على العامل المحذوف بناءً على قاعدة مهمة تحدث النحاة عنها كثيراً فهي "إذا أمكن نسبة العمل إلى الموجود لم يصر إلى مجاز الحذف"^(٥)، ولكن ولا ننسى هنا دور السياق في إظهار المعنى وتوضيحه، والدور الذي يؤديه في الإفهام، وللکفوي^(٦) قول صريح في أن للسياق دوراً في الإفهام يقول: "والإضمار قد يكون على مقتضى الظاهر، وقد يكون على خلافه، فإذا كان على مقتضى الظاهر، فشرطه أن يكون المضمّر حاضراً في ذهن السامع بدلالة سياق الكلام المساقاة عليه أو قيام قرينة في المقام لإرادته، وإن كان على خلاف مقتضى الظاهر.

(١) ينظر الكفوي، أبو البقاء، الكليات، ص: ٣٨٤.

(٢) سورة الرعد، الآية ١٢.

(٣) سورة طه: الآية: ٧.

(٤) الثعالبي، أبو منصور الثعالبي (ت: ٤٣٠ هـ) (٢٠٠٠)، فقه اللغة وسر العربية (تحقيق ياسين الأبوي)، ط ٢، ص: ٣٧٦، المكتبة العصرية، بيروت.

(٥) ينظر السيوطي، جلال الدين السيوطي، الأشباه والنظائر، ج ٢، ص: ٢٥٦.

(٦) ينظر الكفوي، أبو البقاء، الكليات، ص: ٢١٣.

فشرطه أن يكون هناك نكتة تدعو إلى تنزيه منزلة الأول وتلك النكتة قد تكون تفخيم شأن المضمّر^(١).

تحدث النحاة كثيراً عن حذف (أن) وإبقاء عملها، فهل يعني هذا أن هذه الأداة أسقطت لفظاً ومعنى؟ ما من شك في أن الإجابة ستكون بالنفي؛ لأن معنى (أن) باقٍ وهو المصدرية.

إن المصطلح الذي كان ينبغي أن يطلق على مثل هذا الموضع هو (الإضمار) لا الحذف، وربما أن النحاة عدلوا عن هذا المصطلح إلى مصطلح (الحذف)، يقصدون به ذهاب اللفظ وبقاء المعنى، وربما كانوا يستعملونها بمعناها اللغوي لا الاصطلاحي، وهو (الإسقاط) كما ذكرنا، فهم عندما يتحدثون عن حذف (أن)، إنما يقصدون إسقاطها من اللفظ فقط، في حين أن معناها وعملها باق، وعليه فإن الحروف المصدرية لا تحذف وإنما يضم منها فقط (أن) أما بقية الحروف فلا تحذف ولا تضم.

- إضمار الحرف المصدرية وذكره:

ذكر النحاة المصدر المؤول حينما عقدوا أبواباً للكلام عن الأدوات التي تنصب الفعل المضارع، وكلها حروف وهي (أن، لن، كي، حتى، لام الجحود، أو، حتى، فاء السببية، واو المعية)، وزاد بعض النحاة (لام التعليل، ثم الملحقة بواو المعية، إذن) وبها يصبح عدد النواصب أحد عشر حرفاً وعند البعض اثني عشر حرفاً، كل حرف منها يخلص زمن المضارع للمستقبل المحض.

فالأربعة الأولى تنصب المضارع بنفسها مباشرة لا بحرف ظاهر أو مقدر، أما بقية الأحرف — وهو موضوع دراستنا — فلا تنصب بنفسها، وإنما الذي ينصبه هو أن المضمره وجوباً بين كل حرف من تلك الأحرف والمضارع^(٢).

(١) ينظر سيبويه، الكتاب ج٣، ص: ٥-٦ في (باب الحروف التي تضم فيها (أن))، وينظر المبرد، المقتضب ج٢، ص: ٦-٧، وينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج٤، ص: ١٤٨، ١٩١.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب ج٣، ص: ٦، وينظر ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (١٩٩٤)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، ط ١٤ ج٢، ص: ٣١٨، مكتبة السعادة، مصر، وينظر الغلابي، مصطفى (١٩٩٤)، جامع الدروس العربية (تحقيق عبد المنعم خفاجة)، ط ٣٠، ج٢، ص: ١٧٣، المكتبة العصرية، بيروت.

ومن المعروف أنَّ (أَنْ) اختصت من بين أخواتها بأنها تنصب ظاهرة، نحو قوله تعالى:

﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وُحُلُقَ الْإِنْسَانِ ضَعِيفًا﴾ (١)، ومقدّرة نحو قوله تعالى:

﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنْنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (٢).

أي: لأن يبين لكم، و(أَنْ) هي أم الحروف الناصبة للفعل، فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها، يقول سيبويه: "إذا أضمّرت (أَنْ) حسن الكلام لأن (أَنْ) وتفعّل) بمنزلة اسم واحد، كما أنَّ (الذي) وصلته بمنزلة اسم واحد" (٣) ويقول أيضاً: "ولو لم تضمّرها لكان الكلام محالاً؛ لأن (اللام) و(حتى) إنما يعملان في الأسماء فتجران" (٤)، ففي قولك: جئتكَ لتفعل أو حتى تفعل ذلك فإنما انتصب هذا ب(أَنْ)، ولهذا كان تقديرها أولى من غيرها، وقد درج على تسميتها بالحرف المصدرية، ويصح أن يقال (أَنْ) المصدرية، كما يقال (أَنْ) المصدرية، أي الكلمة المصدرية (٥).
ويبين النحاة مواضع لإظهارها وجوباً، ومواضع لإضمارها وجوباً، ومواضع لجواز الأمرين معاً، ومثلها كي- عند الكوفيين- وفيما يلي بيان ذلك.

- أحكام (أَنْ) المصدرية من حيث الإظهار والإضمار:

تم الإجماع باتفاق النحاة على اعتبار (أَنْ) هي أقوى النواصب، ولذلك نصبت (أَنْ) المصدرية الفعل مُظْهَرَةٌ ومُضْمَرَةٌ، وهذا حكم خاص بها دون أخواتها، وتفصيل أحكام وجوب إظهارها وإضمارها وجوازها كالاتي (٦):

أولاً: إظهار (أَنْ) وجوباً ويكون ذلك في حالتين وهما:

الأول: يجب إظهار (أَنْ) إذا وقعت بين (لام الجر) و(لا النافية) في مثل قولك: "جئتكَ لئلا تضرب زيداً"، فإن كانت لام (كي) وكان الفعل الذي دخلت عليه داخلة عليه (لا) وجب الإظهار نحو قوله تعالى: ﴿لَيْتَ لَيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾

(١) سورة النساء، الآية: ٢٨.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٦.

(٣) ينظر سيبويه، الكتاب، ج٣، ص: ٦.

(٤) المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٥) ينظر حسن، عباس، النحو الوافي، ج١، ص: ٤٠٧.

(٦) ينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج٤، ص: ١٩١ وما بعدها، و ينظر الأنطاكي، محمد، المحيط في أصوات العربية

ونحوها، ج١، ص: ٣٢٩.

مَنْ فَضَّلَ اللَّهَ ﴿١﴾ وهذا دليل يثبت أن الفعل المضارع بعد لام التعليل منصوب بأن

المضمرة. يقول ابن يعيش: "فأما مع (لا) النافية فيجب ظهور (أن) ولا يحسن حذفها"^(٢).

الثاني: تظهر (أن) وجوباً في الحالات العادية، أي إذا لم يكن هناك سبب لإضمارها جوازاً

وجوباً في مثل قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾^(٣).

ونحو قولك: (أن ترضي والديك يقربك إلى الله)، ففي هذه الحالة لا يجوز إضمارها وقد وردت بعض الأمثلة المسموعة عن العرب التي لا يقاس عليها، وهي شواهد على حذف (أن) مع ان الواجب ذكرها، وقد قسم ابن هشام ما جاء من شواهد إلى قسمين: الأول: ما حسن الحذف فيه والثاني: ليس بحسن يقول: "تارة يكون في الكلام مثلها فيحسن حذفها، وتارة لا يكون"^(٤).

ومما حسن الحذف فيه عند ابن هشام قول العرب: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه^(٥) والتقدير: أن تسمع بالمعيدي، فحذف (أن) وأبقى عملها، فنصب (تسمع) بإضمار (أن) والذي حسن حذفها من (تسمع) ذكرها في (أن تراه).

إن وجود خبر في هذا الشاهد وهو (خير) يجعل النص محتاجاً إلى مبتدأ، وإن رفع كلمة (تسمع) يؤدي إلى خلل وخطأ لعدم وجود المبتدأ، فإذا انتصب الفعل المضارع فإنه يصبح اسماً صالحاً لأن يكون مبتدأ مكوناً من (أن المحذوفة + الفعل) (أن + تسمع) وهذا الاسم وهو المصدر المؤول في محل رفع مبتدأ.

ومما حسن الحذف فيه أيضاً- على حد قول ابن هشام - قول طرفة بن العبد:

ألا أيهَذَا الزاجِرِي أَحْضَرَ الوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي^(٦)

(١) سورة الحديد، الآية: ٥٧.

(٢) ينظر ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، ج ٧، ص: ٢٨٠.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

(٤) ينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ٤، ص: ١٩٧.

(٥) ينظر الميمني، أبو الفضل أحمد النيسابوري، مجمع الأمثال، ص: ١٢٩ مثل رقم: ٦٥٥.

(٦) ابن العبد، طرفة (١٩٨٠)، ديوان طرفة ابن العبد، ص: ٣٢، دار صادر بيروت، والبيت من شواهد المقتضب ج ٢، ص: ٥٨، وابن عقيل

ج ٣، ص: ٨٩، ومعجم الهوامع ج ٢، ص: ١٧، وينظر حداد، حنا جميل (١٩٨٤)، معجم الشواهد النحو الشعرية شاهد رقم (٨٠٣)، دار

العلوم للطباعة والنشر، الرياض.

فقد أضمر (أن) أولاً، ثم أظهرها ثانياً في بيت واحد، وتقديره: ألا أيهذا الزاجري
أن أحضرَ الوغى، ف(أحضرَ) فعل مضارع منصوب بـ (أن) المضمرة، ولا يجوز
رفعه، لأنه قد أُضيف عليه (أن أشهدَ) وهو مصدر مؤول وهو اسم يجب أن يعطف على
اسم.

وأما ما لم يحسن الحذف فيه فهو قول العرب: "خذ اللص قبل يأخذك"^(١) والتقدير: قبل أن
يأخذك "ومره يحفرها"، يقول سيبويه: "وقد جاء رفعه على شيء هو قليل في الكلام على: مُرّه أن
يحفرها"، وقد ذهب أكثر النحاة إلى أن (أن) الناصبة تضمّر في غير المواضع المذكورة، لكن
ليس بقياس؛ وذلك لضعف عملها في تلك المواضع^(٢)، وأن ذلك مقصور على السماع، فقد أثار
الأنباري هذه المسألة في كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف)، فهي إحدى المسائل الخلافية بين
البصريين والكوفيين.^(٣)

ويبدو لنا أن ما ذهب إليه المتأخرون هو الصواب، فإن (أن) من عوامل الأفعال التي تعتبر
ضعيفة قياساً بعوامل الأسماء، فحذفها يبطل عمل ما بعدها، وما سُمع من أمثلة على النصب مع
الحذف فهو من قبيل النادر وبالتالي لا يعمم عليه قاعدة.

- إضمار أن وجوباً

تعمل (أن) مضمرة وجوباً بعد ستة أحرف، وهي كما حددها ابن الناظم: "لام الجر، و(أو)
بمعنى (أو إلا)، و(حتى) بمعنى إلى أو (كي)، وفاء الجواب، وواو المصاحبة، والعاطف على اسم
لا يشبه الفعل، ولا تعمل مضمرة في سوى ذلك إلا على وجه الشذوذ"^(٤).
وتضمّر (أن) عند البصريين في مواضع وبقيود، والكوفيون على خلاف معهم في
ذلك، وهي مسائل مبسّطة في كتب النحو، وسنحاول في هذا المبحث أن ندون مواضع
الإضمار وقيوده محاولين ترجيح أحد المذهبين.

(١) ينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك، ج ٤، ص: ١٩٧.

(٢) الرضى، شرح الكافية، ج ٢، ٢٥٠ - ٢٥١.

(٣) ينظر جميع آراء النحاة في هذه المسألة عند الأنباري، كمال الدين أبي البركات (ت: ٥٧٧) (٢٠٠٧)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين

النحويين البصريين والكوفيين (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، مسألة رقم (٧٧)، المكتبة العصرية، بيروت.

(٤) ابن الناظم، أبو عبد الله، بدر الدين (ت: ٦٨٦) (٢٠٠٠)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط ١، ص: ٤٧٨، دار الكتب العلمية،

بيروت.

بعد كي:

ذهب جمهور البصريين إلى أن (كي) ناصبة للمضارع بإضمار (أن)، ولا يجوز إظهار (أن) بعدها إلا في الضرورة^(١) نحو قول جميل بثينة:

فقال: أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانحاً لِسَانِكَ كَيْمَا أَنْ تَغِرَّ وَتَخْذَعَا؟^(٢)

وقد ذهب سيبويه إلى أن الفعل منصوب بعد (كي) إذا اقترنت بها لام العلة، وب (أن) مضمرة إذا لم تقترن بها اللام، ومذهب الخليل والأخفش إلى أن (أن) مضمرة بعدها في كلا الحالتين، يقول الأخفش (ت: ٢١٥): "هذه اللام إذا كانت في معنى (كي)، كان ما بعدها نصباً على ضمير (أن)، وكذلك النصب ب (كي) هو أيضاً على ضمير (أن)^(٣)، ومذهب الكوفيين أنها مختصة بالفعل فلا تكون جارة، وهي ناصبة بنفسها، ويجوز إظهار (أن) بعدها وبعد اللام فتقول: (جنّت لكي أن تكرمني)^(٤)، واستشهدوا بقول الشاعر:

أردتُ لكَيْمَا أَنْ تُطِيرَ بِقُرْبَتِي فَتتركها شناً ببِداءً بلقع^(٥)

وذهب الاخفش (٢١٥هـ) إلى أن (كي) جارة دائماً، والنصب بعدها ب (أن) ظاهرة او

مضمرة^(٦)، واعترض عليه بقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا

ءَاتَاكُمْ﴾^(٧).

وما يهمننا من سرد هذه الآراء معرفة أن الفعل المضارع ينصب بعد (كي) نحو: (جنّت كي أتعلم) ويمكن اعتبارها حرف جر ويكون الفعل منصوباً بأن مضمرة، أو اعتبارها حرفاً مصدرياً ناصباً والفعل بعدها منصوب بها.

(١) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج ١، ص ٢٦، وينظر الزبيدي، ائتلاف النضرة، ص: ١٥١ - ١٥٢.

(٢) البيت من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٩، ص: ١٤، وينظر الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، ج ٢، ص: ٣٦١، وينظر السيوطي، وجمع الهوامع، ج ٢، ص: ٥.

(٣) الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥) (١٩٩٠)، معاني القرآن (تحقيق هدى محمود قراة)، ط ١، ج ١، ص: ١٢٦، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٤) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٢٠٦، وينظر الزبيدي، ائتلاف النضرة، ص: ١٥١ - ١٥٢.

(٥) البيت بلا نسبة وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل ج ٩، ص: ١٦، والمالقي، رصف المباني، ص: ٢٩١، والمرادي، الجنى الداني، ص: ٢٦٣، وحداد رضا، معجم شواهد النحو الشعرية شاهد رقم (١٦٧٢).

(٦) ينظر الأخفش، معاني القرآن ج ١، ١٢٧، وينظر الموزعي، ابن نور الدين (١٩٩٣)، مصابيح المعاني تحقيق، عائض بن نافع العمري، دار المنار للطبع، القاهرة، ص: ٣٦٠ - ٣٦٢.

(٧) سورة الحديد، الآية: ٢٣.

(حتى) الناصبة للفعل:

وهذا القسم أثبتته الكوفيون، ف (حتى) عندهم ناصبة للمضارع، وقد تكون حرف جر، وأنكر البصريون النصب بـ (حتى)، بل المضارع بعدها منصوب بأن المضمرة، و(حتى) حرف جر ليس غير^(١).

واستدل الكوفيون على ذلك بأن (حتى) بمعنى (كي)، و(كي) تنصب، وبمعنى (إلى) فتقوم مقام (إلى أن)، و(أن) تنصب، واستدل البصريون بأن (حتى) من عوامل الأسماء فلا تدخل على الأفعال^(٢). ووافقهم في ذلك السيوطي، لأن الإضمار مجاز، المجاز أولى من الاشتراك فهو يرى أن الإضمار هنا أحسن من الاشتراك^(٣).

ويجب أن يكون المضارع بعدها مستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلم نحو قوله تعالى:

﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾^(٤)، والتقدير في الآية إلى أن يرجع

ويجب رفع المضارع إذا لم يكن مستقبلاً.

بعد لام الجحود:

وهي اللام المؤكدة لنفي خبر كان الناقصة، ماضية لفظاً نحو قوله تعالى:

﴿ مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَىٰ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ ﴾^(٥)، وقد تأتي ماضية معنى نحو قوله تعالى:

﴿ ثُمَّ أَرْبَابُهُمْ كُفْرًا لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾^(٦).

وسميت لام الجحود بهذا الاسم؛ لأننا نستعملها لنجدد بها المعنى الذي بعدها، أي لنؤكد

نفيه، يقول ابن هشام: "ويسمى أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد، أي النفي"^(٧).

وهي لام جارة ينتصب المضارع بعدها بأن المضمرة ويشترط أن تسبق ب(كان) المنفية أو

فعل كون منفي، وأن يكون بعدها فعل مضارع منصوب.

(١) ينظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٨٣)، وينظر المرادي، الجنى الداني، ص: ٥٥٤.

(٢) ينظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٨٣).

(٣) ينظر السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر، ج ١، ص: ١٧٠.

(٤) سورة طه، الآية: ٩١.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٧٩.

(٦) سورة النساء، الآية: ١٣٧.

(٧) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٢٣٦.

واختلف النحاة في عامل النصب للفعل بعد لام الجحود، فذهب البصريون إلى وجوب نصب الفعل المضارع بأن مضمرة بعد (لام) الجحود، لتكن هي والفعل في تأويل مصدر مجرور، وعللوا ذلك بأن لام الجحود (لام) جارة فهي تختص بالأسماء، وقد وضح النحاة أسباب عدم جواز إظهار (أن) بعد (اللام)، إما لأن ما قبل (اللام) من التقدير قد دل على الاستقبال فأغنى عن ظهور (أن)، وإما لأن ما بعد (اللام) جواب^(١).

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أن (اللام) هي العاملة بنفسها، وهي زائدة لتوكيد النفي^(٢).

- بعد (أو) الناصبة: التي بمعنى (إلا أو حتى):

الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين، أو الأشياء، أي أن يفعل أحد هذين الشيئين^(٣)، وهي حرف عطف يفيد معاني عدة منها التخيير، والإباحة، والشك والإبهام. وقد تأتي (أو) بمعنى (إلا أن)، وبمعنى (حتى) وهي ما يخص مبحثنا. ويقدر سيبويه والمبرر (أو) التي ينصب بعدها المضارع بـ (إلا أن). يقول سيبويه: "واعلم أن ما انتصب بعد (أو) فإنه ينتصب على إضمار (أن) واعلم أن معنى ما انتصب بعد (أو) على (إلا أن)"^(٤). وذهب المبرد^(٥) إلى أن كل موضع تصلح فيه (حتى) و(إلا أن) فالنصب فيه جائز جيد، فقولك: (لأزمنك أو تقضيي)، أي: (إلا أن تقضيي)، و(حتى أن تقضيي)، وكأن أصل الكلام ليكن مني لزوم لك أو قضاء منك لحقي، فقد ذهب النحويون إلى أن (أو) إذا حقق معناها رجعت إلى معنى العاطفة اسماً على اسم أي وكأننا عطفنا مصدرًا مقدرًا على مصدر متوهم، ومن ثم لم يزم إضمار (أن).

وفسر ابن الناظم (ت: ٦٨٦ هـ) نصب الفعل بعد (أو) وحاجتهم إلى التأويل حتى يفرقوا بين (أو) التي تقتضي مساواة ما قبلها لما بعدها في الشك فيه، وبين (أو) التي تقتضي مخالفة ما قبلها لما بعدها في ذلك، فهم كثيراً ما يعطفون الفعل المضارع على مثله بـ (أو) في مقام الشك في الفعلين تارة، وفي مقام الشك في الثاني منها أخرى.

(١) ينظر ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، المسألة (٨٣).

(٢) ينظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) ينظر المبرد، المقتضب، ج ٣، ص: ٣٠١، وينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ٣، ص: ٣٢٨.

(٤) ينظر سيبويه، الكتاب ج ٣، ٤٨.

(٥) ينظر المبرد المقتضب، ج ٢، ص: ٢٨-٢٩.

فإذا أرادوا بيان معنى الأول رفعوا ما بعد (أو) نحو: أفعال كذا أو أترك، ليبين أن ما قبل (أو) مثل ما بعدها، وإذا أرادوا بيان معنى الثاني نصبوا ما بعد (أو) نحو: (لأقتلن الكافر أو يسلم)، فالنصب هنا يؤذن أن ما قبل (أو) ليس مثل ما بعدها^(١).
ونصب المضارع بعد (أو) قليل في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى:

﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ (١٢٨) ﴿٢﴾.

والأرجح ما ذهب إليه البصريون، وهو تقدير (إلا أن) و(حتى) في موضع (أو). وهو تقدير يلاحظ فيه المعنى دون الإعراب، والتقدير الإعرابي باعتبار التركيب أو اللفظ، فهو أن يؤول الفعل قبل (أو) بمصدر يعطف عليه المصدر المسبوك بعدها بـ (أن) المضمرة، وقد أول ما قبل (أو) بمصدر لكي لا يعطف الاسم- وهو المصدر المسبوك بأن المقدر- على الفعل، فهذا لا يجوز.

- بعد الفاء الناصبة للفعل:

سميت فاء السببية بهذا الاسم؛ لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها، وهي غير فاء العطف، أو الاستئناف، وذلك نحو قوله تعالى:
﴿يَلِيَّتِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (٧٣) ﴿٣﴾، ويكثر في القرآن الكريم نصب الفعل

بعد الفاء بـ (أن) المضمرة.

وتأتي (فاء) متصلة بالمضارع في جواب النفي، والنهي، والأمر، والاستفهام، والعرض، والتمني فينصب^(٤) نحو: (ما أتيتني فأعطيك). والبصريون على أنه منصوب بـ (أن) مضمرة والفاء عاطفة مصدراً مقدراً على مصدر متوهم^(٥)، وحجتهم في ذلك أن الفاء لا تنفك عن معنى العطف والربط، ولا تختص، بل تدخل على الاسم والفعل والحروف فلا بد من إضمار (أن) لاستحالة العطف على اللفظ.

(١) ينظر ابن هشام، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص: ٤٨٠، وينظر السامرائي، معاني النحو، ج٣، ص: ٣٢٨.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ٢٨.

(٣) سورة النساء، الآية: ٧٣.

(٤) ينظر المرادي، الجني الداني، ص: ٧٤، وينظر السيوطي، همع الهوامع ج٤، ص: ١١٨، وينظر حسن، عباس، النحو الوافي

ج٤، ص: ٣٥٤.

(٥) ينظر المصادر السابقة بالصفحات نفسها.

وزهد الكوفيون إلى أن ناصب المضارع هو الخلاف^(١)، بين ما تقدم على الفاء وما تأخر عنها؛ لأنه لما لم يصح عطفه على الأول لمخالفته له في المعنى نصب، وهو ما أشار إليه المبرد بقوله: "وإنما يكون إضمار (أن) إذا خالفت الأول الثاني"^(٢) فالمضارع المنصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية مؤول بمصدر معطوف على مصدر منتزِع من الفعل قبلها، وذلك لأن الفعل لا يعطف على الاسم، فإذا اضمروا (أن) قبل الفعل صار مصدرًا فجاز لذلك عطفه على ما قبله، وكان من قبيل عطف الاسم على الاسم.

وزهد بعض الكوفيين على أنه منصوب بالفاء نفسها، وهو مذهب أبي عمر الجرمي^(٣).

- بعد الواو الناصبة:

وهي دالة على اجتماع المعنيين واصطحابهما معاً وقت تحققها^(٤) ولذلك سميت واو المعية - أي الواو التي بمعنى مع - فهي تفيد أن ما بعدها مصاحب لحدث ما قبلها. والخلاف فيها كالخلاف في (أو) التالية للمضارع المنصوب، كما لها خصائص الفاء السببية من المضارع ينصب بعدها في سائر المواضع التي ينصب فيها بعد فاء السببية. وقد أشار سيبويه إلى هذا الاتفاق قائلاً: "اعلم أن الواو ينصب ما بعدها في غير الواجب من حيث ما انتصب ما بعد الفاء"^(٥).

ذهب البصريون إلى أن عامل نصب المضارع بعد (واو المعية) (أن) المصدرية المضمرة؛ وعللوا ذلك بأن الواو في الأصل هي حرف عطف لا يختص، ولا يحق له العمل، فوجب تقدير ناصب، فقدرت (أن) المصدرية؛ لأنها الأصل في عوامل النصب في الأفعال.

ففي قوله تعالى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ

الصَّابِرِينَ﴾^(٦)، فمذهب البصريين أن المصدر المؤول منها ومما في حيزها معطوف على

آخر متوهم، أو بالصرف على مذهب الكوفيين ومعناه: مخالفة ما بعدها لما قبلها.

(١) ينظر السيوطي، همع الهوامع ج ٤، ص: ١١٨، وينظر المرادي، الجني الداني، ص: ٧٤.

(٢) ينظر المبرد، المقتضب، ج ٢، ص: ١٤.

(٣) ينظر المسألة ككل عند الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (مسألة: ٧٦)، وينظر المرادي، الجني الداني، ص: ٧٤.

(٤) ينظر القوجوي، محمد بن مصطفى (١٩٩٧)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام (تحقيق إسماعيل مروة)، ص: ١٥١، دار الفكر المعاصر، لبنان، بيروت، ودار الفكر بدمشق، سوريا.

(٥) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص: ٤٠.

(٦) سورة آل عمران، الآية: ١٤٢.

وذهب الجرمي أنه انتصب بـ (الواو) نفسها^(١)، وتابعه بعض الكوفيين^(٢) وذهب ابن هشام إلى أن تكون هذه الواو للعطف^(٣). ومن شواهد النحاة في هذا العمل، قول ميسون بنت بحدل:

للبس عباءةً وتقرَّ عيني أحبُّ إليَّ من لبسِ الشَّفوفِ^(٤)

يجوز إظهار أن وإضمارها في موضعين هما:

الأول: بعد لام التعليل (لام كي)

إذا وقعت (أن) بعد لام الجر، ولم يفترن الفعل بـ (لا) النافية، ولم تسبق بكون ناقص ماضٍ منفى فيجوز فيها الإظهار والإضمار، والإضمار نحو قوله تعالى:

﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥)، والإظهار نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ

مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾^(٦) وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾^(٦)

يقول ابن الناظم "فالفعل في هذه المواضع منصوب بـ (أن) المضمرة، ولو أظهرتها في أمثال ذلك لحسن"^(٧).

وذهب الكوفيون إلى أن (لام التعليل) ناصبة بنفسها للمضارع، من غير تقدير (أن) المضمرة^(٨)، لأنها قامت مقام (كي) واشتملت على معناها.

وذهب البصريون إلى أن النصب بـ (أن) المضمرة^(٩)، لأن (اللام) من عوامل الأسماء ومختصة بها، فهي حرف جر ودالة على التعليل أيضاً، وليس حمل (اللام) عليها في حال النصب بأولى من حملها عليها في حال الجر، ونقل ابن هشام عن السيرافي (ت: ٣٦٨)

(١) ينظر الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٧٥)، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص: ٤١٦، وينظر حسن، عباس، النحو الوابي: ج٤، ص: ٣٧٥-٣٨٣.

(٢) ينظر المرادي، الجني الداني، ص: ٦٧، وينظر الموزعي، ابن نور الدين (١٩٩٣)، مصابيح المغاني في حروف المغاني (تحقيق عائض بن نافع العمري)، ص: ٥٢٥، دار المنار، القاهرة.

(٣) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج٢، ص: ٤١٦.

(٤) البيت لميسون بنت بحدل زوج معاوية ابن أبي سفيان وهو من شواهد سيويه، الكتاب، ج٣، ص: ٥٤، المررد، المقتضب، ج٢، ص: ٢٧، وابن يعيش، شرح المفصل، ج٧، ص: ٢٥، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص: ٢٤٤، وحداد، حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم: (١٧٤٨).

(٥) سورة الأنعام: الآية: ٧١.

(٦) سورة الزمر: الآية: ١١، ١٢.

(٧) ينظر ابن هشام، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ص: ٤٧٩.

(٨) ينظر المرادي، الجني الداني، ص: ١١٤، وينظر الأتباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة (٧٤)، (٨٢).

(٩) ينظر الزبيدي، ائتلاف النصر، ص: ١٥١.

وابن كيسان (ت: ١٤٠) أن النصب في التعليلية ب (أن) مضمرة أو ب (كي) مصدرية مضمرة؛ كما نقل عن ثعلب النصب بها لنيابتها عن (أن) (١).

ويكثر ورود (لام كي) في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَىٰ بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ (٧٦) (٢).

وأقول العلماء في هذه الآية إما أن يكون الكلام منصوباً ب (أن) مضمرة بعد (اللام)، أو أن يكون العامل (اللام) نفسها.

ويظهر لنا أن قول الكوفيين أقل تكلفاً، وما يعزز ذلك أنه قد يسبك من هذه (اللام) ومما في حيزها مصدر مؤول.

بعد لام العاقبة:

وهي (اللام) الجارة التي يكون ما بعدها عاقبة لها قبلها ونتيجة له، لا علة في حصوله، وسبباً في الإقدام عليه، كما في لام (كي)، وتسمى لام الصيرورة، ولام المأل، ولام النتيجة أيضاً،

نحو قوله تعالى ﴿فَأَلْقَتْهُ ءَالٌ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ (٣).

وقد أنكر بعض النحويين البصريين هذه اللام، فقد قال الزمخشري في تفسير الآية: "واللام في (ليكون) هي (لام كي) التي معناها التعليل، لكن معنى التعليل فيها وارد عن طريق المجاز دون الحقيقة؛ لأنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون عدواً وحرزاً ولكن بداعي المحبة والتبني، فهذه (اللام) حكمها حكم الأسد، حيث استعيرت لما يشبه التعليل، كما يستعار الأسد لما يشبه الأسد" (٤).

وما يهمننا في هذا المقام هو أن الفعل بعد هاتين اللامين، في تأويل مصدر مجرور بهما، و(أن) المقدره هي التي سبكته في المصدر، فتقدير قولك: (جئت لأتعلم): جئت للتعلم، والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما، والكوفيون ينصبون بلام (كي) و(لام العاقبة) لا بأن المضمرة، وهو مذهب خالٍ من التكلف.

(١) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٢٣٥.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٧٦.

(٣) سورة القصص، الآية: ٨.

(٤) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ٤، ص: ٤٨٤.

بعد اللام الزائدة:

وهي (اللام) التي تجيء بعد فعل الأمر والإرادة، وقيل: هي (اللام) المؤكدة الزائدة الواقعة

بعد فعل متعد، أو هي التي بمعنى (أن)،^(١) كما في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ

وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَيَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾^(٢)، ف(اللام) في

الآية حرف جر زائد ينصب المضارع بعده بأن المضمرة جوازاً، كما ويجوز إظهارها، وهو حكم خاص ب(اللام) الزائدة دون غيرها من حروف الجر، بقول ابن مالك: "حضورها بذلك لكثرة دور معناها في الكلام"^(٣).

الثاني: يجوز نصب المضارع بـ (أن) مضمرة أو مذكورة بعد عاطف: "الواو، الفاء، ثم،

أو" تقدم عليه اسم خالص، أي: غير مقصود به معنى الفعل نحو:

لولا توفُّعُ مُعْتَرِّ فَأَرْضِيهِ ما كنتُ أُوثرُ إِبْرَاباً على تَرَبٍ^(٤)

أي أن لا تدل هذه الحروف على معنى من المعاني التي توجب إضمار (أن) كالسببية بعد

الفاء، والمعية مع الواو، وثم، والتعليل، والغاية، والاستثناء مع (أو)، وأن يكون المعطوف عليه اسماً، سواء كان هذا الاسم الجامد مصدرأ صريحاً أم غير مصدر، ومن الأمثلة على ذلك قول الشاعر:

إني وقتلي سُلَيْكاً، ثم أَعْقَلُهُ كالتُّورِ يُضْرِبُ لما عافتِ البَقْرُ^(٥)

فإنما نصب الفعل ليتسنى أن يسبك مع (أن) بمصدر يعطف على الاسم الجامد؛ لأن الفعل لا

يعطف على الاسم الخالص.

(١) ينظر الرضي، شرح الرضي على الكافية، ج٤، ص: ٦٢، وينظر المرادي، الجني الداني، ١٢١-١٢٣.

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٦.

(٣) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج٤، ص: ٤٩.

(٤) البيت بلا نسبة ينظر ابن هشام، أوضح المسالك ج٤، ص: ١٩٤، وينظر ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص: ٤٨٨، وينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٣١٥، وينظر السيوطي، همع الهوامع، ج٢، ص: ١٧، وينظر الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ج٢، ص: ٣٨٩.

(٥) البيت لأنس بن مدركة، وبلا نسبة في ينظر ابن هشام، أوضح المسالك ج٤، ص: ١٩٥، وينظر ابن الناظم، شرح ابن الناظم، ص: ٤٨٩، وينظر السيوطي همع الهوامع ج٢، ص: ١٧، وينظر الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ج٢، ص: ٣٩٠.

المبحث الخامس

مسوغات العدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول

أدرك نحاة العربية الفروق بين المصدر المؤول والمصدر الصريح، فهناك اختلاف بينهما في المعنى والاستعمال، وهو منهج ألمح إليه الإمام عبد القاهر الجرجاني في نظريته النظم التي أفاض فيها في ربط المعاني النحوية بمدلولات التراكيب اللغوية، ذلك أننا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه.

وقد نادى عبد القاهر بضرورة إيلاء المعنى الأهمية الكبرى، أي أنه أقام نظريته على الانطلاق من المعنى للوصول إلى المبنى، فكثيراً ما يعرض أسس نظريته من خلال توجيه الحديث إلى المتكلم ومن ذلك قوله: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله"^(١)، ومن المعلوم أن خدمة كتاب الله الكريم كانت الغاية المشتركة التي دفعت النحاة وعبد القاهر جميعاً إلى ما قاموا به من دراسات.

وبناءً على ما ذكرنا فإن لكل تركيب نحوي في اللغة وظيفة يتكفل التركيب بتجليتها وإظهار خفاياها، والمصدر المؤول أحد هذه التراكيب، فقد يقع المصدر المؤول في مواضع لا يقع فيها المصدر الصريح والعكس صحيح، وقد يؤدي أحدهما معنى لا يؤديه الآخر، فوجود أحد هذه الفروق كافٍ لأن نلجأ إلى أحد نوعي المصدر دون الآخر، فهناك فروق تركيبية في الاستعمال ذكرها فاضل السامرائي في كتاب معاني النحو منها^(٢):

- ١- يصح وصف المصدر الصريح، ولا يصح وصف المصدر المؤول تقول: (يعجبني انطلاقك السريع) ولا يصح (يعجبني أن تتطلق السريع)^(٣).
- ٢- ينوب المصدر الصريح عن فعله نحو (صبراً آل ياسر) و(سقياً لك)، ولا ينوب عنه المصدر المؤول.
- ٣- يؤكد المصدر الصريح فعله^(٤) ويبين نوعه، وعدده نحو: (انطلقت انطلاقاً)، و(انطلقت الانطلاق)، و(انطلاق السهم)، و(انطلاقين)، ولا يستعمل المصدر المؤول لذلك.

(١) الجرجاني، عبد القاهر (١٩٩٢)، دلائل الإعجاز (تعليق: محمود محمد شاكر)، ط١، ص: ٢٦٨، مطبعة المدني، القاهرة.

(٢) ينظر السامرائي، فاضل صالح، معاني النحو، دار العكر، ج٣، ص: ١٢٦-١٢٧.

(٣) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج٢، ص: ٦٧٩، وينظر السيوطي، همع الهوامع، والأشباه والنظائر ج٢، ص: ١٩٥.

(٤) السامرائي، معاني النحو، ج٣، ص: ١٢٧.

٤- ينوب المصدر الصريح عن ظرف الزمان، ولا ينوب عن ذلك المصدر المؤول، تقول: (جنتك غروب الشمس) أي وقت غروبها، و(جنت قدوم الحاج)، أي وقت قدومهم، ولا تقول: (جنتك أن تغرب الشمس) ولا (جنت أن قدوم الحاج).

٥- المصدر المؤول قد يسد مسد المسند والمسند إليه، نحو: (ظننت أنك ذاهب) وقوله تعالى:

﴿ أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ (٢) ، ولا يسد المصدر

الصريح مسدهما، وتفسير ذلك عند السامرائي^(٢)، لأن المصدر المؤول في الأصل جملة لها معناها الحاصل من الإسناد، أوقعها الحرف موقع المفرد بخلاف المصدر الصريح، فإنه مفرد أصلاً، الأمر الذي جعل النحاة يرون أن سبب التحويل إلى المصدر المؤول هو قصور في المصدر الصريح يمنعه من شغل تلك الوظيفة النحوية، ويكون ذلك المصدر المؤول الذي يسد مسد مفعولي (ظنّ) أو بإحدى أخواتها. ويُفسر عبد القاهر الجرجاني ذلك بقوله^(٣): "إذا قلت: (علمت أن زيداً منطلقاً)، جرى في صلتها ذكر الحديث والمحدث عنه، فتصير وكأنك قلت: (علمت زيداً منطلقاً)، وهذا كلام قد يغلط من ينظر إلى ظاهره، فيتوهم أنهم أجروا (علمت أن زيداً منطلقاً) مجرى (علمت زيداً منطلقاً)، وليس الأمر كذلك، فغرضهم أن الحدث والمحدث عنه إذا جرى ذكرهما في صلتها دل ذلك على أن المقصود الإخبار بعلم زيد منطلقاً، وإذا ثبت ذلك علم أن المراد والمعنى (علمت انطلاقه) واقعاً موجوداً، وإذا قلت: (علمت انطلاقه) لم يدل على ذلك، إذ لا يكون معه حديث ومحدث عنه.

وواضح من النص أن التركيب المَحْوَل محتاج إليه برمته، ومن ثم قصرت خطى المصدر الصريح عن القيام بشغل تلك الوظيفة؛ لأنه على حد قول الجرجاني لا يكون معه حديث ومحدث عنه، ولعله من أجل ذلك ضَعَّفَ رأي الأخفش عندما زعم أن المصدر المؤول سد مسد مفعول الأول، وأن الثاني محذوف، وقد رد عليه الجمهور: "باللّا حاجة إلى ذلك؛ لأن وجود النسبة فيما بعد (أنّ) كاف في تعلق العلم والظن به"^(٤).

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٢.

(٢) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ٣، ص: ١٢٨.

(٣) الجرجاني، عبد القاهر (ت: ٤٧١)(١٩٨٢)، المقتصد في شرح الإيضاح (تحقيق كاظم بحر المرجان)، ج ١، ص: ٤٧٨ - ٤٧٩،

منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد.

(٤) ينظر السمين الحلبي، احمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج ١، ص: ١٦٥.

وإذن فالبنية التحتية لقولنا: (علمت أن زيداً منطلق)، هي: (علمت زيداً منطلقاً) فزيد العنصر المصدرى (أنَّ) لتوكيد المعنى العميق الذي كان خالياً من التوكيد، وحصل تغير مورفولوجي للحركة الإعرابية في المسند من العلامة الخاصة بالنصب إلى العلامة الخاصة بالرفع لتتنفق مع النظام القاعدي للعنصر المصدرى (أنَّ) ^(١).

٦- إن المصدر المؤول يسد مسد خبر فعل الرجاء أو مسد فاعله، نحو:

﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ﴾ ^(٢) ولا

يسد ذلك المصدر الصريح.

٧- يكثر حذف حرف الجر مع (أن) و(أنَّ) نحو: ﴿وَلَا يُجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ

عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ ^(٣) أي لأن صدوكم، و(فرحت أن أباك قادم) أي: من أن أباك قادم،

وهذا قياس إذا اتضح المعنى، وليس الأمر كذلك مع المصدر الصريح.

وسنقف قليلاً عند هذه الظاهرة إذ للنحاة فيها مواقف متباينة، سواء في ذلك خلافهم حول العلة من وراء الحذف أصلاً، أو حول محل المصدر المؤول بعد الحذف، فمن ناحية محل المصدر المؤول بعد الحذف ذهب فريق إلى أن محله النصب مستنداً على ذلك بأن العرب كانت تنصب مدخول حرف الجر بعد حذفه كقول الشاعر:

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذن حرام ^(٤)

أما فيما يتعلق بالعلة من وراء هذا الحذف، فيذكر الزجاج (ت: ٣١١) أن ذلك راجع إلى جانب دلالي في (أن) الناصبة، هو دلالتها على الاستقبال، يقول: "وإنما صلح الحذف مع (أن) و(أنَّ)؛ لأن (أن) تدل على الاستقبال، فكأنهما عوض عن المحذوف" ^(٥).

(١) ينظر الجندي، طه، المصدر المؤول بحث في التركيب والدلالة، ص: ٩٤.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢١٦.

(٣) سورة المائدة، الآية: ٢.

(٤) البيت لجرير بن عطية الخطفي وهو من شواهد ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك ج ١، ص: ٥٣٨.

(٥) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت: ٣١١) (١٩٨٨)، معاني القرآن وإعرابه (تحقيق عبد الجليل عبده شلبي)، ج ١، ص: ٢٩٨-

٢٩٩، عالم الكتب، بيروت.

وامتنع الحذف عنده في قولك: جئتكَ ضرب زيد، (فالضرب) لم يدل على الاستقبال ولم يبين سبب الحذف مع (أنّ) المشددة أو (أن) إذا كان مدخولها ماضياً.

وساق السمين الحلبي (ت:٧٥٦) رأياً لهذا الحذف يعود إلى أنّ هذين العنصرين قد طالا بصلتها^(١).

لكن السهيلي^(٢) استند في تفسير سبب هذا الحذف إلى التركيب ذاته، فذكر أن الحذف إنّما جاز لا لكونه استطال بالصلة، فالأسماء الموصولة تستطيل بالصلة، ولا يجوز حذف حرف الجر معها فلا نقول: هربتُ الذي عندك، أي: من الذي عندك مع أننا نقول: (فررتُ أن يراني عمرو)، أي: من أن يراني، ففي ذلك دلالة على أن العلة غير ما قالوا - على حد قول السهيلي - وهي أنّ: أنّ مع الفعل ليس باسم محض، وإنما هو في تأويل اسم فالاسم المحض قابل لدخول الخوافض عليه، فلا بدّ من إظهار حرف الجر إذا جئت به، وأما (أن) فحرف محض لا يصح دخول حرف الجر عليه، ولا على الفعل المتصل به، فلا نقول: هو اسم مخفوض، وإنما هو في تأويل اسم، فإذا أضمرت الحرف جاز أيضاً التفاتاً إلى أنّ الحرف الجار لا يدخل على الحرف ولا على الفعل فحسن إسقاطه مراعاة للفظ.

ووافقه الجندي^(٣)؛ لأنّ السهيلي ينطلق في تفسيره للظاهرة من منطلقات لغوية بحتة، فلا بُدّ من إظهار حرف الجر مع الاسم، لأنه علامة من علاماته، أما عندما يكون مدخوله ليس اسماً محضاً، وإنما هو في تأويل اسم فالأمر مختلف، إذ يمكن أن ينظر إلى لفظه فلا ندخل الحرف، لأن حرف الجر لا يدخل على حرف، ويمكن أن يراعي معناه فندخل الحرف، لأنه حينئذ في تأويل الاسم، كما يضيف الجندي علة أخرى للحذف زيادة على ما جاء به السهيلي تعود إلى أنّ في الحذف اختصاراً للجهد اللغوي المبذول من المتكلم ورغبته في إيصال المعنى، دون انتظار لهذا الحرف المحذوف.

(١) ينظر السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج ١، ص: ١٥٨.

(٢) شعبان، حامد محمد أمين (١٩٨٤)، البحوث اللغوية عن الروض الأنف، ط ١، ص: ٧٤، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

(٣) ينظر الجندي، طه، المصدر المؤول بحث في التركيب والدلالة، ص: ١٠١.

لماذا نلجأ في الاستعمال إلى الحرف المصدرى وصلته، ثم نؤولها بمصدر، ولا نلجأ ابتداءً إلى المصدر الصريح:

إن الداعي للعدول عن المصدر الصريح إلى المصدر المؤول أمور مهمة تتعلق بالمعنى أو لضوابط النحوية^(١)، وإن نظرة إلى التراث النحوي تهدي إلى أنّ الدارسين الأقدمين لم يألوا جهداً في وضع ضوابط نحوية جعلتهم يهتدوا إلى فكرة الفاعل المحول وغيره من التحولات اللسانية التي تفسر باسم حدث ضمني^(٢)، وهو ما ينعت لديهم بالمصدر المؤول كما نجد ذلك واضحاً في التحولات الآتية:

- ١- أنْ + فعل ← اسم حدث
- ٢- أنْ + اسم ← اسم حدث
- ٣- ما + فعل ← اسم حدث
- ٤- ما + اسم ← اسم حدث
- ٥- كي + فعل ← اسم حدث
- ٦- لو + فعل ← اسم حدث

لكن الأمر في هذه التحولات لا يتوقف على النواحي الشكلية فقط، وإنما أبعد من ذلك، فهو يعود للعلاقة السياقية بينهما، التي من شأنها أن تكشف عن العلاقات القائمة بين التراكيب اللغوية، ثم تنظيم هذه العلاقات بصورة منهجية ثابتة وواضحة.

فالتحول من المصدر الصريح أو كما يطلق عليه البعض (اسم الحدث) إلى المصدر المؤول

كما في قوله تعالى: ﴿ قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ ﴾^(٣) مرتبط ببنية (يفعل) الدالة على الزمن

الحالي أو المستقبل، فهي إذ ذاك تفيد الاستمرار والتجدد في الحدث.

ولعل أبرز من تكلم عن المعاني الدلالية المستفادة من التحويل إلى المصدر

المؤول هو السهيلي (ت: ٥٨١هـ) في أثناء حديثه عن (أن)، يقول: فالجواب في (أن) ثلاث فوائده^(٤).

(١) ينظر عباس حسن، النحو الوافي، ج ١، ص: ٤١٧.

(٢) حساني، احمد (١٩٩٣)، السمات التفرعية للفعل في البنية التركيبية - مقارنة لسانية-، ص: ١٦٦ ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

(٣) سورة يوسف: الآية: ١٢.

(٤) ينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص: ٩٧، الجندي، طه محمود، المصدر المؤول، ص: ٨٨.

إحداهما: أن الحدث قد يكون فيما مضى، وفيما هو آتٍ، وليس في صيغته ما يدل على الماضي والاستقبال، فجاءوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أَنْ) ليجتمع لهم الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان^(١).

من المعلوم أن المصدر الصريح مثل (أَكُلُ، قِيَامُ، فُعودٌ) لا يدل بنفسه على زمن مطلقاً، وكذلك المصدر المؤول الذي يكون نتيجة سبك الحرف المصدرية وصلته، فإنه -وقد صار مصدرًا- لا يدل بنفسه على زمن مطلقاً، ولكن تبقى الدلالة على الزمن ملحوظة، ومستفادة من العبارة الأصلية التي سبك منها، فكأنه يحمل في طيِّه الزمن الذي كان في تلك العبارة قبل السبك، أما هو فلا يدل بذاته المجردة على زمن، وبالرغم من هذا لا يمكن معه إغفال الزمن السابق على السبك، خاصة بعد أن عرفنا أنَّ ذلك الزمن قد يكون سبباً من أسباب اختيار المصدر المؤول دون الصريح، ففي نحو: (شاع أن نهض العربي في كل مكان)، فالمصدر: شاع نهوض العربي في كل مكان، فيكون زمن النهوض ماضياً على حسب الزمن الذي في الأصل قبل التأويل، لا على حسب المصدر المؤول ذاته، فإنه مجرد من الزمن؛ "ولهذا كان المصدر المؤول من (أن الناصبة للفعل) وصلتها ملاحظاً فيه الزمن الماضي أو المستقبل على حسب نوع الفعل الذي دخل في السبك"^(٢).

ثانياً: أنَّ (أَنْ) تدل على إمكان الفعل دون الوجوب والاستحالة^(٣)، إذ تضيي على الحدث نوعاً من الإمكانية والرجاء في وقوعه، ولا تفيد القطع بحصوله واستدلوا على ذلك نحو: (ظهر أن يسافر إبراهيم)، فالسفر هنا جائز، ولو قلنا: ظهر سفر إبراهيم، لساغ أن يتبادر إلى بعض الأذهان أن هذا الأمر واجب، ولتوضيح هذه الفرضية لأبد لنا من وقفة مع هذه الآية الكريمة من قوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ أُوْتُوا الْكِتَابَ ءَامِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِّن قَبْلِ أَن نَّطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرَدَّهَا عَلَيَّ أَدْبَارَهَا أَوْ نَلْعَنَهُمْ كَمَا لَعْنَا أَصْحَابَ السَّبْتِ ۚ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ۗ﴾^(٤) فالركن المؤول في الآية هو (أن نطمس) والنظر إليه يهدي إلى أنه مركب من ركن إسنادي هو (أن + الفعل (نطمس))، وهذا الركن الإسنادي محول عن بنية تحتية إفرادية هي (الطمس) غير أنه عدل عن هذا إلى المعنى الدلالي للمصدر المؤول. فالأمر يتعلق بخطاب الله تعالى لليهود بعد أن ذكر عجائب ضلالتهم، لنصحهم وهدايتهم.

(١) ينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص: ٩٧.

(٢) ينظر حسن، عباس، النحو الوافي ج١، ص: ٤١٧.

(٣) ينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص: ٩٧.

(٤) سورة النساء، الآية: ٤٧.

فالقرآن الكريم لا يترك فرصة من فرص الموعظة والهداية ، وهو هنا مقام تهديد ووعيد في قوله (من قبل أن نطمس وجوهاً) ^(١) فجاء بالمصدر المؤول لما فيه من إمكانية حدوث الحدث وهو الهداية قبل الطمس، ولكن ليس في التعبير قطع بحصول ذلك منهم، وكذلك إن التهديد لا يقتضي وقوع المهدد به، ولكنه تحذير قبل حصول الأمر، المقصود منه هو الغفران والتجاوز في الدنيا عند حصول إيمانهم عن المؤاخظة بهم على الرغم من عظم كفرهم وذنوبهم.

فالقرآن الكريم انتقل إلى استخدام المصدر المؤول في المواطن التي يسعفه السياق فيها، وقد أثر هنا التعبير بالمصدر المؤول في سياق يضمن له فهم الآخرين مراده الدقيق من المصدر المؤول بدقة، من جهة الزمن والحدث أو الهيئة.

ثالثاً: "أنها" ^(٢) تدل على مجرد الحدث دون احتمال معنى زائدٍ عليها؛ ففيها تحصين للمعنى من الأشكال، وتخليص له من شوائب الاحتمال ^(٣)، فعند قولك: يعجبني قدومك، فالكلام يحتمل معاني عدة، فلما أن يعني القدوم نفسه وإما صفته وإما هيئة من هيئاته، لكن عند دخول الحرف المصدرى (يعجبني أن قدمت) كانت (أن) على الفعل تحصيناً لما بعدها من الاحتمالات، وتفسيراً لما قبلها من المصادر المجملات التي في معنى المقالات والإشارات ^(٤).

وقد استند السهيلي إلى هذه الخاصية ل(أن) في جعل (أن) التفسيرية) مصدرية، والزمخشري يصرح باحتمال (أن) التفسيرية والمصدرية في آيات، ويقتصر على ذكر التفسيرية والمصدرية في آيات، ويقتصر على ذكر التفسيرية في آيات كثيرة، لكن محمد عبد الخالق عزيمة يقول: "ليس في القرآن الكريم آية تتعين (أن) فيها أن تكون تفسيرية لا تحتمل غير ذلك، وكذلك في أمثلة النحويين وشواهدهم ما يتعين لأن تكون (أن) فيه تفسير لا غير" ^(٥).

(١) ابن عاشور، الإمام الشيخ محمد الطاهر (١٩٨٤)، التحرير والتنوير، ج٥، ص: ٨٠، الدار التونسية للنشر، تونس.

(٢) يقصد (أن) مع الفعل.

(٣) ينظر السهيلي، نتائج الفكر: ٩٧.

(٤) المصدر نفسه، ص: ٩٨ - ٩٩.

(٥) عزيمة، محمد عبد الخالق (٢٠٠٤)، دراسات الأسلوب القرآن الكريم، المجلد الأول، القسم الأول، الجزء الأول، ص: ٤١٠، دار الحديث، القاهرة.

رابعاً: نحن نعلم أنّ لكل حرف من الحروف المصدرية معنى خاصاً به، والإتيان بالمصدر الصريح لن يبين المقصود، (فإنّ) المشددة تفيد التوكيد، وقد ذكر صراحة أنّ إرادة التوكيد في المصدر المؤول من (أنّ) هي العلة في إثبات التراكيب التي يرد فيها، نحو قوله تعالى:

﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ (١٧١) فالركن المؤول في

الآية هو (أنّ الله لا يضيع)، وبالنظر إليه يهدي إلى أنه مركب من ركن إسنادي هو:

(أنّ) + المسند إليه (لفظ الجلالة الله) + المسند (الفعل) وقد وقع هذا التركيب معطوفاً على (نعمة من الله وفضل). بقصد تفخيم ما حصل لهم من الاستبشار، والفضل، وعدم إضاعة الله أجر المؤمنين، فهم استبشروا بأن علموا حقيقة كئيبة وسراً جليلاً من أسرار العلم بصفات الله وكماله، "ولولا هذا المعنى الجليل لم يكن داع إلى زيادة" (٢)، (وأنّ الله لا يضيع أجر المؤمنين) أي أجريت على اسم الحدث عدة تحويلات حتى انتهت إلى ما هو عليه في البنية السطحية وهذه العمليات هي: (٣)

- ١- إدخال مورفيم التوكيد (أنّ)، نظراً لخلو المعنى العميق من عناصر التوكيد، فأريد التوكيد فزيد العنصر المصدرية لذلك فصار مُقَدَّرًا أي (وعدم إضاعة الله أجر المؤمنين).
- ٢- تحويل مورفولوجي: تقتضي هذه القاعدة تغييراً في بنية اسم الحدث، إذ يتحول من البنية الدالة عليه إلى بنية الفعل، فاسم الحدث أحادي البنية لأنه يدل على الحدث دون سواه، بينما الفعل ثنائي البنية، لأنه يدل على الحدث والزمن المقيد لذلك الحدث.

خامساً: من المعاني الدلالية للتحويل إلى المصدر المؤول أن فيه معنى زائداً ليس الإخبار عن الحدث، وإنما الأمر بذلك، فكأنك تأمره أن يفعل هذا الأمر، كما في قوله تعالى:

﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١٨٤) فالمتبدأ في الآية عبارة عن تركيب

إسنادي مكون من الركن المصدرية: أن + المسند (تصوموا) + المسند إليه (واو الجماعة)، وهذا الركن الإسنادي محول من بنية عميقة هو (الصوم خير)، غير أنه لو جاء بالمصدر صريحاً هنا لكان المعنى الإخبار عن الحدث، لكنه جاء بالتركيب المصدرية، ليدل على أنه المراد بذلك، فكأنك

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٧١.

(٢) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٤ ص: ١٦٧.

(٣) ينظر الجندي، طه، المصدر المؤول، بحث في التركيب والدلالة، ص: ٩١.

(٤) سورة البقرة، الآية: ١٨٤.

تأمره أن يفعل، ولست بمخبر عن الحدث، بدليل امتناع ذلك في الماضي، فإنك لا تقول: (أن قمتَ خيرٌ من أن قعدتَ)؛ وامتناع هذا دليل على أن الحدث -يعني المصدر الصريح- هو الذي يخبر عنه يقول السهيلي: "وأما أن وما بعدها فإنها وإن كانت في تأويل المصدر، فإن لها معنى زائداً لا يجوز الإخبار عنه، ولكنه يراد ويلزم، ويؤمر به، فإن وجدتها مبتدأة، ولها خبرٌ فليس الكلام على ظاهره لما تقدم"^(١)، وهذا قول صريح في أن المصدر المؤول من (أن والفعل) الشاغل موقع المبتدأ لا يكون المعنى المروم منه هو الإخبار عن الحدث المفاد منه، بل هو سر دلالي آخر يتمثل في الأمر بمضمونه، ومثله قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ

اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٢٣٧﴾ (٢).

سادساً: من المعاني الدلالية للتحويل إلى المصدر المؤول: تأكيد العلة
يفيد المصدر المؤول في بعض صورته تأكيد العلة، إلى جانب دلالة الزمن في الفعل إلى الاستقبال، ويكون ذلك حال استعمال العنصر المصدرى (كي)، إذ جَوَّز النحاة نصبها للفعل المضارع بعدها لشبهها بالعنصر المصدرى (أن)، ففي قولنا: (ذاكرت لكي أنجح) نرى أنَّ التركيب المصدرى المحول مكون من ركن إسنادي عبارة عن الفعل وفاعله المستكن فيه، وهو محول من بنية عميقة تقديره فيها: ذاكرت للنجاح، فقد تحول بوجود العنصر المصدرى من بنية أحادية الدلالة إلى بنية ثنائية الدلالية، ونلاحظ أن للعنصر الزمني وجود ملحوظ فيها، إلى جانب التأكيد الذي أفاده دخول (كي) لمفهوم العلة المفاد من لام التعليل.

وقد ذكر السمين الحلبي^(٣) عن الكوفيين أن ظهور (كي) بعد اللام إنما هو

على سبيل التأكيد.

(١) ينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص: ١٢٩ - ١٣٠، وينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج ١، ص: ١٦٤

(٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

(٣) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٧، ص: ٢٦٣.

الفصل الثاني

المصدر المؤول من (أَنَّ) المشددة مفتوحة الهمزة ومعموليهما

المبحث الأول: أحكام (أَنَّ) المشددة مفتوحة الهمزة المصدرية نحوياً:

- ١- خصائصها ومعانيها.
- ٢- استعمالاتها.
- ٣- مدخولها.
- ٤- الفروق بينها وبين (إِنَّ) المشددة مكسورة الهمزة وقضية الأصل والفرع.
- ٥- وجوه ورود (أَنَّ) المشددة في القرآن الكريم، والمعاني الدلالية التي تؤديها.
- ٦- مواضع وجوب فتح همزة (أَنَّ) المشددة ومواضع جواز فتح همزتها وكسرها.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (أَنَّ) المشددة ومعموليهما ودلالاته السياقية في القرآن الكريم.

المبحث الأول

أحكام (أَنَّ) المشددة مفتوحة الهمزة المصدرية نحويًا

المصدر المؤول من (أَنَّ) المشددة مفتوحة الهمزة ومعموليهما:

المصدر المؤول من (أَنَّ) المشددة مفتوحة الهمزة و معموليهما هو المصدر الذي يمكن تأويله من سبك (أَنَّ) المشددة واسمها وخبرها، فهذا الحرف يختص بالجملة الاسمية^(١)، ومن أجل ذلك يكون تأويل المصدر من خبره، فالفكرة الأساس في التأويل هو الخبر؛ لأن الخبر هو المعنى الأساس المقصود من إنشاء الجملة^(٢)، لذا فإننا ننظر إلى خبر (أَنَّ) حال تأويلها مع معموليهما إلى مصدر، فإن كان جملة أو اسماً مشتقاً انتزع المصدر من لفظ الخبر نحو: (عرفت أنك قادر)، أي: عرفت قدرتك، أما إذا كان اسماً جامداً فُينزع المصدر من فعل (كون) مقدّر نحو: (عرفت أنك أخي)، أي: عرفت كونك أخي، وإذا كان الخبر منفيًا فإننا نحافظ على معنى النفي بأن نأتي بالمصدر (عَدِمَ) من الفعل (عَدِمَ)، فنضيف إليه المصدر بإحدى الطريقتين السابقتين تبعاً لنوع الخبر نحو: (يعجبني أنه لا يتمسك بباطل)، يؤول إلى (يعجبني عدم تمسكه بباطل)، وكثيراً ما يستعمل هذا الحرف مخففاً، وفي هذه الحالة لن يكون خبره إلا جملة، ويندر أن يكون مفرداً، ويقع بعد فعل اليقين أو ما أنزل منزلته^(٣).

أولاً: (أَنَّ) خصائصها ومعانيها:

(أَنَّ) حرف مصدري يفيد التوكيد، وأصله عند النحويين: إنَّ بكسر الهمزة، إلا أنه وقع متأثراً بالعامل، ففتحت همزته، ليسبك منه ومما بعده^(٤)، وأما عن خصائص حرفيها ومعانيها فكالآتي:

- ١- الهمزة: انفجار صوتي من موحياته الظهور والحضور.
- ٢- النون المشددة: تشير إلى الصميمية بمزيد من التوكيد^(٥).

(١) ينظر المبرد، المقتضب، ج٢، ص: ٣٢٩، وينظر المرادي، الجنى الداني ص: ٤٠٢، وينظر المالقي، رصف المباني ص: ١٢٥، وينظر

السيوطي، همع المواع ج٢، ص: ١٤٨، وينظر عباس، حسن، ج١، ص: ٤١٠.

(٢) ينظر بركات، إبراهيم إبراهيم (٢٠٠٧)، النحو العربي، ط١، ج١، ص: ٢٠١، دار النشر للجامعات، مصر.

(٣) ينظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص: ٢٨٠.

(٤) ينظر بركات، إبراهيم، النحو العربي، ج١، ص: ٢٠١.

(٥) ينظر عباس، حسن (٢٠٠٠)، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، ط١، ص: ١٠١، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

٣- وقد أفاد العربي من هذه الخاصية في التعبير عن معاني الانبثاق في حركة من الداخل إلى الخارج تماماً كما يخرج صوتها من صميم الذات بصفاء ونقاء وبشيء من الفعالية. لذلك استعملت النون للتعبير عن الذات، وجاءت النون مشددة لحاجة الإنسان لتوكيد ذاته^(١).

ثانياً: استعمالات (أن) المشددة:

ذكر ابن هشام أن (أن) المشددة مفتوحة الهمزة على وجهين:
الأول: أن تكون حرف توكيد تنصب الاسم وترفع الخبر، ثم يقول والأصح أنها فرع من (إن) المكسورة الهمزة^(٢).

الثاني: أنها موصول حرفي مؤول مع معموليه بالمصدرية، فإن أهم وظيفة لها أنها توقع الجملة موقع المفرد^(٣)، فتهيئها لتكون فاعلة، ومفعولة ومبتدأً مجرورة ونحو ذلك.

وقد أغفل الأنطاكي^(٤) في المحيط خاصية التوكيد في (أن)، وجرى في ذلك مجرى ابن هشام بشيء كثير من الإيجاز، ويُرجع عباس حسن^(٥) سبب هذا الإغفال إلى أن فتحة الهمزة قد أضعفت خاصية التوكيد في (أن) إلى حد الضياع، الأمر الذي دعا ابن هشام وغيره إلى تجاهلها، فانصرفوا عنها إلى خاصية المصدرية فيها، فذهبوا إلى أن عملها قريب من عمل (أن) الناصبة للمضارع، فتأويل قولك: (بلغني أنك منطلق)، هو: بلغني انطلقك، مماثل تماماً لتأويل قولك: (سرنى أن تنجح)، بعبارة: سرنى نجاحك. وهذه الرابطة الموصولية المصدرية جعلت النحاة يعدون (أن) المصدرية هي مخففة (أن) المشددة.

وكنا قد ذكرنا اعتراض المرادي^(٦) على استشكال بعضهم لمعنى التوكيد فيها، بأن التصريح بالمصدر المنسبك منها لا يفيد توكيداً قائلاً: "ليس هذا الاستشكال بشيء"^(٧).

(١) ينظر المرجع السابق، ص: ١٠١ - ١٠٢.

(٢) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١، ص: ٤٩، وسيأتي الحديث لاحقاً عن الأصل والفرع في (أن)، وينظر المرادي، الجنى الداني، ص: ٤٠٢، وينظر المالمقي، رصف المباني، ص: ١٢٥، وينظر السيوطي، همع الهوامع ج ٢، ص: ١٤٨ - ١٤٩.

(٣) ينظر السامرائي، معاني النحو، ج ١، ص: ٢٧٢.

(٤) ينظر الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها، ج ٣، ص: ١١٢.

(٥) ينظر عباس، حسن، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، ص: ١٠١.

(٦) ينظر ص: ١٣ من هذه الرسالة.

(٧) ينظر المرادي، الجنى الداني، ص: ٤٠٣، ٤٠٢.

ومن استعمالات هذه الأداة أن تكون بمعنى (لعل)، وهي لغة قوم من العرب^(١). يقول الزجاجي: "وأما مجيء (أَنْ) مفتوحة مشددة بمعنى (لعل) فلغة مشهورة معروفة، قد جاءت في كتاب الله تعالى وكلام الفصحاء من العرب، واستشهد الخليل وسيبويه بقول الشاعر:

قُلْتُ لِشَيْبَانَ أَدْنُ مِنْ لِقَائِهِ أَنَا نَغْذِي الْيَوْمَ مِنْ شِوَائِهِ^(٢)

يريد: لعنا".

ثالثاً: مدخولها:

إنَّ من يتأمل البنية التركيبية التي يرد فيها هذا العنصر المصدرية يتبدى له صلاحية دخوله على كل تركيب لغوي، ركنه المبتدأ والخبر، فد (أَنْ) تدخل على الجملة الاسمية، شريطة أن يكون المبتدأ اسماً صريحاً؛ فتؤثر فيما كان مبتدأً بأن تنصبه، وإن خفت جاز أن تقع خبراً لها جملة الدعاء نحو: (علمت أن زيدا منطلقاً)، وقولهم: (أما أن جزاك الله خيراً)^(٣)، وقوله تعالى:

﴿ وَالْخَمِيسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴾^(٤) في قراءة من قرأ بالفعل^(٥).

وذهب النحاة^(٦) إلى أن الفرق بين صريح المصدر و(أَنْ) في نحو: (عجبت من انطلاقك)، و(عجبت من أنك منطلق) أن المصدر الصريح لا دليل فيه على التحقق والوقوع، و(أَنْ) تدل عليها.

(١) ينظر سيبويه، الكتاب ج ٣، ص: ١٢٣، وينظر الزجاجي، عبد الرحمن (ت: ٣٤٠) (١٩٨٦)، حروف المعاني (تحقيق: علي توفيق الحمد)، ص: ٥٦ - ٥٧، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل إربد. وينظر المرادي، الجني الداني، ص: ٤١٧ - ٤١٨، وينظر السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص: ١٥٤.

(٢) الرواية في الكتاب: (كما نغذي الناس من شوائه) ولا شاهد فيها على هذا المعنى، ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص: ١٢٣، وينظر البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣)، خزانة الأدب (تحقيق عبد السلام محمد هارون) ط ١، ط ٢، ج ٣، ص: ٥٩١، مكتبة الخانجي، القاهرة، دار الرفاعي، الرياض، وينظر حداد، حنا، معجم شواهد النحو الشعرية، شاهد رقم (٣٢٢١).

(٣) ينظر الأندلسي، أبو حيان (ت: ٧٤٥) (١٩٩٨)، ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق رجب عثمان محمد، راجعه: رمضان، عبد التواب)، ج ٢، ص: ٩٩٧، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٤) سورة النور، الآية: ٩.

(٥) قرأ بذلك نافع، ينظر ابن خالويه (ت: ٣٧٠) (١٩٧٩)، الحجة في القراءات (تحقيق عبد العال سالم مكرم) ط ٣، ص: ٢٦٠، دار الشروق، القاهرة.

(٦) ينظر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ٢، ص: ٤٨٧.

رابعاً: الفروق بين (أَنَّ) المشددة مفتوحة الهمزة و(إِنَّ) المشددة مكسورة الهمزة:

قبل الحديث عن مواضع وجوب فتح همزة (أَنَّ)، والمعاني الدلالية التي تترتب على جانب الفتح وجدت من تمام المنفعة أن ألقى الضوء على الفروق بينها وبين (إِنَّ) مكسورة الهمزة متكناً في ذلك على أقوال النحاة القدماء، ومعرّجاً على قضية الأصل والفرع في كل منها.

تناول النحاة القدامى ابتداءً بسببويه دراسة الضوابط الخاصة بـ (أَنَّ) المشددة في المواقع التركيبية المتباينة التي يشغلها هذا العنصر المصدرى في الوظائف النحوية المتعددة، وضبطوا ذلك تارة بحصر أماكن كسرها ليتبين بذلك أماكن فتحها، وجعلوا لكل واحد من الموضعين قانوناً يفصله عن غيره، وذهبوا إلى أَنَّ كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل ف (إِنَّ) فيه مكسورة، وكل موضع ينفرد بأحدهما (فإن) فيه مفتوحة^(١). وللعلماء في (أَنَّ) المشددة مفتوحة الهمزة والحكم على مصدريتها آراء متعددة وهي:

الرأي الأول: وهو رأي سيبويه^(٢) وينص على أَنَّ (أَنَّ) اسم، وما عملت فيه صلة لها، كما أن الفعل صلة ل(أَنَّ) الخفيفة، وتكون (أَنَّ) اسماً كما في قولك: (قد عرفتُ أَنَّك منطلق) ف(أَنَّك) في موضع اسم منصوب، كأنك قلت: قد عرفت ذلك، وتقول: (بلغني أَنَّك منطلق)، ف(أَنَّك) في موضع اسم مرفوع كأنك قلت: بلغني ذلك. لذلك فـ (أَنَّ)، الأسماء التي تعمل فيها صلة لها، كما إن (أَنَّ)، الأفعال التي تعمل فيها صلة لها.

الرأي الثاني: وهو رأي ابن يعيش^(٣) وابن الحاجب^(٤)، فقد رأيا أن (أَنَّ) المفتوحة تفيد معنى التأكيد كالمكسورة، إلا أن الجملة مع المكسورة على استقلالها بفائدتها، ولذلك يحسن السكوت عليها؛ لأن الجملة عبارة عن كلام تام قائم بنفسه، مفيد بمعناه فلا فرق بين قولك: (إِنَّ زيدا قائمٌ) وبين قولك: (زيدٌ قائمٌ) إلا معنى التأكيد، وليست (أَنَّ) المفتوحة كذلك، بل هي في معنى المصدر، وتقع موقع المفردات، وتفتقر في انعقادها جملة إلى شيء يكون معها، ويضم إليها، لذلك فقد حكم النحاة على وجوب الكسر في موضع الجمل، والفتح في موضع المفرد.

(١) ينظر ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي (ت: ٦٦٩) (١٩٧١)، شرح جمل الزجاجي (تحقيق صاحب أبو جناح)، ج ١، ص: ٤٥٩، كلية الآداب، القاهرة.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص: ١١٩.

(٣) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ج ٨، ص: ٥٩.

(٤) ينظر ابن الحاجب، عمر بن أبي بكر (ت: ٦٤٦)، شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ص: ١٢٣، دار الطباعة العامرة.

الرأي الثالث: وهو رأي ابن السراج^(١) الذي ينص على أن (أنّ) المفتوحة الهمزة مع ما بعدها بتأويل المصدر، وهي تجعل الكلام شأناً وقصة وحديثاً ففي قولك: (علمت أنّك منطلق)، فإنما هو (علمت انطلافاً)، فكأنما قلت: علمت الحديث.

وقد أشار ابن السراج إلى أن المواضع التي تقع فيها (أنّ) المفتوحة، لا تقع فيها (إنّ) المكسورة، فمتى وجدتهما يقعان في موقع واحد اختلف المعنى والتأويل.

ومن القضايا المهمة التي عالجها النحاة فيما يخص (أنّ) المشددة قضية الأصل والفرع فقد أجمع جمهور النحاة على أن (إنّ) المكسورة أصل، والمفتوحة فرع عنها، وذكروا لذلك عدة أسباب منها أنّ (إنّ) المكسورة مستغنية بمعمولها عن زيادة، والمفتوحة لا تستغني عن زيادة، والمجرد من الزيادة أصل، وأنّ (أنّ) المفتوحة تصير مكسورة بحذف ما يتعلق به، ولا تصير المكسورة مفتوحة إلا بزيادة، والمرجع إليه بحذف أصل المتوصل إليه بزيادة، و (إنّ) المكسورة تفيد معنى واحداً، وهو التأكيد، والمفتوحة تفيد، وتعلق ما بعدها بما قبلها، كما أنها أشبه بالفعل إذ هي عاملة غير معمولة، والمفتوحة عاملة ومعمولة، كما أنّ المكسورة مستقلة، والمفتوحة كـ بعض اسم، إذ هي وما عملت فيه بتقديره^(٢)، والكلام مع المكسورة جملة غير مؤولة بمفرد، ومع المفتوحة مؤول بمفرد، والأصل أن يكون المنطوق به جملة من كل وجه، أو مفرداً من كل وجه وهو مذهب سيبويه^(٣) والمبرد^(٤)، وابن السراج^(٥)، وابن مالك^(٦)، ولذلك قالوا في (إن) وأخواتها، الأحرف الخمسة المشبهة بالفعل، ولم يعدوا (أن) المفتوحة، لأنها فرع وذوهم إلى أن (أنّ) المفتوحة أصل المكسورة، وقيل هما أصلان^(٧).

خامساً: وجوه ورود (أنّ) المشددة مفتوحة الهمزة ومعمولها في القرآن الكريم والمعاني الدلالية التي تؤدّيها:

١- الدلالة على التوكيد:

(١) ينظر ابن السراج، الأصول في النحو، ج ١، ص: ٢٧٢.

(٢) ينظر السيوطي، همع الهوامع ج ٢، ص: ١٦٩، وينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٢، ص: ٤٠٧.

(٣) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص: ١١٩.

(٤) ينظر المبرد، المقتضب. ج ٢، ص: ٣٤٦.

(٥) ينظر ابن السراج، الأصول في النحو. ج ١، ص: ٢٦٥.

(٦) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ج ٢، ص: ٥.

(٧) ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص: ١٧٠، وقد نسب هذا القول لأبي حيان.

من خلال استقراء استعمال (أَنَّ) المشددة في القرآن الكريم، ذهب أغلب العلماء إلى أن التوكيد هو أصل معانيها، فالسياقات القرآنية التي اعتمد فيها على دلالة التوكيد بواسطة (أَنَّ) المشددة تكشف عن قوة دلالتها على هذا المعنى لاستخدامها في قضايا يقينية تتعلق بقضايا الترهيب والترغيب، وطرق النجاة من النار، وما يتعلق بالجزاء إلى غير ذلك من الأمور التي تحتاج إلى تصديق وطمأنينة من السامع في تقبله للخطأ نحو قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ جَزَاءُهُمْ أَنْ

عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿٨٧﴾^(١).

وتكاد كتب النحو واللغة تجمع على لصوق دلالة التوكيد بـ (أَنَّ) المشددة بعدها، ويظهر ذلك في إعرابها على أنها حرف نصب وتوكيد، إلا أَنَّ ذلك ليس كل ما يُقال عنها، فثمة أسرار ولطائف دلالية لا يمكن أن نجدها إلا عند تعدد التراكيب وتعدد المعاني، إذ يمكننا القول أن معنى الأداة لا يتأتى كونها لفظة مفردة، بل يحصل كونها لفظة في السياق، فالسياق مقام ومقال كما أن السياق يستدعي التنويع والاتساع.

وقد وضع العلماء ضوابط دلالية للأفعال التي تقع (أَنَّ) المشددة بعدها، فذهبوا إلى أنه من الواجب أن يكون الفعل وغيره - مما هي معمولة له - مطابقاً لها في المعنى^(٢)، بأن يكون من الألفاظ الدالة على العلم الثابت واليقين، نحو اعتقدت، وعلمت، ووثقت، وتيقنت ومما معناه الثبوت والاستقرار، ليطابق العامل والمعمول ولا يتناقضا^(٣).

وقد ضعف سيبويه^(٤) أن تسبق (أَنَّ) أفعال الطمع والرجاء مثل أرجو، واطمع، وأخشى وكذلك ألفاظ التوقع مثل: أردت، واشتهيت، ووددت، وغيرها؛ معللاً ذلك بأن الفعل الذي يدخل على (أَنَّ) مشددة كانت أم مخففة يجب أن يشاكلها في التحقيق.

وهذه الألفاظ لا يقع بعدها إلا (أَنَّ) الناصبة للمضارع ولا تأكيد فيها أو شبه تأكيد^(٥)، ولعله من أجل ذلك نص النحاة على أنه "لا يحسن وقوع (أَنَّ) المشددة بعد

(١) سورة آل عمران، الآية: ٨٧.

(٢) ينظر حسن، عباس، النحو الوافي، ج ١، ص: ٦٤٤.

(٣) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص: ٧٧.

(٤) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص: ١٦٧.

(٥) ينظر حسن، عباس، النحو الوافي، ج ١، ص: ٦٤٤.

(لعل) إذا كانت طمعاً وإشفاقاً، فهو أمر مشكوك في حصوله، و(أنّ) المشددة للتحقيق واليقين.

واعترض على ذلك الرضي^(١) مجيزاً أن تقع (أنّ) معمولة لأفعال التحقيق، أو لأفعال الشك أو التمني نحو قولك: (شككت في أنك مسلم). فهو لا يرى أن (أنّ) تدل على ثبوت الخبر وتحققه، بل على أن خبرها مبالغ فيه مؤكداً، ومن ثم يصح أن يثبت هذا المؤكد نحو قولك: (تحقق أنك قائم)، ويصح أن ينفي نحو: (لم يثبت أن زيداً قائم).

ويذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني أنّ فعل العلم والتحقيق حتى في سياق النفي لا يكون معه إلا (أنّ) المشددة، مع أن النفي لا يثبت العلم ولا يحققه في الواقع اللغوي، قائلاً: "لأن كونه غير ثابت لمن تحدث عنه لا يخرج عن حقيقته"^(٢).

ويذكر الجرجاني^(٣) أن العلم من مواضع التقدير والتحقيق، والطمع والرجاء من مواضع الشك وغير الثبات، وأن المشددة تفيد التوكيد، والمخففة لا تفيد، وإذا كان كذلك وجب أن تقرر المشددة بما كان تقريراً، والمخففة بما كان شكاً، ففي قولك: (علمت أن يخرج زيد)، و(أرجو أن زيداً يخرج)، قلباً للعادة من حيث يقرن ما هو علم التوكيد بما لا تقرير فيه، وما هو عارٍ من التوكيد بما هو تقدير.

وقد تحتل (أنّ) المشددة معنى الظن، وهو أن يتعارض الدليلان، ويرجح أحدهما الآخر، وقد يقوى الترجيح فيستعمل الظن بمعنى اليقين^(٤) نحو قوله تعالى: "الذين يظنون أنّهم ملاقو ربهم"^(٥).

وهذا النوع من الألفاظ هو ما يدل على الظن؛ مثل ظننت، وحسبت، وخلصت، وهو صالح أن يقع بعده (أن) المشددة والمخففة الناسختان.

٢- الدلالة على المستقبل:

قد يفهم دلالة الزمن في المصدر المؤول من (أنّ) المشددة ومعموليها من دلالة الصلة. فقد يكون مستقبلاً إذا كان خبرها دالاً على ذلك، كالمضارع الخاص بالاستقبال لوجود قرينة مثل: (أعرف أنّ محمداً يسافر غداً)، وهي كلمة غداً^(١).

(١) ينظر الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص: ٢٣٢.

(٢) ينظر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ٢، ص: ٤٨٧.

(٣) ينظر المصدر نفسه، ج ٢، ص: ٤٨٢.

(٤) ينظر حسن، عباس، النحو الوافي، ج ١، ص: ٦٤٥.

(٥) ينظر سورة البقرة، الآية: ٤٦.

فالزمن من الأسباب المهمة للعدول عن المصدر الصريح إلى المؤول، فالمصدر الذي يكون نتيجة سبك الحرف المصدرى وصلته، فإنه وقد صار مصدرًا - لا يدل بنفسه على زمن مطلقاً ولكن تبقى الدلالة على الزمن ملحوظة؛ ومستفادة من العبارة الأصلية التي سبك منها، وكأنه يحمل في طيّه الزمن الذي كان في تلك العبارة قبل السبك، أما هو فلا يدل بذاته المجردة على زمن، وبالرغم من هذا لا يمكن معه إغفال الزمن السابق على السبك.

ومن الأمثلة التي تدل على الاستقبال قوله تعالى: ﴿يَسْتَبَشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ

اللَّهُ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿١٧١﴾ (٢).

٣- الدلالة على الماضي:

يدل المصدر المؤول من (أَنَّ) المشددة على الزمن الماضي نحو: (شاع أَنَّ العدو انهزم) (٣)

ونحو قوله تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِّنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا ﴿١﴾﴾ (٤).

حيث إن زمن الاستماع يكون ماضياً على حسب الزمن الذي في الأصل قبل التأويل.

٤- الخلو من الدلالة على الزمن:

الترتيب المشهور في استعمال (أَنَّ) يخضع لتغيير صورة كل من المسند والمسند إليه، وتختص (أَنَّ) بالدخول على الجملة الاسمية التي تدل على الثبوت والاستمرار لكنها خالية من الدلالة على الزمن نحو: (المعروف أَنَّ الصدق فضيلة).

(١) ينظر حسن، عباس، النحو الوافي، ج ١، ص: ٤٢٠.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٧١.

(٣) ينظر حسن، عباس، النحو الوافي، ج ١، ص: ٤١٩.

(٤) سورة الجن، الآية: ١.

٥- الدلالة على الحال:

ولا يفهم من ذلك أنَّ المصدر المؤول من (أَنَّ) ومعموليهما يقع موقع الحال، فقد نص النحاة على امتناع ذلك؛ لأن المصدر المؤول منها ومن معموليهما معرفة، لإضاقتة للمسند إليه، لأن مجيء المصدر حالاً مع كونه لا ينفاس لم يسمع إلا في الصريح لا المؤول^(١).

وشرط الحال التنكير، فقد ذكر الأزهري والرضي على أن المصدر الذي يتبوأ مقعد الحال هو الصريح، لا المؤول به^(٢).

ولكنه قد يكون دالاً على الحال لوجوده قرينة نحو: (أعرف أن عالماً يقرأ الآن)، فكلمة (الآن) فيها دلالة على الحال، ولكننا في كافة هذه الدلالات ما زلنا نلمح معنى التوكيد ضمن فترات أو أزمنة مختلفة.

سادساً: مواضع وجوب فتح همزة (أَنَّ):

تبيين للنحاة والمفسرين في هذه الأداة مواضع فتح همزتها، وحاول بعضهم أن يجد لذلك ضابطاً، يحدد حالات استخدامها، فذهبوا إلى أنه يجب أن تفتح همزة (أَنَّ) إذا وقعت مع معموليهما موقع اسم^(٣)، أي سدت جملتها مسد مصدر، أي يمكن تحويلها مع معموليهما إلى مصدر صريح، وهي بذلك تكون مصدراً مؤولاً له موقعه الإعرابي حيث لا يحق له أن تستقل مع معموليهما بمعنى الجملة، بل ترتبط بما قبلها أو بما بعدها معنوياً.

فالأخفش^(٤) يرى أنها إذا كانت مع ما بعدها بمنزلة (ذاك) فهي مفتوحة أبداً، والفراء^(٥) يذهب إلى فتحها في كل موضع يكون له محل من الإعراب رفعاً أو نصباً أو جراً وذلك على سبيل الجواز لا الوجوب؛ لأن معظم النصوص التي وردت فيها تحتمل الكسر والاستئناف.

(١) ينظر الحضري، محمد، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ١، ص: ١٣٢-١٣٣، دار الفكر، بيروت.

(٢) ينظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج ١، ص: ٢١٦، وينظر الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص: ٣٤٩.

(٣) ينظر بركات، إبراهيم إبراهيم، النحو العربي، ج ١، ص: ٢٠١.

(٤) ينظر الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، ص: ٢٨٥.

(٥) ينظر الفراء، معاني القرآن، ج ١، ص: ٤٤٢.

وترتبط (أن) المشددة إعرابياً بما بعدها كالاسم الواحد ويكون ذلك في المواضع الآتية:

١- أن تقع مع معموليها فاعلاً^(١):

نحو قوله تعالى: ﴿سَرَّيْهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَّلَمَ

يَكْفُرُ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾^(٢). فالمصدر المؤول (أنه شهيد) في محل رفع

فاعل ليكفي، لذا وجب فتح همزة (أن) لأنها مع معموليها وقعت مصدراً مؤولاً في محل رفع فاعل، ولأن الفاعل يجب أن يكون اسماً، فالمصدر المؤول الذي شغل موقع الفاعل واقع موقع الاسم.

٢- أن تقع مع معموليها نائباً عن الفاعل:

وهو يشبه الحديث عن الفاعل، فوقع (أن) مع معموليها موقع نائب عن الفاعل يدل على مصدريتها، ووقوعها موقع الاسم، فتفتح همزتها نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدْ ءَامَنَ فَلَا نَبْتَيْسُ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴿٣٦﴾^(٣).

٣- أن تقع مع معموليها مفعولاً به لغير القول:

من المعروف أن (إن) مع معموليها إذا وقعت بعد القول، فإنه يجب كسر همزتها وتكون بمثابة الكلام المستقل، لكنها إذا وقعت مفعولاً به لغير القول فإن همزتها يجب أن تفتح، فالمفعول به لا يمثل معنى قائماً بذاته، وإنما يكون مرتبطاً بما يسبقه من جملة فعلية، وتكون (أن) مع معموليها واقعة موقع الاسم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ أَخَافُ مَا

أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ ءَعْلَامٌ سُلْطَانًا فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ

بِالْأَمْنِ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨١﴾^(٤) ف (أن) مع معموليها (أنكم أشركتم) مصدر مؤول في محل

نصب مفعول به للخوف.

(١) ينظر سيبويه، الكتاب، ج٣، ص: ١٢٠، وينظر المبرد، المقتضب، ج٢، ص: ٣٤٠.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٥٣.

(٣) سورة هود، الآية: ٣٦.

(٤) سورة الهمزة: الآية: ٣.

وتقع (أَنَّ) مع معموليها سادة مسد المفعولين كما في قوله تعالى:

﴿يَحْسَبُ أَنَّ مَالَهُ أَخْلَدَهُ﴾ (١)

٤- وتقع (أَنَّ) مع معموليها في محل رفع مبتدأ مؤخر خبره المقدم شبه الجملة، لذا وجب فتح

همزتها نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْكَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ (٢).

وتفتح همزة (أَنَّ) إذا كانت مع معموليها اسم كان مؤخرًا نحو قوله تعالى:

﴿فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ﴾ (٣)، فالمصدر المؤول

من (أنهما في النار) في محل رفع اسم كان مؤخر.

وكذلك وقوعها اسماً للأحرف الناسخة نحو قولك: (كأن عندي أن هذا الرجل عالمٌ)،

فالمصدر المؤول من (أَنَّ هذا الرجل عالم) في محل نصب اسم كان.

٥- أن تقع (أَنَّ) مع معموليها خبراً عن اسم معنى:

بما أَنَّ الخبر لا يمثل جملة مستقلة، وإنما هو واقع موقع الاسم،

لذلك تفتح همزة (أَنَّ) إذا كانت خبراً عن اسم معنى على أن لا يكون قولاً ولا صادقاً عليه (٤).

فالخبر عن اسم معنى لا يمكن أن يستقل عن المبتدأ؛ لأنه لا يتكرر فيه نحو: (الحقُّ أنك

تذكر الحقيقة كاملةً) وفي حال كان الخبر من (إن) ومعموليها إخباراً عن قول أو مصداقاً به على

المبتدأ يمكن أن يستقل في جملة، فتكسر لذلك همزة (إن).

ومن الأمثلة على فتح همزة (أَنَّ) لوقوعها مع معموليها خبراً نحو

قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ جَزَاؤُهُمْ أَنَّ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (٥)،

فالمصدر المؤول في محل رفع خبر (جزاء).

(١) سورة فصلت، الآية: ٣٩.

(٢) سورة فصلت، الآية: ٣٩.

(٣) سورة الحشر، الآية: ١٧.

(٤) ينظر بركات، إبراهيم إبراهيم، النحو العربي ج ١، ص: ٢٠٧.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ٨٧.

٦- أن تقع (أن) مع معموليها في محل جر:

وهو يأتي على أربعة أنماط:

١. المجرور بحرف جر ظاهر نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا نَادَيْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ اتَّخَذُوهَا هُزُوعًا وَلَعِبًا

ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ ﴿٥٨﴾ (١).

٢. المجرور بحرف جر مضمّر أو مقدر نحو قوله تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَى رَبَّهُ أَنِّي

مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ ﴿٨٣﴾ (٢).

٣. البديل من المجرور، نحو قوله تعالى: ﴿وَرَسُولًا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ بِآيَةٍ مِّن

رَبِّكُمْ أَنِّي أَخْلَقُ لَكُمْ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ ﴿٣﴾، حيث يجوز في المصدر

المؤول من (أن) الثانية وما فيها حيزها أن يكون في موضع نصب أو خفض بعد نزع الخافض، وكذلك أن يكون في موضع نصب على البديل من (رسولاً) على أنه مصدر مفعول به، ويجوز أن يكون بدل من المصدر المؤول من (أن) الأولى وما في حيزها على أنه في موضع جر (٤).

٤. المعطوف على مجرور، نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ مِنْهُمْ قِسِيَسِينَ وَرُهْبَانًا

وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ ﴿٨٢﴾ (٥)، فالمصدر المؤول من (أن) الثانية وما في حيزها

معطوف على المصدر المؤول من (أن) الأولى وما في حيزها (٦).

(١) سورة المائدة: الآية: ٥٨.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٨٣.

(٣) سورة آل عمران، الآية ٤٩.

(٤) ينظر السمين الحلبي، الدرر المصون، ج ٣، ص: ١٩٠.

(٥) سورة المائدة: الآية: ٨٢.

(٦) ينظر السمين الحلبي، الدرر المصون، ج ٤، ص: ٣٩٣.

٧- إذا وقعت (أن) مع معموليها خبراً عن اسم إشارة فيه معنى السبب (١):

نحو القول: (ذلك أن للشباب سكرةً وطموحاً)، فالتقدير: ذلك لأن للشباب سكرة، فالمصدر المؤول جاء لتعليل لوقوع ما دل عليه اسم الإشارة.

٨- أن تقع بعد (ما) الوقتية:

كقولك: (لا أكلمك ما أن في السماء نجماً)، والتقدير: وقت أن ...

٩- أن تكون (أن) مع معموليها تابعة لشيء مما سبق:

نحو قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَأَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (٢)

جاء المصدر المؤول (أنه يحيي) في محل جر بالعطف على المصدر المؤول المجرور بالباء .

• مواضع جواز فتح همزة (أن) المشددة:

إذا لم يلزم التأويل بالمصدر جاز فتح همزة (أن) المشددة وكسرها (٣)، فتكسر الهمزة إذا أُوِّلَ المعنى بالاستقلال الذاتي، ويؤول الفتح إذا لم تكن جملة مستقلة، بل تقع موقع اسم له موقعه الإعرابي من الرفع والنصب والجر (٤)، ومن ذلك ما ذكره سيبويه (أول ما أقول أني أحمد الله)، فمن فتحها قدرها بالمصدر والتقدير: (أول ما أقول حمد الله).

وبعد إذا الفجائية نحو: (خرجت فإذا أن الأسد رابض)، والتقدير: فإذا ربوض الأسد، والكسر على عدم التأويل بالمصدر.

وبعد فاء الجزاء نحو قوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ

سُوءًا أَلْجَأَهُ لِيُجَاهِلِكُمْ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ (٥).

(١) ينظر بركات، إبراهيم. إبراهيم، النحو العربي، ج ١، ص: ٢١٠.

(٢) سورة الحج: الآية: ٦.

(٣) ينظر المبرد، المقتضب، ج ٢، ص: ٣٤٩، وينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج ١، ص: ٣٣٤-٣٣٧، وينظر الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، ج ٣، ص: ١٢٥٥.

(٤) ينظر بركات، إبراهيم إبراهيم، النحو العربي، ج ١، ص: ٢١٣.

(٥) سورة الأنعام: الآية: ٥٤، والفتح قراءة عاصم وابن عامر، وقرأها بالكسر أبو عمر وهمزة والكسائي ونافع، ينظر ابن مجاهد، أبو بكر أحمد (ت: ٣٢٤) (٢٠٠٩)، السبعة في القراءات (تحقيق شوقي ضيف)، ص: ٢٥٨ دار المعارف، مصر.

فالفتح على احتساب المصدر المؤول يفتقر إلى خبر، أو خبراً لمبتدأ محذوف،
والتقدير: فغفرانه موجود، أو فعلية غفرانه، أو فأمره وشأنه أنه غفور رحيم.

وقد تفتح (الهمزة) على تقدير لام العلة كما في قراءة نافع والكسائي^(١) في قوله

تعالى: ﴿ إِنَّا كُنَّا مِنْ قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُ هُوَ الْبَرُّ الرَّحِيمُ ﴾ (٢٨).

والتقدير: لكونه، بينما قرأ الباقون بكسر الهمزة على تقدير الاستئناف.

وتفتح همزة (أَنْ) المشددة بعد (أَمَّا) نحو: (أما أنك ذاهبٌ)، فالكسر على أن (أما)
للاستفتاح بمعنى (ألا)، والفتح على أن الهمزة للاستفهام، وهي بمنزلة حقاً، وتكون في
محل نصب على الظرفية، و(أَنْ) مع صلتها في موضع رفع على الابتداء.

وتفتح كذلك بعد حتى، والفتح على أن تكون عاطفة أو جارة نحو: (عرفت أمورك
حتى أنك فاضلٌ)، والتقدير: حتى فضلك.

وتقع (أَنْ) المشددة بعد (حيث) عند إضافتها إلى المفرد، ويكون المصدر المؤول
اسماً في محل جر بالإضافة إلى (حيث).

كما وتفتح همزة (أَنْ) بعد (أي) المفسرة.

وتفتح أيضاً همزة (أَنْ) بعد (لا جرم) لفظاً نحو قوله تعالى:

﴿ لَا جَرَمَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْتَكْبِرِينَ ﴾ (٢٣).

وذهب عامة النحاة على فتح همزة (أَنْ) في هذا الموضع^(٤).

(١) ينظر ابن مجاهد: السبعة في القراءات، ص: ٢٥٨ وينظر المعكبري، أبو البقاء (ت: ٦١٦)، إملاء ما من به الرحمن (تحقيق إبراهيم عطوة
عوض)، ج ١، ص: ٢٤٤، دار الحديث، القاهرة.

(٢) سورة الطور: الآية: ٢٨.

(٣) سورة النحل، الآية: ٢٣.

(٤) ينظر المبرد، المقتضب، ج ٢، ص: ٣٥٠ وقد ذكر في الحاشية أن هذا الرأي وهو رأي لسبويه ووافق المبرد على أن فتح همزة (أَنْ) واجب
بعد (لا جرم) وهو ما جاء في القرآن الكريم في الآيات الخمس في القراءات السبعية، وغيرهما يميز كسر همزة (أَنْ) بعد (لا جرم)، ينظر
ابن خالويه (ت: ٣٧٠)، مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ص: ٧٦، مكتبة المتنبني، القاهرة، وينظر أبو حيان الأندلسي،
البحر المحيط ج ٥، ص: ٤٨٣ - ٥٠٦.

المبحث الثاني

دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (أن) المشددة وما في حيزها ودلالاته السياقية في القرآن الكريم

إن من يتأمل السياقات القرآنية التي ترد فيها (أن) المشددة ومعوليتها، يتبين له أنَّ المتكلم يجنح إلى هذا العنصر المصدرى الذي يحيل التركيب كله إلى ركن إفرادى شاغل لوظيفة إعرابية خاصة بالمفرد عندما يحتاج الموقف إلى إضفاء معنى دلالي على التركيب الإسنادى هو توكيده وتقوية معناه، غير أنَّ هذا المفرد ذو سمات دلالية وتركيبية خاصة، لذا كان من الضروري النظر في التراكيب التي يشغلها هذا العنصر المصدرى، وفي الوظائف النحوية المتعددة للتعرف على تلك السمات ومن هذه المواقع:

المصدر المؤول من (أن) المشددة ومعوليتها بعد الفعل (ظن):

ورد المصدر المؤول في القرآن الكريم في مواضع متعددة، حيث جاء فيه بعد الحرف المصدرى (أن) المشددة مفتوحة الهمزة ثمانية وأربعين ومائة مرة، وقع المصدر المؤول بعد (ظن) أو (يظن) إحدى وعشرين مرة^(١)، وقد ذهب سيبويه^(٢) إلى أن دخول ظننت، وحسبت، وخلت، ورأيت على (أن) المشددة ومعوليتها يُجرى مجرى اليقين. وحسنت (أن) في هذه المواضع لأنك قد أثبتت هذا الأمر في ظنك كما أثبتته في علمك، وأنت أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم، ومن الحالات التي ورد فيها المصدر في هذا الموضع: قوله تعالى:

﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَّتُمْ أَنْ يَمُوتَ غَوْاً وَيُظَنُّوا أَنَّهُمْ

مَانَعْتَهُمْ حُصُونَهُمْ مِنَ اللَّهِ فَانْتَبَهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُخْرِبُونَ بُيُوتَهُمْ بِأَيْدِيهِمْ

وَأَيْدِي الْمُؤْمِنِينَ فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِيَ الْأَبْصَارِ ﴿٢﴾ .^(٣)

(١) ينظر الوحيدي، محمد عبد المجيد (١٩٨٥)، المصدر في القرآن الكريم، رسالة دكتوراة، ص: ٢٢٣، جامعة اليرموك، الأردن.

(٢) ينظر سيبويه، الكتاب، ج٣، ص: ١٦٦، ١٦٧.

(٣) سورة الحشر، الآية: ٢.

نزلت هذه الآية رداً على كل من ظنَّ من المسلمين وأهل الكتاب على تعذُّر إخراج بني النضير من قريتهم بسبب حصانة حصونهم، فسرعان ما خاب هذا الظنَّ بمجرد إتيان أمر الله بأن قذف في قلوبهم الرعب والخوف الشديد من الرسول- صلى الله عليه وسلم- إذ أصبحوا يخربون بيوتهم بأيديهم وأيدي المؤمنين، فأراد الله في هذه الآية أن يخبر عن جلاله وعظمته، وأنه منزّه عن العجز والنقص، وأنه هو العزيز الانتقام^(١). وفي ذلك عبرة لكل من سؤلت له نفسه بأن يغتر بقوته وعدم توكله على الله.

وقد استخدم السياق القرآني المصدر المؤول من (أنّ) المشددة واسمها الضمير، وخبرها الجملة الاسمية التي تتكون من خبر مقدم وهو (مانعتهم)، ومبتدأ مؤخر وهو (حصونهم) مسبوقة بـ (ظنّ) على تأويل أن ظن المؤمن لما كان منفيّاً هنا أجري مجرى نفي الرجاء والطمع، فتسلط على (أن) الناصبة للفعل، كما يتسلط الطمع والرجاء^(٢).

هذا بالإضافة إلى أنّ ظن اليهود في هذا المقام كان ظناً قوياً يكاد يلحق بالعلم، بحيث تسلط على (أنّ) المشددة التي يصحبها غالباً فعل التحقيق للتأكيد على تحقق الأمر كعلمت، وتيقنت، وغيرها، وهذا المعنى لا يقدّمه لنا المصدر الصريح (منع حصونهم) لو حلّ مكان المصدر المؤول كونه خالياً من توكيد المعنى العميق الذي أشارت إليه الآية، حيث يبدو أن في هذه الآية مؤكداً: المصدر المؤول والتقديم للخبر.

وذهب الألوسي^(٣) إلى أنّ مدار الدلالة في تقديم الخبر (مانعتهم) على المبتدأ (حصونهم) لما فيه من الاختصاص، إذ إنّ من المعاني التي يخرج إليها تقديم الخبر على المبتدأ التخصيص^(٤)، الذي فيه دلالة على أنّهم في عزّة ومنعة لا يبالي معهما بأحد يتعرض لهم، فظنّهم هذا قد قارب اليقين فناسب أن يؤتى بما يدل على فرط اعتقادهم في حصانتها وزيادة وثوقهم بمنعها إياهم لذلك فُدم الخبر على المبتدأ، وجيء بالضمير (هم) اسماً (لأن) المشددة وأخبر عنه بالجملة لما في ذلك من التّقوي.

(١) ينظر الجزائري، أبو بكر الجزائري (١٩٩٧)، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ط٣، ج٥، ص: ٣٠٠، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.

(٢) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيظ ج٨، ص: ٢٤٢.

(٣) ينظر الألوسي، محمود، أبو الفضل شهاب الدين السيد البغدادي (ت: ١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج٢٨، ص: ٤٢، إدارة الطباعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

(٤) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو ج١، ص: ٤١.

وذهب الزمخشري^(١) وابن عاشور^(٢) في تصيير الضمير اسماً ل(أن) وإسناد الجملة إليه فيكون الابتداء بضميرهم دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنهم في عزة ومنعة، ولا يتحقق هذا المعنى في قولك: وظنوا أن حصونهم تمنعهم.
ونلاحظ أن من المعاني التي يخرج إليها استخدام المصدر المؤول من (أن) المشددة واسمها وخبرها تقوية المعنى، وتوكيد مضمونه، فجاء بالعنصر المصدرى لتوكيد المعنى العميق الذي كان خالياً من التوكيد.

المصدر المؤول من (أن) المشددة وما في حيزها الواقع بعد لولا:

قال تعالى: ﴿ فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ ﴿١٤٣﴾ لَلَّيْتُ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٤٤﴾ ﴾ .^(٣)

جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن قصة سيدنا يونس -عليه السلام- حين خرج مغاضباً لقومه في تلك السفينة، وكان يونس- عليه السلام- من الذين كان حقهم أن يُرموا في البحر، فالتقمه الحوت، وبقي في بطنه مدة من الزمن، ذكر فيها الله سبحانه وكان من قبل ذلك من عباد الله الذاكرين^(٤).

وفي هذه الآية يمكن ملاحظة وجود (فلولا) قبل المصدر المؤول، فالفاء فصيحة أفصحت عن كلام مقدر، و(لولا) لها معانٍ وظيفية، وهي حرف امتناع لوجود^(٥)، أي: امتناع لبثه في بطنه الى يوم يبعثون لوجود التسبيح وذكر الله منه.

وقد استخدم السياق القرآني المصدر المؤول في هذه الآية على نحو لا يتأتى عند استخدام المصدر الصريح (كونه من المسبحين)، (فالفاء) في (لولا) تدل على السرعة، وعلى الاستجابة السريعة، والشعور الفوري بالندم الحاصل عند سيدنا يونس، فقد أدرك ذلك في أثناء وجوده في السفينة ثم إلقائه في البحر ثم ابتلاع الحوت له، وبمجرد نزوله في بطن الحوت أحس بالضيق فلم يكن له ناصر، كما لا يمكنه الاتصال بأحد فهو في ظلمات بطن حوت متحرك في ظلمات لُجج

(١) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج٦، ص: ٧٤.

(٢) ينظر ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ٢٨، ص: ٦٩.

(٣) سورة الصافات، الآية: ١٤٣.

(٤) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص: ٣٥٩، وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٢٣، ص: ١٧٧-١٧٣.

وينظر قطب، سيد (٢٠٠٣)، في ظلال القرآن، ط٣٢، المجلد ٤، ص: 2998، دار الشروق، القاهرة.

(٥) ينظر سيبويه، الكتاب، ج١، ص: ٩٨، وينظر خضير، محمد أحمد (٢٠٠١)، الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، ص: ٩٣، مكتبة الأجلو، القاهرة.

البحر حيث انقطعت به كل الأسباب إلا من الله عز وجل فمن يراه في بطن الحوت ويسمع سره ونجواه غيره سبحانه.

فجاءت جميع هذه الأحداث المتسارعة واحداً تلو الآخر لتدل على سرعة الاستغفار فسبح الله واستغفره، وذكر بأنه كان من الظالمين، فسمع الله دعاءه واستجاب له. وما زاد في تأكيد هذا المعنى احتواء هذا التركيب على (أنّ) المشددة ومعموليها فالمصدر المؤول حمل معه التأكيد على هذه الحالة وعمق الإحساس بالذنوب التي لا يتصورها أي إنسان فهو ندمان على ما فعله، والمصدر المؤول بهذا التأويل هو الذي أشعرنا بهذا الشيء، وهذا ما لا يحتمله المصدر الصريح الذي يبعث على الجمود فهو عاجز على أن يشعرونا بهذه الأحداث. كما أن المصدر المؤول صور لنا الحدث بعمق وإحساس عالٍ لا يمكن للعقل البشري أن يتخيلها فلو لا تسبيحه لم يحدث الأثر العميق والصدمة للقارئ، فنحن شعرنا معه بالحدث وبالندم وبالمأساة التي يعيشها سيدنا يونس -عليه السلام-.

هذا بالإضافة لإطالة العبارات التي يحدثها المصدر المؤول التي زاد معها معاني معاناة صاحبها، واستمرارية هذا الحدث فكأننا نشعر بأحداث هذه القصة بتفاصيلها ولحظات الاستغفار، فلو جيء بالمصدر الصريح لقصرت معه تلك المشاعر وجسامة هذا الحدث، بالإضافة إلى أنه أشعرنا بزمن هذه الحادثة من خلال الفعل الماضي (كان)، فدخول (أنّ) المشددة على الفعل (كان) لا تغير زمنه بل تتركه على حاله، ومسألة الزمن هنا مهمة فقد أعطى المصدر المؤول معنى الزمن الذي لا يوجد في المصدر الصريح إذا تشعرونا بالزمن الممتد قبل المحادثة وبعدها. والمصدر الصريح عاجز عن خدمة هذا المعنى كونه مجرداً من الزمن.

المصدر المؤول من (أنّ) المشددة واسمها وخبرها الجملة الفعلية من الفعل المضارع مسبقاً بالفعل المضارع (يعلم) نحو:

قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِن ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ، وَثُلُثَهُ﴾^(١) ورد المصدر المؤول

بعد الفعل (علم) و(يعلم) أربعاً وسبعين مرة في القرآن الكريم^(٢)، وكُنَّا قد ذكرنا سابقاً أن (أنّ) المشددة تكشف عن قوة دلالتها في السياقات التي تتحدث عن القضايا اليقينية التي تتعلق بالجزاء على العمل، وقضايا الترغيب والترهيب وهذه الآية خير مثال على ذلك.

(١) سورة المزمل: الآية: ٢٠.

(٢) ينظر الوحيدي، محمد عبد المجيد، المصدر في القرآن الكريم، ص: ٢٢٢.

فهي بمثابة إخبار من الله سبحانه وتعالى لرسوله الكريم يخبره فيها بأنه يعلم ما يقومه من الليل هو وطائفة من أصحابه، إذ يقومون فيها أحياناً أدنى من ثلثي الليل، وفي أحيان أخرى يقومون النصف والثلث^(١)، وتأتي هذه الآية كلمسة روحانية فيها من الودّ والتيسير والطمأنينة إذ جاءت بعد عام من الدعوة إلى القيام، أراد بها الله بعد ذلك أن يخفف على المسلمين القيام وجعله تطوعاً لا فريضة.

ومن خلال النظر في مضمون هذه الآية يلاحظ أن التركيب:

الفعل المضارع + (أنّ المشددة + اسمها (كاف المخاطب + خبرها (الجملة الفعلية المكونة من الفعل المضارع (تقوم))، قد وضع في مكان لا يصح غيره مكانه، أراد الله سبحانه وتعالى به التأكيد على علمه بالتزام النبي- صلى الله عليه وسلم- وأصحابه قيام الليل.

واستعمل القرآن الكريم الفعل المضارع (تقوم) للمتغيرات، فقيامه في الليل ليس ثابتاً على حال بل متغير؛ أحياناً يكون أدنى من ثلثي الليل، وأحياناً النصف وأحياناً أخرى الثلث، فجاء بالفعل المضارع للدلالة على الزمن المستقبل فهو أمر حادث الآن وقد يستمر للمستقبل^(٢)، وهذا المعنى لا يقدمه المصدر الصريح لأنه يأتي مجرداً من الزمن، وإنما يحتاج إلى فعل مضارع يواكب التأويلات المحتملة لهذا القيام.

وفي هذه الآية يمكن ملاحظة وجود المصدر المؤول مسبقاً بالفعل (يعلم) وهو فعل يفيد اليقين^(٣) فدخل عليه ليؤكد، ويجعله يقيناً قد علمه الله سبحانه، لكنه أراد أن يخفف عنهم هذا القيام، لأن هناك أموراً تنتظرهم في المستقبل القريب لاسيما أمر الجهاد والدعوة، فخشي أن يُثقل عليهم فيشقّ معها القيام الطويل^(٤).

هذا بالإضافة إلى التدافع الصوتي الذي أحدثه الحرف المصدر (أنّ) المشددة المكون من الهمزة التي تحمل معنى الظهور والحضور، فالرسول الكريم حاضر ومائل دوماً لأمر الله، والنون المشددة تشير إلى الصميمية بشيء من الفعالية، صميمية الرسول -صلى الله عليه وسلم- وأصحابه على هذا القيام، بالإضافة إلى الفعالية فيه إلى حد وصل به إلى تفطر قدميه الشريفتين عليه الصلاة والسلام.

(١) ينظر الدرويش، محيي الدين (١٩٩٢)، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ط٣، ج١٠، ص: ٢٦١، دار اليمامة، ودار ابن كثير، بيروت، ودار الإرشاد

للشؤون الجامعية، دمشق، وينظر الدمشقي، ابن عادل (أبو حفص عمر بن علي (ت: ٨٨٠) (١٩٩٨)، اللباب في علوم الكتاب (تحقيق عادل

أحمد عبد الموجود وآخرون)، ط١، ج١٩، ص: ٤٨١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

(٢) ينظر العزة، محمد (٢٠٠٩)، الحروف والأدوات تأثيرها على الأسماء والأفعال، ط١، ص: ١٢٧، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

(٣) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج٢، ص: ٣٥.

(٤) ينظر قطب سيد، في ظلال القرآن، المجلد ٣، ص: ١٥٩٨.

أما جملة المصدر المؤول وهي الجملة الاسمية التي محلها نصب مفعول به للفعل (يعلم) ففيها دلالة على الاستمرار والدوام على قيام مستمر كل ليلة ترك فيها دفء الفراش في ليالي البرد القاسية.

المصدر المؤول من (أن) المشددة، واسمها وخبرها مسبوقةً بـ (إذ):

قال تعالى: ﴿إِذْ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِآلِيفٍ مِّنَ الْمَمَائِكِ

مُرْدِفِينَ ﴿٩﴾ وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ وَلِتَطْمَئِنَّ بِهِ قُلُوبُكُمْ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِندِ اللَّهِ إِنَّ

اللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿١٠﴾ (١).

جاءت هذه الآية في سياق استحضار أحداث غزوة بدر، ومواقفها وملابساتها، وكيف كان النصر كله وليد تدبير الله، فاستعرضت موقف المسلمين خائفين لقلتهم وكثرة عدوهم، وكيف استقبل الرسول - صلى الله عليه وسلم - القبلة مستغيثاً ربه، وما زال يستغيث حتى سقط رداؤه عن منكبيه قائلاً: "اللهم أنجز لي ما وعدتني". فهي تقرر حقيقة اعتقادية أن مرد الأمر كله إلى الله سبحانه وتعالى (٢).

من خلال النظر في مضمون هذه الآية يلاحظ أن التركيب (أن المشددة ومعموليهما) قد سبق بالظرف (إذ تستغيثون) الذي تعلق بالفعل (يريد الله) في الآيات التي تسبق هذه الآية؛ لأن إرادة الله مستمر تعلقها بأزمة منها زمان استغاثة النبي - صلى الله عليه وسلم - والمسلمين، وكان من مظاهر هذه الإرادة إمداد الله لهم بالملائكة، فإرادة الله حصلت في المدينة يوم وعدهم الله إحدى الطائفتين، وأراد الله أن يبين أن بين وقت الإرادة ووقت الاستغاثة مدة أيام وهو زمن مستقبل بدليل النصب (بأن)، ولما كانت الإرادة مستمرة إلى حين النصر يوم بدر صحَّ تعليق ظرف الاستغاثة بفعلها، لأنه اقترن ببعضها في امتدادها (٣).

(١) سورة الأنفال: الآية: ٩-١٠.

(٢) ينظر الجزائري، أبو بكر، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ج ٢، ص: ٢٨٨، وينظر قطب، سيد في ظلال القرآن، المجلد ٣، ص:

١٤٨٢.

(٣) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٩، ص: ٢٧٣.

هذا بالإضافة إلى أن تعبير القرآن عن الزمان بـ (إذ) فيه دلالة على الزمان المستقبل، وليس على الزمان الماضي فمن المعروف أنَّ (إذ) تأتي للزمان الماضي، ولكن عبر بها عن الزمان المستقبل^(١) فقد ذهب بعض العلماء كابن مالك^(٢) إلى أنَّ (إذ) قد تكون بمعنى (إذا) للمستقبل لتحقق هذا الفعل.

ونلاحظ أن السياق القرآني تناول المصدر المؤول في بعض صورته من (أنَّ) المشددة واسمها وخبرها اسم الفاعل، وكان يريد بذلك التأكيد في (أنني) للاعتناء بشأن الخبر وهو (الإمداد) الذي عبر به القرآن باسم الفاعل (مُمدِّكم) وهو فعل دائم لفظه يدل على الحال والاستقبال^(٣)، لكون الإحقاق مستقبلاً أي: إحقاق الله بالإمداد، وهذا المعنى لا يقدمه المصدر الصريح (الإمداد) الذي يُوتى به لإرادة الحدث وحده دون إرادة صاحبه، أو إرادة زمنه فهو عاجز عن خدمة هذا المعنى، فالله سبحانه لم يمدِّهم بالملائكة فحسب ولكن أمدَّهم بكثير من النعم، فأمدَّهم بالنعاس الذي غشَّاهم، وأمدَّهم بالماء الذي أنزله عليهم ليظهرهم^(٤) من رجز الشيطان وكل ذلك حدث في الليلة التي تسبق مشورة الحباب بن المنذر بالنزول إلى ماء بدر، فهو مددٌ ماديٌّ وروحيٌّ^(٥) أراد به الله سبحانه أن يخرجهم من الضيق والحرَج والقلق الذي يمكن أن يعتري قلوبهم.

وذهب ابن عاشور^(٦) إلى أنَّ الحرف المصدرية (أنَّ) المفتوحة الهمزة المشددة النون إذا وقعت بعد ما فيه القول دون حروفه تكون مفيدة للتفسير مع التأكيد. كما كانت تفيد معنى المصدرية مع التأكيد، معللاً ذلك بأنَّ (أنَّ) المفتوحة الهمزة مركبة من (أن) المفتوحة الهمزة المخففة النون المصدرية في الغالب، وبناء عليه فهو يجيز اعتبار تركيبها من (أن) التفسيرية إذا وقعت بعد ما فيه معنى القول دون حروفه.

(١) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج٢، ص: ١٧٩، ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج١، ص: ٩٦.

(٢) ينظر ابن مالك، جمال الدين (ت: ٦٧٢)(١٤١٣)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (تحقيق الدكتور طه محسن)، ط٢، ص: ٦٢، مكتبة ابن تيمية.

(٣) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو ج٣، ص: ١٤٧، وينظر خضير، محمد، الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، ص: ١٣٣.

(٤) ينظر الألوسي، روح المعاني ج٩، ص: ١٧٢-١٧٣.

(٥) ينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن، المجلد ٣، ص: ١٤٨٢.

(٦) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٩، ص: ٢٧٥.

واستند ابن عاشور^(١) في هذا على قول للفراء: "إذا جاءت (أن) بعد القول وما تصرف من القول كانت حكاية فلم يقع عليها القول فهي مكسورة، وإن كانت تفسيراً للقول نصبتها نحو قولك: (قد قلت لك كلاماً حسناً أن أباك شريف)، فنحت (أن) لأنها فسرت الكلام". وذهب ابن عاشور إلى متانة المعنى كون (أن) تفسيرية في هذه الآية. يمكننا القول إن القرآن الكريم استخدم المصدر المؤول في المواطن التي أراد فيها أن يعبر بدقة عن مراده من الزمن وغيره، كما واستخدم المصدر الصريح في المواطن التي يسعفه السياق فيها، ويضمن له فهم الآخرين مراده الدقيق من المصدر بدقة من جهة الزمن والحدث أو الهيئة.

تعدد المصدر المؤول من (أن) المشددة ومعمولها في السياق الواحد:

قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّهُ يُخَيِّمُ الْمَوْتَنَ وَأَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾^(٢)

﴿وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَّارْتَبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾^(٣).

جاءت هذه الآية في سياق عرض مظاهر قدرة الله تعالى وحكمته الإلهية الموجبة لعبادته وحده دون سواه، فتحدثت عن أطوار خلق الإنسان وفنائه، وإحياء الأرض بعد موتها، وإخراج النبات والزرع منها، أما بقية الأمور المذكورة فهي لبيان إمكان البعث^(٤).

استخدم السياق القرآني المصدر المؤول من (أن) المشددة وما في حيزها في خمسة مواضع، جاء المصدر المؤول في كل موضع معطوفاً على المصدر الذي يسبقه، وسنحاول إضاءة دور المصدر المؤول في بعض منها:

ففي قوله تعالى: "ذلك بأن الله هو الحق".

(١) ينظر المصدر نفسه، ج٩، ص: ٢٧٥.

(٢) سورة الحج، الآية: ٦.

(٣) سورة الحج، الآية: ٧.

(٤) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج٦، ص: ٣٢٨، وينظر الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص: ١٧٨، وينظر ابن عاشور، التحرير

والتنوير، ج١٧، ص: ٢٠٤.

جاء المصدر المؤول من (أنّ) المشددة وما في حيزها جملة اسمية في موضع إخبار بحقيقة الله وأنه هو الثابت الموجود، فاستخدم السياق القرآني الجملة الاسمية التي تدل على الثبوت لتأكيد القطع والثبوت بحقيقته عز وجل.

وفي قوله تعالى: "وأنّه يحيي الموتى"

فاختيار الفعل المضارع، لأنه يفيد التجدد والحدوث أي أنه يجدد إحياء الموتى مرة أخرى يوم البعث، كما يحيي النطفة والأرض الميتة مرة بعد مرة، وهذا كله باعتبار تعلق القدرة^(١) والتأكيد عليها من خلال استخدام الحرف المصدرية (أنّ) المشددة.

وفي قوله تعالى: "وأنّ الساعة آتية لا ريب فيها"

يلحظ في هذه الآية أنّ السياق القرآني عندما استخدم المصدر المؤول من (أنّ) المشددة واسمها الاسم الظاهر، وخبرها كان يريد التأكيد على تحقيق علم الله بوقت الساعة، وذلك يتضمن تأكيد وقوعها، والتأكيد على ثبوت قدرة الله تعالى على كل شيء، وكان هذا بمثابة إخبار للمشركين؛ لأن يوم القيامة مُنزلٌ عندهم منزلة العدم لانتفاء إسناده إلى دليل.

ومما زاد المعنى تأكيداً صيغة (لا) النافية للجنس في (لا ريب) التي جاءت على سبيل التنصيص زيادة في التأكيد؛ لأن (لا) النافية للجنس في مقام النفي بمنزلة (أنّ) المشددة في مقام الإثبات، ولذلك حملت عليها في العمل^(٢).

هذا بالإضافة إلى الثبوت والدوام الذي أفادته الجملة الاسمية في كل من الآيات السابقة، فهي غير مرتبطة بزمن وغير متغيرة بل ثابتة، فيها دلالة على ثبات هذا اليوم وأنه سوف يأتي لا محالة لكن الزمن هو في علم الله عز وجل.

هذه المعاني جميعها لا يمكن أن يحتملها المصدر الصريح (إحياء) أو (إتيان) الذي يدل على الحدث مجرداً دون التنبيه على سائر لوازم الحدث كالزمن، والفاعل مثلاً.

(١) ينظر الألوسي، روح المعاني ج١٧، ص: ١٢.

(٢) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٧، ص: ٢٨.

المصدر المؤول من (أنّ) المشددة واسمها وخبرها الجملة الفعلية من الفعل الماضي:

وقد ورد هذا النمط في آيات القرآن الكريم، ومن شواهد هذه الصورة:

قال تعالى: ﴿وَأَيُّوبَ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ أَنِّي مَسَّنِيَ الضُّرُّ وَأَنْتَ أَرْحَمُ الرَّحِيمِينَ﴾ (٨٣) (١).

جاءت هذه الآية في معرض الحديث عن قصة سيدنا أيوب عليه السلام فبعد أن كان نبياً ذا ثروة واسعة، وعائلة سالحة، ابتلي بابتلاءات لحقت أمواله وأبناءه السبعة وبناته الثلاث في يوم واحد، ثم ابتلي بقروح أصابت جسده، وتلقّى ذلك كله بصبر وحكمة وهو يبتهل بالتمجيد والدعاء بكشف الضر عنه (٢).

وبالنظر في مضمون هذه الآية الكريمة يلاحظ أن الظرف (إذ) قد قيّد إبتاء أيوب -عليه السلام- رباطة القلب، وحكمة الصبر في وقت كان أجلى مظاهر علمه وحكمته كما أشارت إليه القصة، فصار أيوب مضرب المثل في الصبر (٣).

وقد استخدم في هذه الآية المصدر المؤول من (أنّ) المشددة واسمها الضمير، وخبرها الفعل الماضي (مَسَّنِيَ)، وبما أن المصدر المؤول يصاغ من لفظ الخبر، فإن الخبر فيه دلالة على الزمن الماضي، بخلاف المصدر الصريح فليس في صيغته ما يدل على تحديد الزمن (٤).

ومن هنا يلاحظ أن السياق القرآني عندما استخدم الخبر وهو الجملة الفعلية من الفعل الماضي، ربما كان يريد إثبات أنّ ما حدث لسيدنا أيوب أمر متغير فعبر فيها بالفعل؛ لأن الأفعال متغيرة فهي مرتبطة بزمن متغير، فعلى الرغم من اشتداد المرض والابتلاءات عليه إلا أنها ليست بالأمر الثابت، بدليل أن هذا الحال لم يدم، وذلك عندما دعا أيوب ربه، حيث سلك في دعائه من الأدب مع الله إذ جعل ما حلّ به من الضر كالمسّ الخفيف، ثم وصف ربّه بالرحمة تعريضاً بسؤاله، بطلب كشف الضر دون سؤاله، وذكر الضر بقصد التهويل وذلك لكثرة أنواعه بحيث يطول عدّها.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٨٣.

(٢) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٧، ص: ١٢ - ١٢٧، وينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن المجلد ٤، ص: ٣١٢٥.

(٣) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٧، ص: ١٢٧.

(٤) ينظر المبرد، المقتضب، ج٣، ص: ٢١٤، وينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج١، ص: ٩٢، وينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو:

ج٣، ص: ١٢٧.

ومن هنا جاء التعبير بالفعل الماضي؛ لأنه متغير تماماً كأحوال الإنسان والمرض والرزق فهي أمور ليست ثابتة على حال بل متغيرة؛ لأنها بيد الله سبحانه وتعالى الذي يُغَيِّر ولا يتغير فالمرض قد لا يدوم، وقد يزول وهذا ما حدث بدليل أن الاستجابة لهذه الدعوة العرضية إثر كلامه جاءت سريعة لقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَجَبْنَا لَهُ فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرِّ^١﴾، فالسين والتاء التي تفيد السرعة أظهرتا المبالغة في الإجابة، وقبلهما الفاء التي تفيد سرعة كشف الضر عنه، وما أصابه من ابتلاءات ليس فقط المرض، هذا بالإضافة إلى التعقيب في الشفاء وحصول الرزق مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا^٢﴾، فبعد الضيق لأبد من فرج الله، والمصدر الصريح (بإمساكي الضر) عاجز عن خدمة هذا المعنى لأن المصدر اسم، والاسم ثابت غير متغير كما أنه يخلو من الزمن.

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٨٤.

(٢) سورة الشرح، الآية: ٥.

الفصل الثالث

المصدر المؤول من (ما) المصدرية ومدخولها

المبحث الأول: أحكام (ما) المصدرية نحويًا :

- ١ - استعمالاتها، وخلاف العلماء في الحكم على اسميتها وحرفيتها.
- ٢ - مدخولها.
- ٣ - وجوه ورود (ما) المصدرية في القرآن الكريم، والمعاني الدلالية التي تؤدّيها.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (ما) المصدرية وما في حيزها ودلالاته السياقية في القرآن الكريم.

المبحث الأول

أحكام (ما) المصدرية نحويًا

المصدر المؤول من (ما والفعل):

المصدر المؤول من (ما والفعل) هو المصدر الذي يمكن تأويله من سبك (ما) المصدرية والفعل الذي يليها نحو قولك: (بلغني ما صنع زيد)، أي: (بلغني صنعُ زيدٍ)،^(١) وتختلف (ما) عن (أن) و(أنَّ) فهما حيثما وقعا يكونا حرفي مصدر، أما هي فلها معانٍ وإعرابات كثيرة، لكن ما يميّز (ما) المصدرية أنها لا تكون للنفي أو للشرط أو للاستفهام.

وإنما يُعرف أنَّ (ما) مع الفعل بمعنى المصدر بأنها لم تحتج إلى عائد يعود عليها من صلتها^(٢)، وإنما هي بمنزلة (أن) مع الفعل نحو: (بلغني أن خرج زيد) ونحوه؛ لأنها لا تحتاج إلى عائد يعود عليها من صلتها فهي مع الفعل بتأويل المصدر، بخلاف (ما) التي بمعنى (الذي) فهذه لا بد من عائد يعود عليها من صلتها، نحو قولك: (بلغني ما صنعت)، تريد: (الذي صنعته)، فتمَّ (هاء) ساقطة والتقدير: (بلغني ما صنعته).

أولاً: استعمالاتها:

(ما) هي الأداة الأكثر جدلاً بين النحاة والفقهاء، وربما كان السبب في ذلك بساطة حرفيها، وسهولة التكيّف بنطقهما ومرونتهما^(٣)، فقد ذكر الرماني (ت ٣٨٤) ^(٤) لـ (ما) عشرة أوجه: خمسة منها أسماء، وخمسة أحرف، وتابعه في ذلك الهروي^(٥) لكنه جعلها اثني عشر وجهاً، وهي لدى ابن هشام^(٦) تأتي على وجهين اسمية وحرفية ولكل منهما أقسام وأنواع واستعمالات قد نافقت عن

(١) ينظر الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ج ١، ص: ٩٩٣، وينظر المالقي، رصف المباني، ص: ٣١٠، وينظر الهروي، الأزهية، ص: ٧٥.

(٢) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ج ٨، ص: ١٤٣.

(٣) ينظر عباس، حسن، حروف المعاني بين الأصالة والحدأة، ص: ١١٣.

(٤) ينظر الرماني، علي بن عيسى (ت: ٣٨٤) (١٩٨٤)، منازل الحروف (تحقيق: إبراهيم السامرائي)، ص: ٣٥-٣٩، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

(٥) ينظر الهروي، الأزهية، ص: ٧٥.

(٦) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٣٣٣.

الخمسين، وقد علل المالقي^(١) هذا الاشتراك في اللفظ كونها تقع تارة اسمية وتارة حرفية، بحسب عود الضمير عليها، وعدم عوده، وقرينة الكلام.

وتأتي (ما) الحرفية على ثلاثة أقسام^(٢) أحدها (ما) المصدرية التي تُصيرُ الفعل بعدها في

تأويل المصدر وموضعه نحو قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ

عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾^(٣) أي: يعزُّ عليكم

مشقَّتكم.

إذا تأملنا التراكيب التي يرد فيها هذا العنصر اللغوي تبين لنا أنه صالح في لفظه لأن يحمل دلالات متنوعة نتيجةً لتنوع المعاني التي يحتملها في التركيب الواحد، لذا نجد أن كثيراً من النحاة يقرون بصلاحيته هذا العنصر ليكون موصولاً، أو نكرة موصوفة، أو حرفاً مصدرياً، وكل ذلك في تركيب واحد.

ونجد على الجانب الآخر من يثبت لها معنى الموصولية، وينفي عنها معنى المصدرية وحجتهم في ذلك الطبيعة الدلالية لـ (ما) في التراكيب.

وقد ذهب جمهور النحاة وعلى رأسهم سيبويه^(٤) إلى أنّ (ما) المصدرية حرف باتفاق، فعنده يستوي قولنا: (أعجبنى ما صنعت)، بقولنا: (أعجبنى أن قُمتَ)، ولا تحتاج في مثل هذا المثال إلى ضمير يعود إليها، لأنها في تلك الحالة حرف، والضمير لا يعود إلى حرف في أرجح الأقوال، ويؤيد ابن يعيش^(٥) هذا المذهب مستدلاً بقوله تعالى:

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾^(٦)، فبين أنها لو كانت اسماً للزم أن يكون

في الجملة بعدها ضمير، ولا ضمير منه، ولا يصح تقدير ضمير، لأن الفعل قد استوفي مفعوله.

(١) ينظر المالقي، رصف المباني، ص: ٣١٠.

(٢) ينظر المرادي، الجنى الداني، ص: ٣٢٢.

(٣) سورة التوبة، الآية: ١٢٨.

(٤) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص: ٣٦٧، وينظر المبرد، المقتضب، ج ٣، ص: ٢٠٠، وينظر الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب،

ج ١، ص: ٩٩٣، وينظر المالقي، رصف المباني، ص: ٣١٥، وينظر المرادي، الجنى الداني، ص: ٣٣٢، وينظر السيوطي، همع الهوامع،

ج ١، ص: ٢٨١.

(٥) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص: ١٤٢.

(٦) سورة البقرة، الآية: ٣.

ومن الملاحظ أنَّ ابن يعيش، قد ارتكز في تعليقه على دليل تركيبى محض يتمثل في وجود ضمير عائد على (ما) أو عدم وجوده.

وعلى النقيض تماماً ما ذهب إليه الأخفش^(١)، والسهيلي^(٢)، في أنَّ (ما) لا تكون إلا اسماً، فإن كانت معرفة فهي بمعنى (الذي) والفعل في صلتها، وإن كانت نكرة فهي في تقدير شيء، والفعل بعدها صفة، وفي كلا الحالتين لا بد من عائد يعود عنده إليها، ومن هنا فهو يجيز (أعجبنى ما صنعت) بتقدير: صنعته، ولا يجيز (أعجبنى ما قمت)؛ لأن الفعل غير متعدٍّ، فلا يصح تقدير ضمير فيه، ولا يجوز عنده (أعجبنى ما ضربت زيدا)، لأن الفعل قد استوفى مفعوله، فلا يصح تقدير ضمير مفعول آخر فيه.

وردَّ السهيلي على كل من زعم من النحويين أن (ما) تكون مع الفعل بمنزلة (أن) مع الفعل في تأويل مصدر قائلاً: "وليس كما ظنوه"^(٣) معللاً صحة ما ذهب إليه من كون (ما) اسماً مبهماً، ولا تقع على فعل خاص، بل تقع على جنس تختلف أنواعه، فلا يصح أن تقول: (يعجبنى ما جلست)، فهذا غثٌّ من الكلام لخروج (ما) عن الإبهام فالجلوس نوع خاص لا يتنوع من المعاني.

وقد اعتمد السهيلي في إنكار مصدرية (ما) على ضوابط دلالية، فحاول ردَّ التراكيب التي يُوحى ظاهرها بخصوصية الفعل إلى عمومها ففي قوله تعالى:

﴿ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾^(٤) يذكر أن المعصية تختلف أنواعها وهي

كقولك: (لأعاقبتك بما ضربت زيدا، وبما شتمت عمرواً)، حيث أوقعتها على الذنب، والذنب مختلف الأنواع، ودلَّ ذكر المعاقبة والمجازاة على ذلك، فكأنك قلت: (لأجزيتك بالذنب الذي هو ضرب زيد، أو شتم عمرو) والمجازاة على ذلك، فكأنك قلت: (لأجزيتك بالذنب الذي هو ضرب زيد، أو شتم عمرو) فـ (ما) على بابها غير خارجة عن إبهامها^(٥).

(١) هذا النقل أشار إليه محقق كتاب معاني القرآن عند ذكر مصنفاته في مقدمة المحقق، ص: ٢٢، ينظر الموزعي، مصابيح المغاني في حروف المعاني، هامش، ص: ٤٧٢.

(٢) ينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص: ١٤٥.

(٣) ينظر المصدر نفسه، الصفحة نفسها.

(٤) البقرة: الآية: ٦١.

(٥) ينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص: ١٤٤.

واستمر السهيلي ينكر مصدرية (ما) فإن اقترنت بحرف الجر ذهب إلى أنها كافة لهذا الحرف مهينة له للدخول على الفعل ففي قول الرسول- صلى الله عليه وسلم-: "صلُّوا كما رأيتموني أصلي"^(١)، يبين فيه فساد مذهب أكثر الناس ممن ظنَّ أنها بمعنى المصدر، لأن الفعل هذا خاص غير عام، ولكنها كافة للخافض مهينة لكاف التشبيه أن يقع بعدها الفعل^(٢).

وقدرَ ابن هشام^(٣) على ما ذهبوا إليه عندما تناول قوله تعالى:

﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾^(٤)، فيذكر أن (ما) في الآية ليست بمعنى (الذي) -كما ذكر

السهيلي- "لأن الذي سقاه لهم الغنم، وإنما الأجر على السقي الذي هو فعله، لا على الغنم، فإن ذهبت تقدر أجر السقي الذي سقيته لنا، فذلك تكلف لا محوج إليه".

ويظهر لنا من هذا القول أن جعل (ما) موصولة يُفصي إلى معنى يُخالف المراد من الآية، إذ يذهب الأجر إلى الغنم، لا إلى السقي الذي هو فعله، أو يفصي إلى تكلف بعيد لا حاجة إليه إذ يمكننا حملها على معنى قريب ظاهر من تفسير (ما) وما بعدها بالمصدر وتقديرها: (ليجزيك أجر السقي).

وردَّ ابن قيم الجوزية على السهيلي، حيث ذكر أنه "لا يشترط في كونها مصدرية ما ذكر من الإبهام، بل تقع على المصدر الذي لا تختلف أنواعه، بل هو نوع واحد" معتمداً في ردّه هذا على طبيعة العنصر اللغوي الذي يسبق (ما) قائلاً: "ولو أنك قلت في الموضع الذي منعه، (هذا بما جلست) و(هذا بما نطقت) كان حسناً غير غثّ، ولا مستكره، وهو المصدر بعينه، فلم يكن الكلام غثاً بخصوص المصدر وإنما هو بخصوص التركيب"^(٥).

ومن الملاحظ في ردّ ابن قيم الجوزية أنه اعتمد على ضوابط تركيبية، خرج من خلالها بإمكانية ورود (ما) المصدرية سواء دخلت على فعل متعدد الأنواع، أو كان دالاً على حدث واحد معين، ولكن قيدها بضابط، وهو أن يسبقها عنصر من العناصر الجارة، فتكون هي والفعل بعدها عبارة عن حالة مسببة لما قبلها.

(١) ينظر البخاري، أبو عبدالله محمد بن اسماعيل (ت: ٢٥٦) (٢٠٠٢)، صحيح البخاري، ط ١، رقم ٦٣١، ص: ١٥٩ (كتاب الآذان)، دار ابن كثير، دمشق.

(٢) ينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص: ١٤٤.

(٣) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج ١، ص: ٣٣٣.

(٤) سورة القصص، الآية: ٢٥.

(٥) ينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج ١، ص: ٢٥١، وينظر عزيمة، محمد عبد الخالق (٢٠٠٤)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج ٣، ص: ٢٠، دار الحديث، القاهرة.

واستدل ابن قيم على أنَّ الغثاة التي استشعرها السهيلي لم تكن بخصوص تفسير (ما) بالمصدرية، بدليل أننا لو أبدلنا (الذي) بـ (ما) في المواطن التي استكرهها لشعرنا بالغثاة نفسها: "وأنت لو قلت: (يعجبني الذي يجلس) لكان غثاً في المقال"^(١).

ثانياً: مدخولها:

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّ (ما) المستعملة حرفاً مصدرياً تدخل على فعل متصرف غير أمر، تتأول معه بالمصدر، وهذا الضابط قد أوجبه نحائنا القدامى، لأن الذي لا يتصرف لا مصدر له، حتى يؤول الفعل مع الحرف به^(٢).

ويغلب أن يكون ماضي اللفظ مثبتاً، ويقال أن يكون مضارعاً، ونص الرضي على أنه لا يكون أمراً باتفاق^(٣).

أما اتصالها بالأسماء فهو أمر من الندرة بمكان، وقد مثل لذلك ابن يعيش بقوله: (يعجبني ما أنت صانع)، أي: صنعيك^(٤).

وجوز السيرافي (ت: ٣٦٨)، والأعلم (ت: ٤٤٦)، وابن خروف (ت: ٦٠٩)^(٥)، وابن يعيش (ت: ٦٤٣)^(٦)، وابن مالك (ت: ٦٧٢)^(٧)، والرضي (ت: ٦٨٦)^(٨)، وصلها بالجملة الأسمية كقول الشاعر:

كما دماؤكم تشفي من الكلبِ أحلامكم السقام الجهل شافية^(٩)

وذهب بعض الباحثين المحدثين^(١٠) إلى وضع ضوابط محددة ينبغي توفرها في كلا الفعلين- السابق عليها وهو الذي تشكل معه العلاقة الإسنادية، والتالي لها الذي تؤول معه بالمصدر.

(١) ينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج ١، ص: ٢٥٢.

(٢) ينظر الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص: ٣٨٦.

(٣) ينظر المصدر نفسه ج ٢، ص: ٣٨٦.

(٤) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص: ١٤٣.

(٥) وينظر السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص: ٢٨١، وينظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، ص: ١٦٨.

(٦) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٨، ص: ١٠٨.

(٧) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل، ص: ٣٨.

(٨) ينظر الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص: ٣٥٩.

(٩) البيت للكميّ بن زيد الأسدي، وهو من شواهد السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص: ٢٨١.

(١٠) ينظر الجندي، طه، المصدر المؤول، بحث في التركيب والدلالة، ص: ٥٧.

وعن الفعل الذي تتأول معه بالمصدر ذهب الجندي إلى أنه يجب أن يكون من حقل الأفعال الدالة على العموم، لا الخصوص موافقاً في ذلك السهيلي ومعللاً ذلك بأن (ما) اسم مبهم، لا يصح وقوعه إلا على جنس تختلف أنواعه وساق لتوضيح ذلك المثالين :

يعجبني ما صنعت

ويعجبني ما جلست

فقد يبدو أن الجملتين متوافقتان في البنية السطحية من حيث عدد العناصر وترتيبها لكن الجملة الأولى جملة نحوية أصولية مقبولة من حيث المبنى والمعنى، على عكس الجملة الثانية فهي جملة غير نحوية وغير أصولية، فالفعل الذي ركبت معه (ما) من زمرة الأفعال ذات الدلالة الخاصة أحادية الجانب التي لا تحتل التنوع في المعاني، أما الفعل في الجملة الأولى فيدل على معانٍ متعددة تناسب الإبهام الذي وضعت له (ما). وخرج بعد هذا التوضيح بقاعدة ملخصها أنّ (ما) تقع مع مدخولها في موقع الفاعل إذا كان الفعل الذي تتأول معه بالمصدر من الأفعال ذات الدلالة المتنوعة التي تضيف على التركيب نوعاً من الإبهام الذي يتناسب مع الأصل اللغوي لـ (ما) المصدرية.

أما فيما يخص مدخول (ما) المصدرية، فإن نظرنا إلى تلك الأفعال نجد أنها لا توجد بصورة عشوائية، إذ يتبين أن هذه الأفعال تنتمي إلى الأفعال الانفعالية كتلك التي تدل على الغضب والفرح، والحزن، والرضا والإعجاب، أما الأفعال التي تدل على العمل والفعل فلا مجال لها هنا ولتوضيح ذلك ساق لنا هذين المثالين:

يغضبني ما فعل الشرطي بالبريء

يضر بني ما فعل الشرطي بالبريء

فالجملة الأولى جملة أصولية مقبولة للمستمع، على عكس الجملة الثانية فهي غير أصولية وغير مقبولة فالفعل فيها لا يتفق دلاليّاً مع العناصر المصدرية التي تكون في موقع الفاعل^(١).

(١) ينظر الجندي، طه، المصدر المؤول بحث في التركيب والدلالة، ص: ٥٨.

ثالثاً: وجوه ورود (ما) المصدرية في القرآن الكريم، والمعاني الدلالية التي تؤديها:

إن الناظر في وجوه استعمال (ما) في مصنفات اللغويين والنحاة يرى أن العرب قد تصرفت في وجوه استعمال (ما) تصرفاً قلماً حظيت بمثله كلمة في الاستعمال اللغوي، والتركيب النحوي، والأداء الوظيفي، فجدتها ترد في قسم من التعبيرات، ويحتمل الكلام فيها معاني عدة، إحدى هذه المعاني أنها تقوم بوظيفة التعبير عن المعنى المصدرية مع الفعل وتكوّن معه ما يسمى (بالمصدر المؤول) وهي على ضربين: زمانية أو (وقتيّة) وغير زمانية أو (غير وقتية)^(١).

أما (ما) المصدرية الزمانية أو الوقتية أو الظرفية، فهذه عرّفها الزركشي^(٢) قائلاً: "هي التي تقدر بمصدر نائب عن ظرف الزمان نحو قوله تعالى:

﴿ خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ ﴾^(٣).

أي: مدة دوام السماوات والأرض.

وتنفرد (ما) في نيابتها عن ظرف الزمان عن سائر الأحرف المصدرية، بينما يزعم الزمخشري^(٤) أنّ (أن) المصدرية تشاركها في هذا المعنى.

وقد تنوب (ما) عن ظرف الزمان دون أن يكون صلتها الفعل دام نحو

قوله تعالى: ﴿ فَأَنْقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٥)

لأن سياق الآية دلّ على معنى الوقت ف (ما) هذه تفيد التوقيت، ومع (ما دام) تفيد زمن دوام الوقت^(٦)، وزمن دوام الفعل.

(١) ينظر المرادي، الجنى الداني، ص: ٣٢٢.

(٢) ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن ج٤، ص: ٤٣٣.

(٣) سورة هود، الآية: ١٠٧.

(٤) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج١، ص: ٤٨٨، وينظر المرادي، الجنى الداني، ص: ٣٢٢.

(٥) سورة التغابن، الآية ١٦.

(٦) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج١، ص: ٢٢٨.

ومما يدل على أن (ما) مع ما بعدها تدل على الزمان أنها لا تقع في بداية الكلام، بل لابد أن يتقدمها مظروفاً^(١).

وتؤدي (ما) المصدرية الظرفية معنى الاستقبال وذلك عندما تكون صلتها فعلاً ماضياً مثبتاً، أو مضارعاً منفياً ب (لم)، ويندر أن يكون مضارعاً مثبتاً^(٢). وينقلب الماضي إلى الاستقبال بدخول (إن) الشرطية، وبدخول (ما) المصدرية الظرفية، لتضمنها معنى (إن) الشرطية، وقد يبقى معها على مضيئه^(٣)، فقد ذكر ابن هشام أن " (ما) المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى"^(٤)، بينما ينفي سيبويه^(٥) معنى الشرط عنها معللاً ذلك بقول للخليل حينما سُئل عن "ما تدوم لي أدوم لك"، فقد ذكر أنها تخلو من معنى الجزاء، وأن (ما) و (دمت) بمنزلة الدوام، لأن الفعل صلة لـ (ما) فصار بمنزلة (الذي)، وهو بصلة كالمصدر، ويقع على الحين وكأنه قال: (أدوم لك دوامك لي)، ومما يدل على أن الجزاء لا يكون ها هنا أنك لا تستطيع أن تستقهم بما تدوم على هذا الحد.

أما (ما) المصدرية (غير الزمانية)، فهي التي تقدّر مع صلتها بمصدر، ولا يحسن تقدير الوقت قبلها، نحو: (يعجبني ما صنعت): أي: صنيعك، ونحو قوله تعالى:

﴿ حَتَّىٰ إِذَا صَاقَتْ عَلَيْهِمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ وَصَاقَتْ عَلَيْهِمْ أَنفُسُهُمْ ﴾^(٦).

وينفي محمد عبد الخالق عضيمة^(٧) مجيء صلة (ما) المصدرية فعلاً منفياً في القرآن الكريم وقد ترد موصولة بالفعل المبني للمجهول في مواضع متعددة من القرآن الكريم، وقد يقدر المصدر المؤول من (ما) والفعل باسم المفعول وهي قضية خلافية بين النحويين.

(١) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل ج٧، ص: ١١١، وينظر السيوطي، همع الهوامع ج١، ص: ٢٨٢، وينظر الأشموني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن (ت: ٩٠٠) (١٩٥٥)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد)، ط١، ج١، ص: ٢٢٨ - ٢٢٩، دار الكتاب العربي، بيروت.

(٢) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل: ص: ٣٧، ٣٨، وينظر الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص: ٣٥٩، وينظر عضيمة، محمد عبد الخالق دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج٣، ص: ٧.

(٣) ينظر الرضي، شرح الكافية، ج٢، ص: ٢٠٩.

(٤) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص: ١١٧.

(٥) ينظر سيبويه، الكتاب، ج٣، ص: ٩٠٢، وينظر الدراويشي، محمود أبو كتنة، المماءات في مصنفات اللغويين والنحاة، ص: ٩٨.

(٦) سورة التوبة: الآية: ٢٥.

(٧) ينظر عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات في أسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج٣، ص: ٦.

وتفيد (ما) المصدرية إذا دخلت على الفعل المضارع معنى الحال نحو قوله تعالى:

﴿ عَلِمَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُصِفُونَ ﴾ ^(١) وقوله تعالى: ﴿ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ ﴾ ^(٢).

ففيها كلها معنى الحال.

وفي قوله تعالى: ﴿ قَالَ لَهُ مُوسَىٰ هَلْ أَتَيْكَ عَلَىٰ أَنْ تَعْلَمَ مِمَّا عَلَّمْتَ رُشْدًا ﴾ ^(٣)،

أي: شريطة أن تعلمني فالتعليم في المستقبل، أما إذا حلت (ما) مكان (أن) أي: (على ما تعلمني) فالمقصود به هنا الحال.

وتأتي (ما) محتملة للمصدرية والموصولة في آيات كثيرة جداً، وقد أشار النحاة والمفسرون إلى كثير منها، على أن منهم من كان يقتصر على ذكر معنى الموصولة، أو المصدرية، لكنها في قسم من التعبيرات كان يحتمل الكلام معها المعنيين نحو قوله تعالى: ﴿ وَقَالُوا يَا أَيُّهَا السَّاحِرُ ادْعُ

لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ عِنْدَكَ إِنَّا لَمُهْتَدُونَ ﴾ ^(٤)، فالمعنى يحتمل (ادع ربك بعهده عندك)،

ويحتمل (بالذي عهده عندك).

ويؤدي المصدر المؤول من (ما) وما في خيرها معنى مخصوصاً ^(٥)، وهو من الفروق الرئيسية بين استعمال (ما) المصدرية و(أن) المصدرية التي تأتي لإرادة الحدث، ولتوضيح ذلك ففي قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا

فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ^(٦)، فالمصدر المؤول من (ما)

و(قضيت) يؤول بـ قضائك أي: لا يجدوا في أنفسهم حرجاً من قضائك.

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠٠.

(٢) سورة الأنعام، الآية: ١١٢.

(٣) سورة الكهف، الآية: ٦٦.

(٤) سورة الزخرف، الآية: ٤٩.

(٥) ينظر السامرائي، فاضل، ج ٣، ص: ١٣٨.

(٦) سورة النساء، الآية: ٦٥.

ويذكر فاضل السامرائي^(١) بأنه لا يحسن وضع (أن) مكان (ما) أي: (من أن قضيت) لأن المعنى سيكون: عليهم ألا يجدوا في أنفسهم حرجاً من كونك تقضي أو من مبدأ أنك تقضي، وليس هو المقصود، لأنه ليس في أنفسهم حرج من ذلك، أي: لا من مجرد أنه يقضي، بل المقصود أن عليهم أن يرضوا بما يقضي ولو كان لا يوافق هواهم ورغبتهم، فيكون مصدر (ما) مخصوصاً.

ومن المعاني التي تؤديها (ما) المصدرية التعليل^(٢)، ولكن لا بد أن يسبقها حرف يفيد التعليل بخلاف (أن) المصدرية التي تقوم مقام حرف التعليل مع الأفعال الماضية، ووردت (ما) للتعليل في قوله تعالى: ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾^(٣)، وقوله:

﴿إِنِّي جَزَيْتَهُمُ الْيَوْمَ بِمَا صَبَرُوا أَنَّهُمْ هُمُ الْفَآئِرُونَ﴾^(٤). فالباء في الآية سببية، و(ما)

مصدرية أي بسبب نسيانهم يوم الحساب.

(١) ينظر السامرائي، فاضل، ج٣، ص: ١٣٩.

(٢) ينظر المرجع نفسه، ج٣، ص: ١٤٠.

(٣) سورة ص: الآية: ٢٦.

(٤) سورة المؤمنون: الآية: ١١١.

المبحث الثاني

دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (ما) المصدرية

وما في حيزها ودلالاته السياقية في القرآن الكريم

ورد المصدر المؤول من (ما) المصدرية ومدخولها في القرآن الكريم بصور متعددة، وبنسبة كبيرة مقارنة بالحروف المصدرية الأخرى، حيث وردت فيه إحدى وتسعين ومائتي مرة^(١)، ومجال التطبيق في هذا المبحث يكمن في رصد مواضع المصدر المؤول الواردة في القرآن مع بيان الأنماط المختلفة التي وردت عليها، وسنحاول في هذا المبحث التطبيقي أن نتعرض لأشكال المصدر المؤول وما أدته (ما) من دلالات، مع تتبع الخصوصيات التركيبية لها. ولكي يتسنى لنا تتبع بعض أشكال (ما) المصدرية في القرآن الكريم لرصد دلالاتها التي أفادتها، سنقسمها على شكل أنماط وفق الشكل الذي وردت عليه:

المصدر المؤول من (ما) المصدرية مسبوقة ب(بعد، بين):

يأتي اتصال (ما) بهذه الكلمات علامة شكلية على ظاهرتين وهما^(٢):
الأولى: خاصة بالحالة الإعرابية، ويتجلى ذلك في أن الاسم المفرد الواقع بعدها تكون مضافة إليه مجروراً، وتتحول من إضافتها إلى المفرد إلى إضافتها إلى الجمل.
الثانية: تتعلق بالسلوك التركيبي للعبارة، والصورة النمطية لتأليفها، ويتجلى ذلك في صلاحية إضافة هذه الأسماء إلى الجمل الفعلية بعد أن كان مجيء الفعل بعدها غير جائز قبل اتصالها ب (ما) ويمكن التطبيق على ذلك بالمثل الآتي:

قال تعالى: ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ

ذَلِكَ فَقَالُوا أَرَنَا اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْهُمُ الصَّعِقَةُ بِظُلْمِهِمْ ثُمَّ اتَّخَذُوا الْعِجْلَ مِن بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ

(١) ينظر الوحيدي، محمد عبد المجيد، المصدر في القرآن الكريم، ص: ٢١٩.

(٢) ينظر الشاذلي، أبو السعود حسنين (١٩٨٩)، الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، ط ١، ص: ١٢٦، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.

فَعَفَوْنَا عَنْ ذَلِكَ ۖ وَءَاتَيْنَا مُوسَىٰ سُلْطَانًا مُّبِينًا ﴿١٥٣﴾ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمُ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا

وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴿١٥٤﴾ ﴿١﴾

نزلت هذه الآية للتخفيف عن الرسول - صلى الله عليه وسلم - من خلال تصوير صفحة تاريخهم مع نبيهم موسى - عليه السلام - وزعمهم أنهم يؤمنون به، ويرفضون تصديق من جاء بعده من الرسل، فجاءت لتذكر بالطباع التي جُبلَ عليها اليهود منذ القدم، فعلى الرغم من الآيات التي أظهرها الله على يد موسى - عليه السلام - إلا أنها لم توجه وجدانهم إلى الطمأنينة والاستسلام، فإذا هم يطلبون من موسى رؤية الله - عياناً - ومنشأ هذا المطلب، إنما هو الكبر والتعنت الناجم عن نفسية وقلب يرفض الاستعداد إلى الإيمان^(٢).

وبالنظر في مضمون هذا التركيب (من بعد ما جاءتهم البينات)، يمكن ملاحظة أنَّ المقصود من النص هو تنبيه الناس إلى المنزقات الكثيرة التي انزلق بها بنو إسرائيل، فالمسلمون بعدهم يمكن أن ينزلقوا في المنزقات نفسها في المستقبل، لأن معظم الأمراض التي أصابت بني إسرائيل هي في الحقيقة متفشية في عالم المسلمين، وهذا المعنى يناسبه المصدر المؤول من (ما) المصدرية الظرفية، والفعل الماضي المثبت الذي فيه دلالة على الاستقبال^(٣).

هذا بالإضافة إلى أنَّ هدايتهم هذه مطلوبة في المستقبل وفي كل زمان، فكان لأبَد من تذكيرهم بالمعجزات التي أظهرها الله لفرعون من العصا، واليد البيضاء، وقلق البحر وغيرها التي ساقها في مشهد حسي كامل يُشعر السامع أو القارئ بالحدث وكأنه أمامه، وهذه عادة الأسلوب القرآني في رسم الصور وعرض المشاهد في أدق مظاهر التناسق الفني لأخذ الحكمة والعبرة، وهذه الحركة التي نشعر بها يناسبها الفعل الماضي لما في الفعل من دلالة واضحة على الاستمرار والحركة وفيه معنى الحدث والتجدد لأن تعنتهم وكبرهم هذا حدث في الماضي ويمكن أن يحدث في المستقبل، والمصدر الصريح (مجيء البينات) عاجز عن خدمة هذا المعنى لأنه يبعث على الجمود لكونه مجرداً من الزمن.

(١) سورة النساء، الآية: ١٥٣-١٥٤.

(٢) ينظر الألويسي، روح المعاني، ج٦، ص: ٧، وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٦، ص: ١٣، وينظر أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج٣، ص: ٤٠٢، وينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن، المجلد ١، ص: ٧٩٩.

(٣) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج٣، ص: ٢٧٥.

المصدر المؤول من (ما) المصدرية الظرفية في (كلما) وصلتها الجملة الماضوية:

قال تعالى: ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْدِعُهم فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ۗ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ ﴿١٩﴾ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ ۖ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَّشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا ۗ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ عَلِيُّ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾ ۝ (١).

تتضمن هذه الآية صورة عجيبة منطبقة على حال المنافقين، وهي صورة المطر الغزير في ظلمات الليل مصحوباً برعد قاصف وبرق خاطف للأبصار، لم يجدوا منه مفراً ولا مهرباً؛ لأن الله محيط بهم هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن البرق لشدته وسرعته يكاد يخطف الأبصار فجاء القرآن الكريم على ذكر الظلمات للدلالة على الكفر، والصواعق للدلالة على الوعيد، وذكر البرق في قوة الإضاءة للدلالة على الحجج والبيانات، فجاءت هذه الآية تعبيراً عما يحصل للمنافقين من الشك في صحة اعتقادهم بمشي الساري في ظلمة الليل^(٢).

يلحظ في هذه الآية استخدام المصدر المؤول من (كلما) والفعل (أضاء) في موضع استئناف ثالث^(٣)، وفي ذلك حكمة عن الإتيان بالمصدر الصريح (كل وقت إضاءة) إذ إنَّ من المعاني التي يخرج إليها استخدام (كلما) هو التكرار والاستمرار، فهم مبتلون باستمرار تجدد خطف الأبصار، لدلالة الفعل المضارع (يخطف) على الاستمرار والتجدد "فهم مشغولون بفعل ما يحتاج الإبصار ساعة فساعة وإلا لغطوها كما سدوا الأذان"^(٤).

ومن خلال النظر في مضمون هذه الآية يلاحظ أن التركيب (ما والفعل) قد وضع في موضع لا يصح غيره مكانه، فهو مشهد عجيب، حافل بالحركة، مشوب بالاضطراب، فيه تيه وضلال، وفيه هول ورعب، وفيه فزع وحيرة، وفيه أضواء وأصوات، إن هذه الحركة التي تغمر المشهد كله لا يناسبها إلا فعل يدل على الحركة، نشعر بهذه الحركة من خلال المطر الهائل، إلى الظلمات والرعد والبرق، والى الحائرين المفزوعين منه، بالإضافة إلى الخطوات المروعة الوجلة التي تمشي عند إضاءة البرق، وتقف عند ما يخيم الظلام وقد ذهب سيد قطب^(٥) إلى أن هذا المشهد الحسي إنما يرمز لحالة نفسية عن طريق التأثير الإيحائي، حركة التيه والاضطراب والقلق

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩-٢٠.

(٢) ينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكتاب العلي الكبير، ج ١، ص: ٣١، وينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج ١، ص: ١٧٩.

(٣) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج ١، ص: ١٧٥، وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١، ص: ٣١٩.

(٤) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج ١، ص: ١٧٥.

(٥) ينظر قطب، سيد (٢٠٠٢)، التصوير الفني في القرآن الكريم، ط ١٦، ص: ٧١، دار الشروق، القاهرة.

والأرجحة التي يعيش فيها أولئك المنافقون، بين ما يقولونه لحظة، ثم يرجعون عنه فجأة بين لقائهم بالمؤمنين وعودتهم للشياطين، يجسم فيه صورة شعورية، وهو طرف من طريقة القرآن العجيبة في تجسيم أحوال النفوس وكأنها مشهد محسوس، وهي إحدى أساليب القرآن حيث يرتقي بالصورة التي يرسمها فيمنحها الحياة الشاخصة، أو الحركة المتجددة وهي حركة الساري في ظلمات الليل، فهي حركة حية بما تنبض به الحياة الظاهرة للعيان وقد أشار سيّد قطب^(١) إلى نوع هذه الحركة التي يسميها (التخييل الحسي) وهي التي سار عليها التصوير في هذه الآية لبث الحياة في شتى الصور.

واستخدام السياق القرآني (ما) المصدرية والفعل لدلالته على الاستمرار والتجدد فهي تتناسب مع الحالة التي وضع الإنسان فيها، فهي عبارة عن مدّ وجزّر، وفيها تجدد واستمرارية في كل زمن فهذا الوضع غير مقصور على الزمن في هذه الآية، فالجملة الفعلية دلّت على إحداث هذا الحدث في الماضي، وأراد به الحال الذي هو من المعاني التي يخرج إليها المصدر المؤول من (ما والفعل الماضي)^(٢). فهي تدل على تجدد سابق وحاضر لوحظت في مشيئهم تارة، وفي توقفهم تارة أخرى، وهذه المعاني يعجز المصدر الصريح عن الإتيان بها.

هذا بالإضافة إلى الإطالة في المصدر المؤول التي توحى بضخامة الدور الذي كان يقوم به المنافقون، ومدى القلق والاضطراب، كما تُوحى بضخامة الدور الذي يمكن أن يقوم به المنافقون في كل وقت داخل صفوف المسلمين.

ولك أن ترى في هذه الآية تفنّن القرآن الكريم في البلاغة، وطرائق الحقيقة والمجاز حيث استعملت (كلما) مع الإضاءة، و (كلما) تحتمل التكرار فربما استعملت معها لتدل على كثرة إضاءات ربّ العالمين على عباده، فأنه تعالى يحب أن يفتح أوسع أبواب رحمته على الإنسان لإعطائه فرصة أكبر للتوبة فيرجع ويتعظ، واستخدم (إذا) مع (أظلم) دون استعمال (كلما) وهي من المسائل التي تناولها النحويون والأصوليون^(٣).

ويبدو لنا أنّ عدم استخدام السياق القرآني (كلما) التي تفيد التكرار معه؛ لأن الله رحيم بعباده، فاستخدم (إذا) وكأنها لحظة شرطية اقتصرت على زمن هذه اللحظة وكأن الموقف لحظي لا يتكرر، كي يُشعره الله بذنبه أو هي من باب التنديد والتحذير وهي كذلك من باب رحمته بعباده.

(١) ينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن الكريم، المجلد ١، ص: ٤٦.

(٢) ينظر السامرائي، فاضل، ج ٣، ص: ٢٧٣، ٢٧٧.

(٣) ينظر السمين الحلي، الدر المصون ج ١، ص: ١٧٩، وينظر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص: ٢٢٠ وينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج ١،

المصدر المؤول من (ما) المصدرية وما في حيزها بعد حرف الجر (الباء):

وقعت (ما) بعد حرف الجر (الباء) في القرآن الكريم، ويمكننا ملاحظة تواتر دخول (ما) المصدرية على فعل متعدد الأنواع، أو كان دالاً على حدث واحد معين، والضابط التركيبي هو أن يسبقها عنصر من العناصر الجارة، وتكون هي والفعل بعدها عبارة عن حالة مسببة لما قبلها، وإضاءة دور المصدر المؤول من (بما والفعل) فإننا سنحلل الآية الآتية:

قال تعالى: ﴿سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ﴾ (١).

نزلت هذه الآية في سياق تثبيت قلوب المسلمين، وتبشيرهم بإلقاء الرعب في قلوب أعدائهم، وهنا يرددهم السياق إلى مصداق وعد الله هذا في غزوة أحد، فلم ينقلب النصر إلى هزيمة للمسلمين إلا حين خالفوا أمر النبي صلى الله عليه وسلم - وضعفت النفوس أمام إغراء الغنائم، وهنا يعود بنا السياق إلى صميم المعركة، ومشاهداتها، ومواقفها، وأحداثها في حيوية عجيبة أراد منها التركيز على فكرة جوهرية، وهي أن وعد الله بالنصر قائم، لكن المهم أن توجد حقيقة الإيمان في قلوب المؤمنين، وحقيقة اليقين والثقة المطلقة بولاية الله، فقد ذكر أنّ أبا سفيان وأصحابه قد هموا بالرجوع بعد أحد لاستئصال المسلمين فألقى الله الرعب في قلوبهم حتى انقلبوا خائبين عقوبة على شركهم (٢).

يأتي التعبير القرآني بالمصدر المؤول من (بما)، والفعل الماضي (أشركوا) ليرسم مشهداً كاملاً لمسرح المعركة، وتداول النصر والهزيمة، مشهداً لا يترك حركة في الميدان، وكأن العبارات شريط مصور يمر بالبصر، ويحمل في كل حركة صوراً جديدة نابضة، وهذا ما لا يتحمله المصدر الصريح الذي يبعث على الجمود، وإنه ليتعین من استخدام الفعل الماضي

(١) سورة آل عمران، الآية: ١٥١.

(٢) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٤، ص: ١٢٣، وينظر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص: ٦٣٩ وينظر الألوسي، روح المعاني، ج ٤، ص: ٨٨، وينظر أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط ج ٣، ص: ٨٣، وينظر الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠)، التبيان في تفسير القرآن (تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي)، ج ٣، ص: ١٦، دار إحياء التراث العربي، بيروت، وينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن، المجلد ١، ص: ٤٩١.

(أشركوا) مسبوقاً (بما) المصدرية أن يكون هذا الرعب نازلاً في قلوبهم من قبل هذه الواقعة. فقد ذكر ابن عاشور أنه على الرغم من مجيء الفعل (سنلقي) في المستقبل، إلا أن هذه الصفات تستكن في النفوس حتى يدعو داعي ظهورها، فالرعب والشجاعة صفتان لا تظهران إلا عند القتال، وتقويان وتضعفان، فالشجاع تزيد شجاعته بتكرار الانتصار، وقد ينزوي قليلاً إذا انهزم ثم تعود له صفته سرعى، وكذلك الرعب والجبن قد يضعف عند حصول بارقة انتصار، فالمشركون لما انهزموا بادئ الأمر يوم أحد، قُلت عزيمتهم، ثم لما ابتلى الله المؤمنين بالهزيمة رجع لهم شيء من الشجاعة، ولكنهم بعد انصرافهم عاودتهم صفاتهم، لذلك جاء التعبير بالفعل المضارع (سنلقي) من باب إعادة الصفة إلى النفوس^(١).

ومن هنا يلحظ أنّ السياق القرآني عندما تناول المصدر المؤول من (ما) المصدرية والفعل (أشركوا)، كان يريد معنى الاختصاص^(٢) في مصدر (ما)، وليس لإرادة مجرد الحدث فالمقصود به شرك مخصوص، وهو الذي حدث أعقاب غزوة أحد ففي الآية دخلت (ما) على فعل أحادي الدلالة مثل الإشراف بالله والضابط لذلك أنها سبقت بحرف الجر الباء، فلو قال مثلاً: (بأن أشركوا) لاحتمل المعنى أنه ألقى الرعب لكونهم أشركوا أي: لمجرد حصول الشرك، وليس هو المقصود.

المصدر المؤول من (كان) بعد (ما) المصدرية مسبوقاً بالباء:

قال تعالى: ﴿ وَمِنْهُمْ مَّنْ عَاهَدَ اللَّهَ لَئِنِ آتَيْنَا مِنْ فَضْلِهِ لَنُصَدِّقَنَّهُ وَلَنُكُونَنَّ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (٧٥) فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخِلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ ﴿٧٦﴾ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴿٧٧﴾ ﴿٣﴾

نزلت هذه الآية في أحد المنافقين وهو (ثعلبة بن حاطب) الذي سأل رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أن يدعو له بسعة الرزق، فدعا له، فأثراه الله ثراءً كبيراً، فلما جاء المصدقون ليعطي زكاة أنعامه امتنع من ذلك، ثم ندم، فجاء بصدقته، فأبى رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أن يقبلها منه، وذكر أنه تاب ولكن لم تقبل صدقته في

(١) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٤، ص: ١٢٣.

(٢) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ٣، ص: ١٣٨.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٧٥-٧٧.

زمن النبي - عليه الصلاة والسلام- ولا في زمن الخلفاء الثلاثة بعده عقوبة له وإظهاراً للاستغناء عنه حتى مات في خلافة عثمان^(١).

وقد جاءت (كان) بعد (ما) في القرآن الكريم، ومن العلماء من ذهب إلى أن (كان) الناقصة لا يسبك منها ومما في حيزها مصدراً مؤولاً، فقد ذهب أبو البقاء العكبري^(٢) إلى أن صلة (ما) الفعل الواقع خبراً (لكان) في قوله تعالى:

﴿يَمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾^(٣)، وليست (كان) صلتها، لأنها ناقصة، ولا يستعمل

منها مصدر".

ورد أبو حيان^(٤) مذهب من زعم أن (كان) الناقصة لا مصدر لها، معللاً ذلك بأنه مذهب أبو علي الفارسي، وأنه أكثر في كتاب سيبويه المجيء بمصدر (كان) الناقصة.

وقد خصَّ محمد عبد الخالق عضيمة (كان) بعد (ما) بحديث، ذكر فيه الحالات التي يتعيَّن فيها مجيء (ما) للمصدرية سنذكرها بعجالة^(٥):

- أ- إذا كان الفعل الواقع خبراً (لكان) لازماً تعيَّنت (ما) للمصدرية.
- ب- إذا كان الفعل الواقع خبراً (لكان) متعدِّياً وأخذ مفعوله تعيَّنت (ما) للمصدرية.
- ج- إذا ذكر في الفعل الواقع خبراً لكان عائداً على (ما) تعيَّنت أن تكون اسماً موصولاً.
- د- إذا كان في خبر (كان) فعل متعدِّ ولم يتصل به ضمير يعود على (ما) ولم يأخذ مفعول كانت (ما) محتملة للمصدرية وللموصولية.

(١) ينظر الألويسي، روح المعاني ج ١، ص: ١٤٥، وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١، ص: ٢٧٣.

(٢) ينظر العكبري، أبو البقاء (ت: ٦١٦) (١٩٧٦)، التبيان في إعراب القرآن (تحقيق علي محمد الجاوي)، ج ١، ص: ٢٧، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠.

(٤) ينظر أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص: ٦٠.

(٥) ينظر عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج ٣، ص: ٤٩.

وقد تكرر استخدام السياق القرآني للمصدر المؤول من (ما) وما في حيزها في موضعين من هذه الآية الموضع الأول: (بما اخلفوا)، والموضع الثاني (بما كانوا يكذبون)، وقد جمع بين صيغتي الماضي والمضارع فيها للإيذان بالاستمرار، أي: بسبب إخلافهم وعدمهم الله تعالى من التصديق والصلاح، وبسبب كونهم مستمرين على الكذب في جميع المقالات التي من جملتها وعدمهم المذكور^(١).

وقد عبّر السياق القرآني عن كذبهم بصيغة (كانوا يكذبون) لدلالة (كان) على أن الكذب كائن فيهم ومتمكّن منهم، ودلالة الفعل المضارع على تجدده وتكرره^(٢)، وهذه المعاني لم تكن لتفهم لو كان المصدر الصريح (إخلافكم) والمصدر (كذبهم) مكان المصدرين المؤولين المذكورين، هذا بالإضافة إلى أن المصدر الصريح يأتي مسلوباً من الزمن وهو العنصر المهم الذي ألمح إليه السياق.

المصدر المؤول من (ما) وصلتها جملة فعلية فعلها مضارع منفي مسبوقة ب(لم):

وقد ورد هذا الشكل التركيبي وفق النمط التركيبي الآتي:

قال تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرَهُ مَتَّعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴿٣٣﴾ وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصِفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بِيَدِهِ عَقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ إِنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴿٣٧﴾﴾^(٣).

جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن أحكام الطلاق قبل الدخول و ما يتعلق به، فالثمة تعالى يخبر عباده المؤمنين أنه لا إثم ولا حرج عليهم إن هم طلقوا أزواجهم قبل الدخول، وقبل أن يسموا لهن مهوراً أيضاً^(٤).

(١) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج ١٠، ص: ١٤٥.

(٢) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١٠، ص: ٢٧٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦-٢٣٧.

(٤) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج ٢، ص: ١٥٥، وينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج ١، ص: ٣١٨، وينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ج ١، ص: ٢٢٧، وينظر الزمخشري، الكشاف، ج ١، ص: ٦٤٢.

وبالنظر إلى الموقع الإعرابي للمصدر المؤول من (ما) وما في خيرها، فقد ذكر العلماء في (ما) أقوالاً أظهرها ^(١) أن تكون مصدرية ظرفية، والتقدير: زمان عدم المسيس. وهذه (ما) الظرفية المصدرية شبيهة بالشرط وتقتضي التعميم نحو: (أصبحك ما دمت لي محسناً)، فالمعنى: (كل وقت دوام إحسان) ^(٢)، وذكر أبو حيان ^(٣) أن (ما) إذا كانت شرطاً تكون اسماً غير ظرف زمان ولا مكان ولا يتأتي في هذه الآية أن تكون شرطاً بهذا المعنى، وزعم ابن مالك أن (ما) تكون شرطاً ظرف زمان، كما وذكر السمين الحلبي ^(٤) وجهاً ثالثاً لـ (ما) في هذه الآية وهي أن تكون موصولة بمعنى (الذي) والتقدير: (إن طلقتم النساء اللاتي لم تمسوهن) ووصفه بالضعيف، معللاً ذلك بأن (ما) لا يوصف بها.

ومن خلال هذا التوضيح لسبب نزول هذه الآية يُلاحظ استخدام المصدر المؤول من (ما) والفعل المضارع المنفي المصدر بتاء المخاطب، الذي كان أبلغ في التعبير والتركيز على جانب إباحة الطلاق قبل المسيس، فاستخدم (ما-لم) ليؤكد مضمون المقام؛ لأنه أبعد من الطلاق بعد المسيس عن إثارة مشاعر البغضاء بين الرجل والمرأة، وربما كان التعبير بالفعل المضارع للدلالة على الاستقبال، فالله تعالى أراد أن يكون هذا الحكم تشريع وسنة باقية في كل زمن إلى يوم القيامة، ليس مقصوراً على هذه الآية، وهذا المعنى لا يقدمه المصدر الصريح (مدة عدم المسيس) الذي يأتي مجرداً من الزمن.

(١) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٢، ص: ٤٨٥-٤٨٦، وينظر أبو حيان، البحر المحيط، ج ٢، ص: ٢٤٠.

(٢) ينظر العكبري، أبو البقاء، املاء ما من به الرحمن، ج ١، ص: ٩٩.

(٣) ينظر أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، ج ٢، ص: ٢٤٠.

(٤) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٢، ص: ٤٨٦.

المصدر المؤول من (ما) وصلتها الجملة الفعلية الماضية:

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا أَسْتَيْسُوا مِنْهُ خَاَصُوا نَجِيًّا قَالَ كَبِيرُهُمْ أَلَمْ تَعْلَمُوا أَنَّ أَبَاكُمْ قَدْ أَخَذَ عَلَيْكُمْ مَوْثِقًا مِنَ اللَّهِ وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَّطْتُمْ فِي يُوسُفَ فَلَنْ أَبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيَ أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللَّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ ﴾ (١).

جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن قصة يوسف – عليه الصلاة والسلام- بعد ما يئس إخوته من محاولة تخليص أخيهم الصغير، عندما اتهم بالسرقة، فطلب منهم أن يرجعوا إلى أبيهم ليخبروه صراحة أن ابنه سرق، فأخذ بما سرق فذكرهم كبيرهم بالموثق المأخوذ عليهم بتفريطهم في يوسف من قبل، فيقرن هذه إلى تلك (٢) فذهب العلماء إلى أن المصدر المؤول من (ما) والفعل (فَرَّطْتُمْ) يحتمل ثلاثة أوجه من الإعراب (٣):

الأول: أن تكون منصوبة بـ (تعلموا) كأن قال: ألم تعلموا تفريطكم في يوسف.

الثاني: رفع بالابتداء والخبر (من قبل).

الثالث: أن يكون صلة لا موضع لها من الإعراب؛ لأنها لم تقع موقع اسم معرب.

وقد ذكر الزمخشري (٤) وابن عطية أن (ما) مصدرية والتقدير: (من قبل تفريطكم في يوسف واقع ومستقر)، وخالفهم أبو حيان (٥) الذي ذهب إلى أن (ما) زائدة أي: (ومن قبل هذا فرطتم في يوسف) واصفاً ما ذهب إليه بالخروج عن قواعد العربية؛ إذ لا يجوز الإخبار عن المبتدأ بالظروف؛ لأنها غايات إذا ثبتت لا تقع أخباراً للمبتدأ، ولذلك ذهب أبو علي الفارسي إلى أن المصدر مرفوع بالابتداء، و (في يوسف) هو الخبر أي: كائنٌ ومستقرٌ في يوسف (٦).

(١) سورة يوسف: الآية: ٨٠.

(٢) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١٣، ص ٣٨، وينظر قطب، سيد في ظلال القرآن، المجلد ٤، ص: ٢٠٢٤. وينظر الطوسي، التبيان

في تفسير القرآن، ج ٦، ص ١٧٨-١٧٩.

(٣) ينظر الأندلسي، البحر المحيط، ج ٥، ص: ٣٣١، وينظر الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج ٦، ص: ١٧٨.

(٤) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج ٣، ص: ٣١٣.

(٥) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٥، ص: ٣٣١.

(٦) ينظر المصدر نفسه، ج ٥، ص: ٣٣١.

ومن خلال النظر في مضمون هذه الآية يلاحظ أن التركيب (ما والفعل) جاء جملة معترضة و (ما) مصدرية، أي : تفريطكم في يوسف كان من قبل الموثق، لذا فالسياق القرآني عندما تناول المصدر المؤول من (ما) والفعل الماضي أراد تذكيرهم بالفعل الشنيع الذي اقترفوه في الماضي، لذلك فإن الفعل الماضي جاء موعلاً في الماضي، وجاء المصدر المؤول مبتدأ مؤخر تقدم عليه الخبر وهو الظرف لغرض الاختصاص والحصص^(١)، فقد أراد أن يحصر أذهانهم بحدث قديم لكن مازال تأثيره حاصل حتى الآن؛ لأنّ والدهم دائم البكاء والحزن على يوسف وإلا لماذا لم يقبل أن يعطيهم (بنيامين)؟.

لقد استخدم الفعل الماضي المثبت مع (ما) المصدرية الذي يعطي أيضاً معنى الاستقبال؛ لأنّ قوة تأثير الحادثة مازال موجوداً، والدليل على ذلك أنهم عندما وصلوا ووقفوا أمام أبيهم المفجوع، وأفضوا إليه بالنبا الشنيع، فما كان رده إلا قصيراً سريعاً: ((بل سوّلت لكم أنفسكم))، وهي الكلمة ذاتها التي قالها يوم فقدان يوسف، قالها وهو يشعر أنه منفرد بهمّة، لم ينس ولده، ولم تهون من مصيبتة السنين.

ولو استخدم المصدر الصريح (تفريطكم) لكان من الممكن أنهم ندموا على ذلك، لكن الندم لم يدخل في نفوسهم، فالمصدر المؤول يشعرنا باستمرارية التفريط بيوسف وعدم الندم، فربما يفرط الإنسان بشيء فيما مضى ولكن قد يعود ويندم، لكن في استخدام الفعل دلالة على استمرارية صفة التفريط عندهم.

(١) ينظر السامرائي، فاضل، ج ١، ص: ١٣٩.

الفصل الرابع

المصدر المؤول من (كي) والفعل المضارع

المبحث الأول: أحكام (كي) و الفعل المضارع نحويّاً

- ١- خصائصها ومعانيها.
- ٢- استعمالاتها وآراء العلماء فيها .
- ٣- مدخولها.
- ٤- وجوه ورود (كي) المصدرية والفعل المضارع في القرآن الكريم، والمعاني الدلالية التي تؤدّيها.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (كي والفعل المضارع) ودلالاته السياقية في القرآن الكريم.

المبحث الأول

أحكام (كي) و الفعل المضارع نحويًا

المصدر المؤول من (كي) والفعل:

المصدر المؤول من (كي والفعل) هو المصدر الذي يمكن تأويله من سبك (كي) المصدرية حين تباشر الفعل المضارع، فيسبك منها ومن الجملة المضارعية التي بعدها مصدرًا مؤولًا يُعرب مجرورًا باللام، وهو مصدر غير متصرف^(١) بخلاف (أن) المصدرية، فالمصدر المنسبك منها ومن صلتها يأخذ عددًا من المواقع الإعرابية، فقد يقع مبتدأً، وفاعلًا، ومفعولًا، ومجرورًا بحروف الجر المختلفة، وغير ذلك من المواقع الإعرابية المتعددة.

أولاً: (كي) خصائصها ومعانيها :

أولاً: خصائص حرفيها ومعانيهما الفطرية:

١- الكاف: للاحتكاك والتشبيه.

٢- الياء: كحفرة صوتية، هي للنسبة الذاتية والمكان الخفيض.

ومحصلة معاني حرفيها تشير إلى وظيفتها الفطرية في جعل الفاعل يحنك بمفعوله، فيستكن لطلبه، ففي قولنا: درست (كي، لكي) أنجح، قامت (كي) بتحميل فعل (أنجح) رغبتني وقصدي من الدراسة، على مثال ما يقع للمفعول به، فالكاف في (كي) جعلت (دراستي) في المثال السابق تحنك وتتطابق مع رغبتني في النجاح، أمّا (الياء) فقد جعلت (النجاح) يقع في حيز هذه الرغبة، فاستكان لها فكان مفعولاً به مؤولاً -يستحقّ النصب^(٢).

ثانياً: استعمالاتها:

(كي) حرف متعدّد الأنواع، ويعنيها منها النوع المصدرية المحض المختصّ بالدخول على المضارع، وينصبه وجوباً بنفسه مباشرة، لا ب(أن) المضمرة وجوباً كما يرى بعض النحاة، وعلامة مصدرية الخالصة وقوعه بعد (لام) الجر^(٣) مع عدم وقوع (أن) المصدرية بعده - في الرأي الأرجح - لا ظاهرة ولا مضمرة، إلا في حالة الضرورة، أو التوكيد اللفظي، نحو: (منحنا الله الحواسّ لكي نستخدمها في تحصيل

(١) ينظر عباس، حسن، النحو الوافي، ج٤، ص ٣٠٠-٣٠١.

(٢) ينظر عباس، حسن، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، ص: ٩٥.

(٣) ينظر المرادي، الجنى الداني، ص: ٢٦١، وينظر المالقي، رصف المباني، ص ٢١٥-٢١٧، وينظر السيوطي، همع المواع، ج٤، ص: ٩٧-

العلم)، ونحو: (زودنا بالأمل الكبير، لكيلا يستبدَّ بنا اليأس) ويشتهر هذا النوع باسم (كي) المصدرية وهو مثل (أن) المصدرية معنًى وعملاً وسبكاً^(١).

وإذا عرّجنا صوب الضوابط النحوية لهذا العنصر المصدرية تبين لنا أن ثمة أقوالاً متباينة من النحاة، تنصبُّ كلها في معين واحد، هو البحث عن العامل الذي كانت له اليد الطولى في نصب الفعل بعدها، ذكر هذا الخلاف الرّضي^(٢) ويمكننا إيجازه فيما يلي:

١- مذهب الخليل والأخفش^(٣)، أن (كي) في جميع استعمالاتها حرف جر، وانتصاب الفعل بعدها بإضمار (أن)، وقد تظهر وهذا الرأي مبنيً على مذهب الخليل بأنه لا ناصب للفعل سوى (أن).

٢- مذهب الكوفيين^(٤) أنها في جميع استعمالاتها ناصبة للفعل، وإذا ظهرت (أن) بعدها فهي إما زائدة، أو بدل منها.

٣- مذهب البصريين^(٥)، وهؤلاء كانوا أكثر إدراكاً وضبطاً لاستعمالاتها من غيرهم، فقد رأوا أنها تستعمل على ثلاثة أضرب:

الأول: أن تكون ناصبة للفعل بنفسها وهو مذهب سيبويه^(٦) حيث يقول: "وأما من أدخل عليها (اللام) ولم يكن في كلامه (كيمة) فإنها عنده بمنزلة (أن)، ويقول المبرد^(٧): "أما من أدخل (اللام) فقال: لكي تقوم يا فتى - فهي عنده والفعل مصدر، كما كان ذلك في (أن) "، فتعد (كي) في تلك الحالة عنصرًا مصدرًا يؤول مع مدخوله بمصدر، ولا تفيد التعليل في تلك الحالة، والضابط التركيبي لها هو تقدم حرف (اللام) عليها نحو قوله تعالى:

﴿لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَبَكُمْ﴾^(٨).

(١) ينظر الأنباري، عبد الرحمن بن عبيد الله (ت: ٥٧٧هـ) (١٩٩٧)، أسرار العربية (تحقيق محمد شمس الدين)، ط ١، ص ٣٢٨، دار الكتب العلمية، بيروت، وينظر ابن هشام، معني اللبيب، ج ١، ص: ٢٠٥-٢٠٦. وينظر عباس، حسن، النحو الوافي، ج ٤ / ص: ٣٠٠.

(٢) ينظر الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص: ٢٣٩.

(٣) ينظر الأخفش، معاني القرآن، ج ١، ص: ١٢٧، وينظر المرادي، الجني الداني، ص: ٢٦١، وينظر ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ج ٤، ص: ٢٥٠، وينظر السيوطي، همع الهوامع، ج ٤، ص: ٩٩.

(٤) ينظر الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، ج ٢، ص: ٤٧٤ مسألة رقم: (٨٠).

(٥) ينظر المصدر نفسه، ج ٢، ص: ٤٧٤ مسألة رقم: (٨٠).

(٦) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ١، ص ٤٠٨.

(٧) ينظر المبرد، المقتضب، ج ٢، ص: ٩.

(٨) سورة آل عمران، الآية ١٥٣.

ولو كانت (كي) حرف لجمعت بين جارّين، وحرف الجر لا يدخل على مثله في الفصيح بلا ضرورة إليه، ويؤكّد ابن مالك مصدريّتها في مثل هذه الأمثلة بأدلة منها قوله: " ويؤيّده صحة حلول (أن) محلها؛ لأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل على حرف تعليل " (١).

وقد فسّر المالقي^(٢) علة عمل (كي) النصب بنفسها في هذا الموضع قائلاً: " وإنما حكمنا أنّ (كي) تنصب بنفسها في الموضع الثاني؛ لأنّ الأصل في كل ما ولي شيئاً وطلبه، وأثر فيه العمل أن يُحكم بالعمل ما لم يمنعه مانع من اختصاص أو غيره، ووجب تقدير (اللام) قبلها لأنها لا يستقيم تقدير غيرها، إذ تظهر قبلها في بعض المواضع، كما ذكر في قوله تعالى:

﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ ﴾ (٣).

الثاني: أن تكون (كي) جارة لا غير، وتفيد التعليل في تلك الحالة، والضابط التركيبي لها هو اقترانها بـ (أن) الناصبة، وهنا يكون المصدر المؤول من (أن) ومدخولها مجروراً بـ(كي) وشاهدها قول الشاعر:

فقال: أكلّ الناس أصبحت مانحاً لسانك كيما أن تغرّ وتخدعا^(٤).

الثالث: احتمالها للوجهين معاً فتكون ناصبة، أو جارة، ولها ضابطان وهما:

١- أن تأتي مفردة، دون أن تُسبق بلام جر، أو أن تلحقها (أن) الناصبة نحو

قوله تعالى: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ ﴾ (٥)، فيحتمل أن تكون

ناصبة للفعل بنفسها وفي هذه الحالة تقدّر (لام) الجر قبلها، ويكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها مجروراً بـ(اللام) ويحتمل أن تكون جارة، وتضمّر (أن) بعدها ناصبة للفعل مؤولة معه بمصدر مجرور بـ(كي).

(١) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج٢، ص: ٢٣٥، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص٢٠٦، وينظر المالقي، رصف المباني، ص: ٢١٦.

(٢) ينظر المالقي، رصف المباني، ص: ٢١٧.

(٣) ينظر سورة الحديد، الآية: ٢٢.

(٤) ينظر جميل بثينة، الديوان، ص: ٧٤، وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل ج٩، ص: ١٤-١٦، وينظر ابن هشام أوضح المسالك إلى

شرح ألفية ابن مالك، ج٤، ص: ١٥١، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص٢٠٦. وينظر المالقي، رصف المباني، ص: ٢١٦.

(٥) سورة الحشر، الآية: ٧.

٢- أن تتوسط بين لام الجر، وأن المصدرية، نحو قول الشاعر:

أرذتُ لكيما أن تطيرَ بقربتي فتركها سناً ببداءٍ بُلِّعَ (١)

فيصح أن تكون (اللام) للتعليل وهي جارة، و (كي) تعليلية مؤكدة لها توكيداً لفظياً، و (أن) مصدرية ناصبة للمضارع، والمصدر المنسبك مجرور ب (اللام).

وعلق ابن يعيش على هذا البيت قائلاً: "ودخول (أن) بعد (كي) إذا كانت حرف جر ضرورة، وللشاعر مراجعة الأصول المرفوضة، وأما ظهور (أن) بعد (لكي) فما بعده، وأما البيت الذي أنشده فليس بمعروف ولا قائله، ولئن صحَّ كان حمله على الزيادة والبدل من (كيما)؛ لأنه في معناه كما يبدل الفعل من الفعل إذا كان في معناه فاعرفه" (٢).

وإلى ذلك ذهب ابن الناظم حيث اعتبر هذا التركيب من قبيل الشاذ فقال: "وتتعيّن الناصبة بعد (اللام) إلا إذا اضطر الشاعر فأظهر (أن) بعدها، لأنه إذا لم تظهر (أن) بعد (كي) وكان قبلها اللام فليس في جعلها الناصبة هي وصلتها في موضع الجر ب(اللام) مخالفة لأصل، ولا ارتكاب لشذوذ، وفي جعلها جارة مؤكدة ل(اللام) نصب الفعل بعدها بإضمار (أن) وهو خلاف الأصل، وتوكيد الحرف بالحرف هو في غاية الشذوذ، فوجب اجتنابه، (٣).

ثالثاً مدخولها:

إن أدنى تأمل للتراكيب التي يرد فيها العنصر المصدرية (كي) يهدي إلى أنه موضوع في اللغة ليكون حرفاً من أحرف التعليل، مخالفين في ذلك من يرى أن (كي) الناصبة بنفسها لا تفيد تعليلاً، وأن صلاحيتها تقتصر فقط على التأويل مع الفصل بعدها بمصدر، لأن نظرة إلى التراكيب التي وردت فيها (كي) نجد أنها تحاكي حرف (اللام) الذي وضع لهذا المعنى أيضاً.

(١) البيت من الطويل لم يعرف قائله، وهو من شواهد ابن يعيش، شرح المفصل ج٩، ص:١٦، وينظر ابن هشام، أوضح المسالك ج٤، ص :

١٥١، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج١، ص:٢٠٧.

(٢) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص:١٦.

(٣) ينظر ابن مالك، شرح التسهيل ج٤، ص:١٧.

كما إن من يتأمل التراكيب التي يَرِدُ فيها يتبدى له أنّ هذا العنصر قد اقتصر على الدخول على نمط محدد من الأفعال، وهو ما اصطلح على تسميته بالفعل المضارع المتصرف، مع ملاحظة أنّ هذا العنصر يؤثر في الفعل بعده تأثيراً وظيفياً^(١)، يترتب عليه تحوّل في علامات الإعراب ينتهي به إلى العلامة الخاصة بالنصب، وهو في ذلك شبيهه بالعنصر المصدرية (أن)، هذا بالإضافة إلى أنّ كلاً منها يخلص زمن الفعل بعده للدلالة على الزمن المستقبل^(٢)، وهو تحوّل دلالي بسببه حُمِلت (كي) على (أن) كما أشار إليه ابن هشام^(٣) الذي جعلها بمنزلة (أن) معنى وعملاً.

رابعاً : وجوه معاني (كي) المصدرية والفعل المضارع:

١- الدلالة على الاستقبال:

تدخل (كي) على الجملة الفعلية، وهي تختصّ بالدخول على الفعل المضارع فتصرفه إلى الاستقبال غالباً نحو قوله تعالى:

﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾^(٤).

ففي هذه الآية تحوّل التركيب (كي تقرّ) المكوّن من (كي) المصدرية والفعل المضارع (تقرّ) من بنية عميقة تقديره فيها (لإقرار عينها) إلى البنية السطحية بوجود الحرف المصدرية، كان للعنصر الزمني فيها وجود ملحوظ، فالمصدر المنسب منها ومن صلتها مستقبل الزمن، وهذا على أساس أنها لا تدخل إلا على المضارع فتتصّب، وتخلصه للزمن المستقبل فقط، كشأن النواصب الأخرى – فيلاحظ الاستقبال في المصدر المؤول منها ومن صلتها، ولا يمكننا إغفال هذا الزمن خاصة بعد أن عرفنا أنّ ذلك الزمن قد يكون سبباً من أسباب اختيار المصدر المؤول دون الصريح .

(١) ينظر الجندي، طه، المصدر المؤول بحث في التركيب والدلالة، ص: ٣١.

(٢) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج٣، ص: ١٣٤-١٣٥.

(٣) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص: ٢٠٦.

(٤) ينظر سورة طه، الآية : ٤٠.

٢- تأكيد العلة :

من خلال استقراء استعمال (كي) نجدها لا تستعمل إلا في مقام السببية، وعند النحاة أنها إذا سبقت ب(اللام) فليست حرف تعليل، بل التعليل مستفاد من (اللام) وذلك نحو قوله تعالى: ﴿لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾^(١)؛ لأنها لو كانت حرف تعليل لم يدخل عليها حرف تعليل آخر^(٢).

غير أن فاضل السامرائي^(٣) خالفهم في ذلك فهي تعليلية على كل حال، سواء أفردت أم سبقت ب(اللام)، يدل على ذلك أنها لا تستعمل إلا في مقام التعليل، أما رده على قولهم إن حرف التعليل لا يدخل على حرف تعليل فلا يراه سليماً، معللاً ذلك أن اللفظين اللذين يفيدان معنى واحداً قد يقترنان كما في التوكيد، ودللاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٤)، فـ (كلهم) توكيد و (أجمعون) توكيد، ويدل على ذلك أيضاً أن كلاً من (كي) و(اللام) مستعمل في التعليل في اللغات السامية والعربية الجنوبية، فقد ذكر برجشتراسر^(٥) أن حرف الغرض في العربية (كي)، ويقابلها في العبرية (ki)، وقد أورد فاضل السامرائي^(٦) بين التعليل (باللام) والتعليل (بكي)، وتوصل إلى أن هناك فرقاً واضحاً بينهما في التعليل، فهما متقاربان جداً، غير أن (كي) تختص بالتعليل الحقيقي، أي: تستعمل لبيان الغرض الحقيقي، واللام تستعمل له ولغيره.

ومن خلال النظر في السياقات القرآنية نجد أن (اللام) أوسع استعمالاً من (كي)، فقد وردت في مواطن متعددة، ووردت (كي) في خمسة عشر موطناً استعملت فيها (كي) للغرض المؤكّد والمطلوب الأول ففي قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَعْتَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُوا أَن وَعَدَ اللَّهُ حَقٌّ وَأَنَّ

(١) سورة الحديد، الآية: ٢٣.

(٢) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج ١، ص: ٢٠٦، وينظر السيوطي، همع الهوامع، ج ٤، ص: ٩٩.

(٣) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ٣، ص: ٣١٠.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٣٠.

(٥) ينظر برجشتراسر (٢٠٠٣)، التطور النحوي في اللغة العربية (تعليق رمضان عبد التواب)، ط ٤، ص: ١٩٦، مكتبة الخانجي، القاهرة.

(٦) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ٣، ص: ٣١٢.

السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا إِذْ يَتَنَزَّعُونَ بَيْنَهُمْ أَمْرَهُمْ ^(١). استعملت في هذه الآية (اللام) في موضع لا يصح فيه استعمال (كي)؛ وذلك لأن أصحاب الكهف يعلمون أن وعد الله حق ولا شك فيه، بدليل مفارقتهم قومهم لإيمانهم بالله تعالى، فلو قال: (كي يعلموا) لكان المعنى أن هذا هو الغرض الحقيقي وأنهم كانوا يجهلون ذلك، أي: لا يعلموا أن وعد الله حق.

وزيادة في التوضيح نسوق الآيتين الكریمتين: قوله تعالى:

﴿وَلْيَعْلَمَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا ^(٢)﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الْقِبْلَةَ الَّتِي كُنْتَ عَلَيْهَا إِلَّا

لِنَعْلَمَ مَنْ يَتَّبِعُ الرَّسُولَ ^(٣)﴾. فمما لا شك فيه أن الله يعلم ذلك ابتداءً، فالمقصود هنا

العلم الذي يتعلق بالثواب والعقاب، وليس مجرد العلم، فجعل التعليل ب(اللام) ولم يجعل التعليل ب(كي)؛ لأنه لو قال (كي نعلم) لكان المقصود العلم لذاته، ومعنى ذلك أن الأمر مجهول له سبحانه، ولم يأت نحو هذا التعبير ب(كي) في القرآن الكريم.

ومما سبق يتبين لنا أن (كي) تستعمل للغرض الحقيقي، أما (اللام) فهي أوسع استعمالاً منها وأن الجمع بينهما يفيد التوكيد، توكيد العلة، ففي قولنا: (درست لكي أنجح) يمكننا ملاحظة أن التحويل قد تم من بنية عميقة أحادية الدلالة وهي المصدر الصريح (ذاكرت للنجاح) إلى البنية السطحية، بنية الفعل المضارع ثنائية الدلالة، وذلك بزيادة العنصر المصدرية (كي) على الفعل وفاعله المستكن فيه الذي صرف دلالة الزمن في الفعل المستقبل، كما أنه قد أضفى عليه معنى دلاليًا، وهو زيادة التوكيد المفهوم من العنصر التعليلي (اللام) ^(٤).

ويمكننا ملاحظة زيادة التوكيد من خلال التراكم التي تقترن فيها (اللام) ب(كي) وتلك التي تقترن فيها (اللام) ب(أن) ففي قولنا: (صليت لأن أقال رضا الله)، وقولنا: (صليت لكي أقال رضا الله)، فالقيمة الدلالية في المثال الأول أفادت العلة دون توكيدها

(١) سورة الكهف، الآية : ٢١.

(٢) سورة آل عمران، الآية : ١٤٠.

(٣) سورة البقرة، الآية : ١٤٣.

(٤) ينظر الجندي، طه، المصدر المؤول، بحث في التركيب والدلالة، ص: ٩٧.

أما الثاني فقد جاء بالعلة مؤكّدة بحرفين وضعا للدلالة عليها، وهذا الرأي متفق مع الكوفيين الذين نصّوا على أنّ مجيء (كي) بعد (اللام) إنما هو توكيد لها، وهذا الرأي كان قد ذكره السمين الحلبي^(١).

وكُنّا قد ذكرنا عدم موافقة السامرائي^(٢) لأصحاب الرأي القائل بأن (كي) لا تعليل فيها بحجّة أنّ حرف التعليل لا يدخل على مثله، إذ لم يجد مانعاً من ذلك، وخير دليل على ذلك الاستعمال اللغوي؛ إذ يدخل حرف النفي على مثله بغرض توكيده، فلم لا يدخل حرف التعليل على حرف آخر بغرض توكيده؟ ورأينا في هذا متفق مع الكوفيين ومع السامرائي الذين نصّوا على أنّ مجيء (كي) بعد (اللام) إنما هو توكيد لها.

(١) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج٣، ص: ٤٤٣.

(٢) ينظر السامرائي، فاضل، ج٣، ص: ٣١٠، وينظر ص: ١١٥ من هذا البحث.

المبحث الثاني

دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (كي) المصدرية والفعل المضارع

مجروراً (باللام) أشكاله التركيبية ودلالاته السياقية

تتعيّن (كي) حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع لتتقدم (لام) الجر عليها عند الجمهور^(١)، وقد وردت (كي) في القرآن الكريم بدون حرف تعليل وبحرف تعليل خمس عشرة مرة، اختلفت فيها السياقات من آية إلى أخرى، وسنحاول في هذا المبحث التطبيقي رصد بعض الآيات التي وردت فيها (كي) بحرف التعليل، ودون حرف التعليل، وإبراز دورها الدلالي والسياقي في النص القرآني.

وقع المصدر المؤول من (كي) المصدرية والفعل المضارع دون أن يسبق بحرف التعليل تسع مرات، وفيما يلي إضاءة لدور المصدر المؤول في بعض نماذج:

المصدر المؤول من (كي) المصدرية والفعل المضارع دون حرف التعليل مفصلاً بينها وبين الفعل ب (لا) النافية:

قال تعالى: ﴿ مَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ٧ ﴾^(٢).

جاءت هذه الآية لإبطال ما كان معتاداً عند العرب قبل الإسلام من استنثار قائد الجيش والأغنياء من العرب بالمغانم، فقد أبطل الإسلام ذلك كله وجعل الفياء مصروفاً إلى ستة مصارف ترجع فوائدها إلى عموم المسلمين؛ لسدّ حاجات العامة والخاصة، فنزلت هذه الآية في بني النضير بمقتضى المعاهدة التي تمّت بينهم وبين رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أسفر عنها نقضهم العهد مع الرسول - صلى الله عليه وسلم - فلم يستحقوا من المال شيئاً لاسيّما - وأنهم تآمروا على قتله، ففي الآية بيان أن مال بني النضير كان فئياً خاصاً برسول الله - صلى الله عليه وسلم - يُقسّم على ما ذكر الله من

(١) ينظر عزيمة، عبد الخالق، دراسات في أسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج ٢، ص: ٣٥٧.

(٢) سورة الحشر، الآية: ٧.

الفقراء والمساكين ... الخ، إذ رأى بعضهم أنها ستقسم عليهم كما تقسم الغنائم، فأبى الله تعالى ذلك عليهم^(١).

ومن خلال النظر في مضمون هذه الآية يُلاحظ أنَّ التركيب (كي) والفعل المضارع قد وضع في مكان لا يصح غيره مكانه، فمن خلال جملة المصدر المؤول (كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم) أقام الله نظامه الاقتصادي - حكم الله في الفياء وأمثاله - ثم عللَّ فيها سبب هذه القسمة فوضع بذلك قاعدة كبرى من قواعد النظام الاقتصادي ومن أسس النظرية الاقتصادية في المجتمع الإسلامي حدت فيه ألا يكون المال متداولاً بين الأغنياء، ممنوعاً من التداول بين الفقراء، فقد أقام الإسلام نظامه هذا ففرض الزكاة، وحرّم الاحتكار، وفرض الربا^(٢)، فاستخدم الحرف المصدرى (كي) والفعل المضارع لتعليل هذا الحكم، واستخدم الفعل المضارع للتصيص على الاستقبال بالإضافة إلى أنه يدل على الاستمرارية، فهو تشريع مطلوب الآن، ومطلوب في المستقبل فقد جاءت هذه الآية لتقرر طبيعة الأمة المسلمة على توالي العصور، وعلى مدار الزمان، لا يفصل فيها جيل عن جيل في الزمن المتطاوّل بين أجيالها المتعاقبة وإلى يوم القيامة، فالمصدر الصريح يكون أكثر جموداً، فهو لا يمكن أن يعطينا معنى التعليل الذي أفاده المصدر المؤول، هذا بالإضافة إلى كونه مجرداً من الزمن.

المصدر المؤول من (كي) المصدرية ومباشرة الفعل المضارع لها دون حرف التعليل (اللام):

قال تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ فَتَقُولُ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَن يَكْفُلُهُ ۗ فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ۗ وَقَلَّتَ نَفْسًا فَنَجَّيْنَاكَ مِنَ الْغَمِّ وَفَتَّكَ فُؤَادًا فَأَلَيْتَ سِنِينَ ۗ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ثُمَّ جِئْتَ عَلَىٰ قَدَرٍ يَمْؤُؤِي ۗ﴾^(٣)

(١) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج ١٠، ص: ٢٨٣، وينظر الألوسي، روح المعاني، ج ٢٨، ص: ٤٩. وينظر الطوسي، التبيان في تفسير

القرآن، ج ٩، ص: ٥٦٢، وينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ج ٨، ص: ٣٠٥-٣٠٦.

(٢) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص: ٢٤٤. وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٢٨، ص: ٨٦، وينظر قطب، سيد في

ظلال القرآن، المجلد ٦، ٣٥٢٣.

(٣) سورة طه، الآية: ٤٠.

جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن قصة سيدنا موسى – عليه السلام- حيث تعرض لنا الظروف القاسية التي وُلد فيها سيدنا موسى، وتجردّه في طفولته من كل قوة ومن كل حيلة، وضعف قومه واستذلالهم في يد فرعون، فهو بمثابة الإعلان القوي، إعلان الحق من الله تعالى في وجه الطغيان الباغي، فالشّر عندما يتوغّل في نفس الإنسان يحمل سبب هلاكه في ذاته، لأنه لا يحتاج إلى من يدفعه من البشر، بل تتدخل يد القدرة فتأخذ بيد هؤلاء المستضعفين المعتدى عليهم، ثم تعرض مظاهر إكرام الله تعالى ولطفه بنبيّه بأن جعله يتربّى ويتغذى برعاية من الله وإرادة منه تعالى وتدبير منه وحده فأرجعه إلى أمّه ليرضع وتقرّ عينها ولا تحزن على فراقه^(١).

ومن هنا يُلاحظ أنّ السّياق القرآني تناول المصدر المؤول من (كي) والفعل المضارع (تقرّ) غير مسبوق ب (اللام)، وقد ذهب العلماء إلى أنّ (كي) هذه تحتل وجهين:

الأول: المصدرية الناصبة.

والثاني: التعليلية الجارة.

فجاء المصدر المؤول (كي تقرّ)، فر (كي) حرف ناصب ومصدري وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر والتقدير: إقرار عينها^(٢).

ومن خلال النظر في مضمون هذه الآية يُلاحظ أنّ التركيب (كي تقرّ) قد سبقُ بالفاء الفصيحة في (فرجعناك)، ونظيره في سورة القصص قوله تعالى:

﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَىٰ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾^(٣)، والمقصود: فقالوا لأخته دلينا على ذلك

فجاءت بأمّك فرجعناك إليها أو فرددناك إليها كي تقرّ عينها بلقائك، أي: فقبلوا ذلك منها فدلّتهم على أمّه وكلموها في إرضاعه فقبلت فرددناه إليها^(٤). لقد سبق هذا الفعل بمشهد مليء بحركات كلها عنف وقسوة وخسونة ابتدأت بقذف الطفل في التابوت، وقذف التابوت في اليمّ، وإلقاء للتابوت على الساحل، ثم يذهب التابوت بالطفل المقذوف في اليم إلى عدوّ الله وعدوّ موسى^(٥)، إننا نلاحظ

(١) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج ٢٠، ص: ٥١، وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٢، ص: ٨٥، وينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن ج ٤، ص: ٢٣٣٥.

(٢) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٨، ص: ٣٨، وينظر الدراويش، محي الدين، إعراب القرآن وبيانه، ج ٦، ص: ١٩١.

(٣) سورة القصص، الآية: ١٣.

(٤) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج ١٦، ص: ١٦١، ج ٢٠، ص: ٥١، وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٢٠، ص: ٨٥.

(٥) ينظر قطب، سيد في ظلال القرآن، ج ٤، ص: ٢٣٣٤.

في زخم هذا المشهد، وزحمة هذه المخاوف مقابلة عجيبة بين الخشونة والقسوة بما يحيط به من ظروف وملابسات، والرحمة اللينة واللطفية من الله تعالى، إنَّ ما أشعرنا بهذا المشهد الفعل المضارع (تقرّ) الذي يدلُّ على التجدد والحركة كما أنَّ فيه دلالة على الاستمرار، استمرار بقائه عند أمّه فلم يشأ الله أن يترك أمّه للقلق والمخاوف بل جمعه بها، كما أننا يمكن أن نلمس من استخدام المصدر المؤول نوعاً من اللين والرّفق - لا سيّما مع الفعل المضارع الذي يحمل معنى المرونة، لا الجمود الذي يحمله الاسم أو المصدر الصريح.

وقد ذهب فاضل السامرائي^(١) إلى أنَّ السياق القرآني يستخدم المصدر المؤول من (كي) والفعل المضارع، لبيان الغرض المؤكّد والمطلوب الأول، ففي قوله تعالى

﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَىٰ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ۗ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ۗ﴾^(٢)، جعل

التعليل الأول ب(كي) "كي تقرّ عينها"، والثاني ب(اللام) "ولتعلم أنّ وعد الله حق"، فالأول هو المطلوب الأول، والمقصود الذي تُلحُّ عليه الأم، بدليل اقتضاره عليه في سورة طه في قوله تعالى: ﴿فَرَجَعْنَاكَ إِلَىٰ أُمِّكَ كَىٰ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ۗ﴾^(٣).

فالمطلوب الأول للام هو ردّ ابنها إليها في الحال، أما جعله نبياً مرسلأً، وهو ما يشير إليه

قوله تعالى: ﴿فَرَدَدْنَاهُ إِلَىٰ أُمِّهِ كَىٰ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ ۗ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ۗ﴾^(٤).

فهو غرض بعيد، إذ هي محرقة لردّ ابنها الرضيع إليها، وهذا غرض كل أمّ سلب منها ابنها، أن يُعاد إليها أولاً، سواء كانت الأم مؤمنة، أو كافرة، كما وينسحب ذلك أيضاً على الأمّات من الحيوان، لذلك علّها في الموضعين بـ (كي) ولم يعلّله بـ (اللام)، ثم إنّ أم موسى تعلم أنّ وعد الله حقٌّ لا يتخلف، وقد وعدها ربّها بأنّه سيردّه إليها ويجعله من المرسلين.

(١) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج٣، ص: ٣١٥.

(٢) سورة القصص، الآية: ١٣.

(٣) سورة طه، الآية: ٤٠.

(٤) سورة القصص، الآية: ١٣.

المصدر المؤول من (كي) المصدرية والفعل المضارع مع حرف التعليل (اللام).

أجمع جمهور النحاة ^(١) إلى أنّ من أدخل (اللام) على (كي) فهي وما بعدها بمنزلة المصدر ويتعيّن بذلك أن تكون حرفاً مصدرياً بمنزلة (أن)، وقد ورد المصدر المؤول في هذه الصورة في القرآن ست مرات ومن الحالات التي ورد فيها المصدر المؤول في هذا الموضع:

قوله تعالى: ﴿ وَمِنْكُمْ مَّنْ يُؤَوِّفُ وَمِنْكُمْ مَّنْ يَرُدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمْرِ لِكَيْلَا يَعْلَمَ

مِنْ بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا ۗ ﴾ ^(٢).

ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَمِنْكُمْ مَّنْ يَرُدُّ إِلَىٰ أَرْدَلِ الْعُمْرِ لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا ۗ ﴾ ^(٣).

جاءت هذه الآية في سياق تعداد نعم الله على عباده، وهي موجبة لعبادته وحده، وملزمة بالإيمان بالبعث، فهذه الآية تركّز على الحياة والوفاة، وهي متّصلة بكل فرد، وبكلّ نفسٍ فهي تركّز على صورة الشيخوخة حين يُرَدُّ الإنسان إلى أَرْدَلِ العُمر، فينسى ما كان قد تعلّم، ويرتدّ إلى مثل الطفولة من العجز والنسيان والسذاجة، تلك الصورة التي قد تردّ النفس إلى شيء من التأمل في أطوار الحياة، فالتفكّر في أمرها قد يرُدُّ القلب الصّلب القاسي إلى شيء من اللين والشعور بأن كل شيء بيد الله وحده ^(٤).

وقد ذكر العلماء ^(٥) في هذه اللام وجهين :

أحدهما : أنها (لام) التعليل، و (كي) مصدرية ليس إلا، وهي ناصبة بنفسها للفعل بعدها، وهي ومنصوبها في تأويل مصدر مجرور ب(اللام)، و(اللام) متعلقة بـ (يُرَدُّ)، وذكر الحوفي أنها (لام) (كي) و (كي) للتأكيد .

والذي ذهب إليه جمهور النحاة أنّ (اللام) للتعليل، و (كي) مصدرية لا إشعار لها بالتعليل في هذه الآية، وعملها مختلف أيضاً.

(١) ينظر سبويه، الكتاب، ج ١، ص: ٤٠٨، وينظر المبرد، المقتضب، ج ٢، ص: ٩. وينظر ابن مالك، التسهيل، ص: ٢٣٠.

(٢) سور الحج، الآية : ٥.

(٣) سورة النحل، الآية : ٧٠.

(٤) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج ١٤، ص: ١٨٧، وينظر الطوسي، التبيان في تفسير القرآن، ج ٦، ص: ٤٠٤، وينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلمي الكبير، ج ٣، ص: ١٣٦، وينظر قطب، سيّد، في ظلال القرآن، المجلد ٣، ص: ٢١٨٢، وينظر القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري (١٩٤٢)، الجامع لأحكام القرآن، ج ١٢، ص: ١٢، دار الكتب المصرية، القاهرة.

(٥) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج ٧، ص: ٢٦٣، وينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٥، ص: ٤٩٨.

والوجه الثاني : أنّ (اللام) الداخلة على (كي) المصدرية مستعملة في معنى الصيرورة والعاقبة تشبيهاً للصيرورة.

وقد استُخدم السياق القرآني المصدر المؤول من (كي) والفعل المضارع (يُرَدُّ) على نحو فريد أُريد به معنى لا يمكن الإتيان بغيره من التراكيب كالمصدر الصريح (ليزول منه قبول العلم) الذي يبعث على الجمود، إذ إنّ الفعل المضارع فيه دلالة على حدث مستقبل فهو مشهد من مشاهد نهاية العمر عبّر عنه بأسلوب الاستقبال، فلا يحسن تأويله أو صرفه عن زمن الاستقبال^(١).

فاستخدام الفعل المضارع جاء للإشارة إلى حالٍ في مدة العمر، وليس مدة العمر^(٢)، فهي لا توصف برذالة أو شرف، فقد أراد أن يشير إلى لمسة الحياة والموت وإلى مرحلة تقدّم العمر، وحال هرم البدن، وضعف العقل والنسيان بحيث إذا كسب علماً من شيء لم ينسب أن ينسائه ويزول عنه علمه من ساعته، فحال الإنسان وعمره وصحته ليس ثابتاً إنّما يتغيّر بتغيّر الزمن وتقدّمه، وكذلك حالة الهرم عند الإنسان فهي متفاوتة، قد تختلف باختلاف الأجسام، والصحة، والمرض، وتختلف باختلاف الأمزجة المعتدلة المتوازنة، إنّ المصدر المؤول هو الذي ساعد على وصف تلك الحالة التي يعجز المصدر الصريح على الإتيان بها، فهو عاجز عن خدمة هذا المعنى كونه مجرداً من الزمن، فالخطاب إن كان للموجودين وقت النزول فالتعبير بالماضي والمستقبل فيه ظاهر، وإن كان عاماً فالمضي بالنسبة إلى وقت وجودهم، والاستقبال بالنسبة إلى الخلق^(٣).

وفي الوقت ذاته تظهر تأويلات عدّة أوردها ابن عاشور^(٤)، حول استعارة حرف العلة إلى معنى العاقبة والصيرورة، تشبيهاً للصيرورة بالعلة وهو من الأساليب البليغة في مقام التوبيخ أو التخطئة تشير إلى أنه لا غاية للمرء في هذا التعبير، فالإنسان مهما توفّرت له مقومات القوة وهي المال والعلم والجمال إلا أنه سيأتي يوم يقف فيه ضعيفاً أمام عتبة القدر وتغير الأحوال.

وذهب الألوسي^(٥) إلى أنّ (لام) العاقبة متعلّقة ب(يُرَدُّ) للمبالغة في انتقاص علمه، وانتكاس حاله وليس لزمان ذلك الرّد حدّ محدود بل هو مختلف باختلاف الأمزجة.

هذا بالإضافة إلى أن كي قد جاءت موصولة (بلا) النافية في الآية الأولى، وباشرها حرف الجر (من) في قوله تعالى " لكيلا يعلم من بعد علم "، أما في الآية الثانية فقد جاءت (كي) مفصولة عن (لا) النافية دون مباشرة (من) بعدها، ويبدو لنا أنّ في هذا الرسم ملمحاً بيانياً فالفرق

(١) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو ج ٣، ص: ٢٩١.

(٢) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١٤، ص: ٢١١.

(٣) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج ١٤، ص: ١٨٧.

(٤) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١٤، ص: ٩٣، ٢١٢.

(٥) ينظر الألوسي، روح المعاني ج ١٤، ص: ١٨٨.

بين (من بعد علم)، و(بعد علم) أنّ الأولى فيها مباشرة وملامسة لها، مباشرة بعد العلم، ف (من) تفيد ابتداء الغاية، أما (بعد علم) دون (من) فقد يكون هناك فاصلاً بين هذا وذاك، فهي تحتمل الزمن الطويل، فلما احتمل الفاصل فصل (لكي لا)، وعندما وصل بينهما وصل (لكيلاً).

المصدر المؤول من (كي) المصدرية مع حرف التعليل (اللام) وفعل (الكون) المضارع مسبوقة ب(لا) النافية):

قال تعالى: ﴿ فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِي زَوْجِ أَدْعِيَائِهِمْ إِذَا قَضَوْا مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ (٣٧) (١).

نزلت هذه الآية في قصة زواج زيد بن حارثة مولى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بزینب بنت جحش، فأراد الله بذلك إبطال تقليد التبني، وردّ الأدياء إلى آبائهم، هدماً وقضاءً على الأحكام التي جعلت الدّعي (المُتَّبَنَّى) كابن الصُّلب (٢).

ولمّا لم يكن من السَّهل على النفوس التي اعتادت على هذه الأحكام في الجاهلية وصدر الإسلام أن تتقبَّلها وتُدعِن لها بسهولة لما للتقاليد الاجتماعية من أعماق الأثر في النفوس، فقد شاء الله أن يُحَمِّلَ نبيّه محمد - صلى الله عليه وسلم - عبء إزالة آثار نظام التَّبَنِّي، فيتزوج من مطلقّة مُتَّبَنِّاه (زيد بن حارثة)، ويواجه المجتمع بهذا العمل، الذي لا يستطيع أحد أن يواجه المجتمع به (٣).
وبما أنّ سِمَةَ القرآن الكريم أنّه لا يذكر الأحكام جامدة مجردة، وإنّما يُوردها في جَوْ حِيٍّ لِيُقَرَّرَ الحكم حياً يتجاوب مع هؤلاء الأحياء، فقد استخدم الفعل المضارع (يكون) في (لكي لا يكون على المؤمنین حرج)، حيث ذهب أكثر النحاة إلى أنّ (كان) ليس فيها معنى الحدث، وإنّما تجرّدت للزمن فقط (٤)، فقد ذكر ابن يعيش (٥) أنّ " (يكون) تدل على ما أنت فيه، أو على ما يأتي من الزمان، فهي تدل على زمان فقط فلمّا نقصت دلالتها كانت ناقصة "

(١) سورة الأحزاب، الآية : ٣٧.

(٢) ينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ج ٢، ص: ٢٧٢، وينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن، ج ٦، ص: ٢٨٦٨.

(٣) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٧، ص: ٢٦١-٢٦٣، وينظر الزمخشري، الكشاف، ج ٥، ص: ٧١-٧٢.

(٤) ينظر السامرائي، فاضل، ج ١، ص: ١٩٣.

(٥) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج ٧، ص: ٨٩-٩٠، وينظر الأنباري، أسرار العربية ص: ١٣٣-١٣٤.

واعترض ابن يعيش^(١) على من قال بأنها سميت ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر، فخير المصدر (يكون) يدل على الكون المخصوص وهو (عدم حصول الحرج على المؤمنين)، فجاء أولاً بلفظ دال على حصول ما، ثم عُيِّن بالخبر (على المؤمنين) ذلك الحاصل، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولاً، ثم تخصيصه .

وكعادة القرآن فإنه ينتقل على عادته من آية إلى أخرى في تقنُّن أساليبه والتماس مناسباتها، فقد تُرِد آية مشابهة لأخرى في حين يكون السياق مختلف في الآية الأخرى، فقد ورد نظير هذه الآية في موضع آخر من سورة الأحزاب في قوله تعالى : ﴿ قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِيـَٔ

أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ۗ ﴾^(٢).

فالسباق مختلف في الآيتين، فالمصدر المؤول في الآية الأولى

﴿ لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ۗ ﴾^(٣). متجه إلى سنَّ قاعدة وتشريع لعامة الناس، ولم تمر

المسألة سهلة فقد فوجئ بها المجتمع الإسلامي كلاً، كما انطلقت السنة المناقنين تقول: تزوج محمد حليمة ابنه، فجاء التعبير بالحرف المصدرى (كي) بزيادة (لا) النافية مفصولة عنها ؛ لأنه لا يحلُّ الزواج بإمرأة أخرى إلا بعد انفصالها عن زوجها الأول وقضاء العدة، وبما أنه لا يصح الزواج إلا بعد الانفصال، اقتضى ذلك رسم (لكي لا) منفصلاً.

ولما اختلف السياق في الآية الثانية خالف في التعبير فقوله تعالى :

﴿ لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ ۗ ﴾^(٤). جاءت (لكيلا) متصلة بـ (لا) النافية ؛

لأن السياق فيها متَّجه إلى الرسول - صلى الله عليه وسلم - ليحلَّ له الله أنواع النساء المذكورات في الآية السابقة - لو كُنَّ فوق الأربع - مما هو محرَّم على غيره، فمضمون هذه الآية التَّوسعة على الرسول - صلى الله عليه وسلم - فجاء خبر (الكون) لتخصيص هذه الرخصة لما تحمَّله من زواج

(١) ينظر الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب، ج ٢، ص: ٢٢١.

(٢) سورة الأحزاب، الآية : ٥٠ .

(٣) سورة الأحزاب، الآية : ٣٧ .

(٤) سورة الأحزاب الآية : ٥٠ .

زينب^(١) فنزلت هذه الآية في سياق الحديث عن أحكام الزواج والتعدد، واستخدم السياق القرآني المصدر المؤول من (كي) بزيادة (لا) النافية متصلة بها، لأن سياق الآية يدور حول زواج الرسول - صلى الله عليه وسلم - فليس في الآية انفصال، فالإنسان مع زوجته في اتصال قائم، وليس هناك فصل، فجاءت متصلة، بالإضافة إلى أن زيادة (اللام) على (كي) أفادت زيادة الاختصاص والتوكيد^(٢) على هذه الرخصة، حيث يمكننا القول أن الزيادة في المبنى تفيد الزيادة في المعنى ف(لكي) زائدة في المبنى على (كي) فأفادت زيادة في المعنى، وهي قاعدة شهيرة يلجأ إليها في مثل هذه المواضع التي تقع فيها الزيادات اللفظية التي تفيد معانٍ جديدة.

فالمقام هنا يفيد التوكيد على تلك المسألة في الآية الأولى فهي مسألة تقرير مبدأ جديد مضى القرآن يؤكدها ويزيد عنصر الغرابة فيها، ويردّها إلى أصولها المنطقية التاريخية، وذلك من أجل أن لا يكون على المؤمنين حرج وإثم في أديانهم^(٣)، فزيدت اللام على (كي)، كما ويمكن ملاحظة التوكيد على تلك الرخصة للنبي - صلى الله عليه وسلم - وذلك كي لا يكون على النبي من حرج في استبقاء أزواجه استجابة للظروف الخاصة بشخصه الكريم، بينما قصر على المؤمنين الزواج بأربع.

فالقرآن هو الذي قرّر هذه القاعدة، بعدما قوبل هذا القرار بالدهشة والاستنكار، وهذا الاستقبال لم يكن ليُفهم لو وُضع المصدر الصريح في الآيتين (عدم كون حصول الحرج على المؤمنين)، و (عدم حصول الحرج على الرسول) مكان المصدر المؤول المذكور، فالمصدر الصريح يأتي مسلوباً من الزمن.

(١) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج ٢٢، ص: ٦١، وينظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن ج ١٤، ص: ١٨٨-٢٠٩، وينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير ج ٤، ص: ٢٨٢، وينظر الشعراوي، محمد متولي (١٩٩١)، تفسير الشعراوي، ط ١، ج ٤، ص: ٢١٠٩، دار أخبار اليوم، القاهرة.

(٢) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ٣، ص: ٦٣.

(٣) ينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن الكريم، المجلد ٦، ص: ٢٨٦٩.

المصدر المؤول من (كي) المصدرية مع حرف التعليل (اللام) والفعل المضارع مسبقاً (بلا) النافية موصولة (بكي):

قال تعالى: ﴿ إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَكُونُوا عَلَىٰ أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أَخْرَابِكُمْ فَأَتَيْتَكُمُ غَمًّا يَغْمِرُ لِكَيْلًا تَحْزَنُوا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴾ (١٥٣) (١).

جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن أحداث غزوة أحد، وخيبة الأمل في النصر بعد ظهور بوارقه، وجملة الغموم التي دخلت عليهم من الانهزام، ومن قتلٍ ومن جرح فجازاهم الله على الغم الذي تركوه في نفس الرسول - صلى الله عليه وسلم - بفرارهم عنه ومخالفتهم أوامره غمًّا يملأ نفوسهم على ما كان منهم، وعلى تركهم رسولهم يصيبه ما أصابه، وهو ثابت دونهم، فكان الألم الذي أصابه - صلى الله عليه وسلم - أشقَّ عليهم من كل ما نزل بهم وذلك بالندم الذي ساور نفوسهم، كل ذلك سيصغر ما في نفوسهم مسألة أنهم فاتتهم الغنائم والنصر (٢).

ومن خلال هذا التوضيح لسبب نزول هذه الآية، يُلاحظ أنَّ استخدام المصدر المؤول من (كي) والفعل المضارع المنفي (لا تحزنوا) كان أبلغ في التعبير وتصوير مشهد الهزيمة حيَّةً متحركة (٣) كي يعمق وقع المشهد في حسهم وجميع جوارحهم مما يثير الخجل والندم من الفعل الذي قاموا به.

ويمكننا القول إنَّ المصدر المؤول والفعل المضارع قد صوِّرا لنا مشهداً كاملاً في ألفاظ قلائل، فرسمت لنا جملة المصدر المؤول حركتهم الحسيَّة وكذلك حركتهم النفسية، وهم يصعدون إلى الجبل هرباً في اضطراب، ورعب، ودهشة، لا يلتفت أحدٌ منهم إلى أحد، ولا يجيب أحد منهم داعي أحد، والرسول - صلى الله عليه وسلم - يدعوهم ليطمئنهم على حياته بعدما صاح أحد المشركين أنَّ محمداً قد قتل، فزلزل ذلك قلوبهم، وأقدامهم (٤).

(٤) سورة آل عمران : الآية : ١٥٣ .

(٢) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج٤، ص:٩٢، وينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط ج٣، ص:٩١، وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٤، ص:١٣٢، وينظر قطب، سيّد، في ظلال القرآن الكريم، ج١، ص:٤٩٤، وينظر الشعراوي، تفسير الشعراوي، ج٣، ص:١٨٢١ .

(٣) ينظر قطب، سيّد، في ظلال القرآن الكريم، المجلد ١، ص:٤٩٥ .

(٤) ينظر قطب، سيّد، في ظلال القرآن، المجلد ١، ص:٤٩٤ .

إنَّ التعبير بالحرف المصدرى (كي) والفعل جاء في مقام ملام، ومعذرة، وقد جعل الزمخشري^(١) في قوله تعالى: "لكيلا تحزنوا" العلة في الحقيقة ثبوتية، وهي التمرُّن على تجرُّع الغموم، ورثب على ذلك انتقاء الحزن، فجعل ظرف الحزن مستقيل لا تعلُّق له بقصَّته أحد، بل لينتقي الحزن عنكم بعد هذه القصة فاستخدم السياق القرآني الفعل المضارع للتتصيص على الاستقبال، وهذا المعنى لا يقدِّمه لنا المصدر الصريح (عدم الحزن) لأنه يأتي مجرداً من الزمن ومجرداً من الدلالة على العلة.

هذا بالإضافة إلى أنَّ اتصال (لا) النافية ب(كي)، فيه دلالة أن الغم متصل بالغم، غم الهزيمة، وغم فوات الغنائم، وهذا المعنى اقتضى الوصل، فوصل (لكيلا).

(١) ينظرالزمخشري، الكشاف، ج١، ص:٦٤٢، وينظر الأندلسي أبو حيان، ج١، ص:٩١.

الفصل الخامس

المصدر المؤول من (لو والفعل)

المبحث الأول: أحكام (لو) المصدرية نحويًا:

- ١- استعمالاتها.
- ٢- مدخولها.
- ٣- عاملها.
- ٤- حذف الفعل قبل (لو) المصدرية.
- ٥- الخلاف بين العلماء في (لو) المصدرية.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (لو والفعل)
ودلالته السياقية في القرآن الكريم.

المبحث الأول

أحكام (لو) المصدرية نحويًا

المصدر المؤول من (لو والفعل):

المصدر المؤول من (لو والفعل) هو المصدر الذي يمكن تأويله من سبب (لو) المصدرية والفعل الذي يليها، ويجدر بنا في هذا الفصل أن نعرّف بـ (لو) واستعمالاتها، ثم سنفصل الحديث عن مدخولها، وعاملها مستعرضين آراء النحاة فيها، والخلاف في (لو) المصدرية، والرأي الراجح بعد مناقشة كل رأي والرد عليه، ورأينا في هذا الخلاف.

أولاً: استعمالاتها:

ذكر ابن هشام (ت: ٧٦١) ل (لو) خمسة أوجه^(١)، وما يهّمنا في موضوع هذه الدراسة الوجه الثالث، فمن أوجه استعمال (لو) أن تكون حرفاً مصدرياً، وتكون بمنزلة (أن) معنىً وسبكاً، فتؤول مع ما بعدها بمصدر، إلا أنها لا تنصب، أي أنها تعمل عمل (أن) المصدرية في المعنى لا في اللفظ، بمعنى أنه يسبب ما بعده بمصدر مثل (أن)، أمّا من ناحية الإعراب فإن (لو) لا تعمل في الفعل الداخلة عليه شيئاً، أمّا (أن) فإنها تنصبه، وفي كل أسلوب وردت فيه (لو) حرفاً مصدرياً، فإن المعنى يكون صحيحاً بعد حذفها وإحلال (أن) محلها.

وتأتي (لو) مؤولة مع ما بعدها بالمصدر في الحالات الآتية:

- ١- أن يكون المصدر فاعلاً كما في قول قتيلة بنت النضر:
ما كان ضَرَكٌ لَوْ مَنَنْتَ وَرُبَّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحَنَّقُ^(٢)
- ٢- أن يكون المصدر مفعولاً به كما في قوله تعالى: ﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾^(٣)
- ٣- أن يكون المصدر اسماً لكان مؤخراً مثل قول الأعشى:
وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمٌ جُلًّا أَمْرِهِمْ مِّنَ النَّائِي وَكَانَ الْحَزَمَ لَوْ عَجَلُوا^(٤)

(١) ينظر ابن هشام (ت: ٧٦١)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، ج ١، ص: ٢٩٣.

(٢) هذا البيت من شواهد الأشموني، شرح الأشموني ج ٣، ص: ٥٩٨، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج ١، ص: ٢٩٤، وينظر المرادي، الجني الداني، ص: ٢٨٧، وينظر المالقي، رصف المباني ص: ٢٨٩.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٤) الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل (١٩٢٧)، ديوان الأعشى، في الحقيقة هو شرح أبي العباس ثعلب المسمى الصبح المنير في شعر أبي بصير، ص: ٢٥٣، مطبعة أدلف هلز هوسن، وهو من شواهد مغني اللبيب ج ١، ص: ٢٩٥، وينظر الجني الداني ص: ٢٨٩.

فالمختار عند النحاة أن يكون المصدر المؤول من (لو) وما في حيزها في محل رفع اسم كان مؤخراً، ويكون (الحَزْم) خبر كان مقدماً؛ لأن الحرف المصدرى المقدر بمعرفة يحكم له بحكم الضمير، والضمير أعرف المعارف والإخبار به عما دونه في التعريف ضعيف^(١).

ثانياً: مدخول (لو) المصدرية:

تدخل (لو) المستعملة حرفاً مصدرياً كبقية الأوجه المستعملة- على فعل متصرف غير أمر^(٢)، فهي مختصة بالدخول على الفعل الماضي والمضارع، أما الماضي فيبقى على مُضِيّه، وأما المضارع فإنها تخلصه للاستقبال، كما هو الحال في (أَنْ) المصدرية، ولا تدخل (لو) على فعل الأمر لأنه حالي وهو أحد زماني المضارع^(٣)، حيث إنه يدخل على الحال والاستقبال، فإن الحرف المصدرى إذا دخل عليه فعل الأمر يحوِّله إلى المستقبل، فيزول عنه معنى الأمر المطلوب منه، وبالتالي فإنه يختلط بالمضارع بعد تأويله بالمصدر فيتساويان في هذا، ومن هنا منع النحاة دخول الحرف المصدرى على فعل الأمر.

وقد ردَّ أبو حيان^(٤) على من أجاز دخول (أَنْ) المصدرية على فعل الأمر فقال ولا يقوى عند وصله بها لأمرين:

الأول: أنها إذا سبكت والفعل بمصدر فات معنى الأمر المطلوب.

الثاني: أنه لا يوجد في كلامهم: (يُعجبني أَنْ قُمْ)، ولا (أحببتُ أَنْ قُمْ)، ولا يجوز ذلك، ولو كانت توصل به، لجاز ذلك، كالماضي والمضارع^(٥).

وقياساً على (أَنْ) المصدرية امتنعت (لو) من الدخول على فعل الأمر، حيث إنها محمولة عليها في هذا الباب، فمن أشهر علامات (لو) المصدرية التي ذكرها النحاة الذين أثبتوا مجيء (لو) حرفاً مصدرياً هو أن يصح في موضعها (أَنْ)^(٦).

(١) ينظر الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٣، ص: ٥٩٨ شاهد رقم ١١٠٣.

(٢) ينظر حسن، عباس، النحو الواقي، ج ١، ص: ٤١٣.

(٣) ينظر حسانين، محمد عبد الحواد (١٩٨٧)، أوجه استعمال (لو) في الأساليب العربية، رسالة دكتوراة، ص: ٢٥، جامعة البنجاب، السودان.

(٤) ينظر الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص: ١٦٣٧.

(٥) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج ١، ص: ٣٧، وينظر السيوطي، همع الهوامع ج ١، ص: ٢٨٠.

(٦) ينظر الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ١، ص: ٥٩٨.

ولابد أن يكون الفعل الذي تدخل عليه (لو) فعلاً متصرفاً، والعلة في ذلك أنها تؤول مع معموليها بمصدر، فلو دخلت على فعل جامد لامتنع تأويلها بمصدر^(١).

وقد وردت (لو) حرفاً مصدرياً في كلام العرب نثراً ونظماً، وبخاصة في القرآن الكريم نحو قوله تعالى: ﴿وَدُّوا لَوْ لَوْنَهُنَّ فَيَدَّبُهُنَّ﴾^(٢) وقوله تعالى:

﴿وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً﴾^(٣).

كما وردت (لو) مصدرية أيضاً في الحديث النبوي الشريف نحو قوله صلى الله عليه وسلم:- "يرحم الله موسى لو ددنا لو صبر حتى يقص علينا أمر من أمرهما"^(٤).

والتقدير في هذا الحديث: وددت ثبوت صبر أخي موسى

ووردت (لو) المصدرية في أشعار العرب ومن ذلك قول الشاعر أعشى همدان:

وَدَّ الأَرَاقُ لَوْ يُصَابَ بِطَعْنَةٍ وَيَمُوتُ مِنْ فُرْسَانِهِمْ مَائَتَانِ^(٥)

والتقدير: ودَّ الأراق إصابته بطعنة مع موت مائتين من فرسانهم.

وفي قول عمر بن أبي ربيعة:

وددت لو أنك في قولك هذا تنصف^(٦)

والتقدير: وددت ثبوت إنصافك في قولك.

وقال معن بن أوس:

يَوَدُّ لَوْ أَنِّي مُعَدَّمٌ ذُو خِصَاصَةٍ وَأَكْرَهُ، جَهْدِي أَنْ يُخَالِطَهُ العَدَمُ^(٧)

والتقدير: يود ثبوت فقري واحتياجي

وإن (لو) في الشاهدين الأخيرين إذا وليها في الظاهر غير الفعل قُدِّر دخولها عليه.

(١) ينظر حسن، عباس، النحو الوائى، ج١، ص: ٤١٣.

(٢) سورة القلم، الآية: ٩.

(٣) سورة النساء، الآية: ٨٩.

(٤) البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ص: ٤٢، (باب ما يستحب للعالم إذا سئل أيُّ الناس أعلم فيكّل العلم إلى الله).

(٥) المبرد، أبو العباس بن يزيد (ت: ٢٨٥) (١٩٩٧)، الكامل (تحقيق محمد أحمد الدالي)، ط٣، ص: ١٢٨١، الرسالة.

(٦) البيت من مجزوء الرجز، ينظر ابن أبي ربيعة، (تحقيق فايز محمد)، ط٢، ص: ٢٣٠، دار الكتاب العربي، بيروت.

(٧) قباوة، فخر الدين (١٩٨٩)، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٥، ص: ١١٩، دار القلم العربي، حلب.

ثالثاً: عامل (لو) المصدرية:

إذا تتبعنا مواضع (لو) في اللسان العربي، وبخاصة في القرآن الكريم، وجدنا أنه لا بُدَّ أن يتقدمها عامل لفظي، وعلى هذا لا تقع مبتدأ، وأكثر ورودها بعد مُفهم التَّمني نحو: (ود) و(يوذ) وأحبب، واختار، وتمنّى، لكن السماع عن العرب إنما ثبت في: ودّ ويوّد كثيراً^(١)، وإن كان الاستعمال ورد بعد غيرها قليلاً، ويحتمل أن يكون من ذلك قوله تعالى:

﴿ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾^(٢).

فقد ذكر أبو حيان^(٣) وجهين لهذه الآية هما:

- احتمالية أن يكون الكلام جملتين، وتكون (لو) على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، والتقدير: وماذا عليهم في الإيمان بالله واليوم الآخر، والإنفاق في سبيل الله لو آمنوا بالله واليوم الآخر، وأنفقوا مما رزقهم الله لحصلت لهم السعادة.
- احتمالية أن يكون الكلام جملة واحدة، وذلك على مذهب من يثبت أن (لو) تكون مصدرية في معنى (أن) والتقدير: وماذا عليهم أن آمنوا، أي في الإيمان بالله ولا جواب لها إذ ذلك.

ومن ذلك قول قتيلة بنت النضر:

ما كانَ ضَرَكٌ لَوْ مَنَنْتَ وَرَبِّمَا مَنَّ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيْظُ الْمُحْنَقُ^(٤)

فالشاهد في هذا البيت ورود (لو) هنا مصدرية بعد غير ما يُفهم التَّمني، وهو أسلوب فصيح في العربية لكنه قليل، والتقدير: (ما كانَ ضَرَكٌ المَن)، وذهب بعض النحاة^(٥) إلى أن (لو) في البيت شرطية حذف جوابها لعلمه من أول الكلام. وعلى هذا الرأي فلا شاهد في البيت.

(١) ينظر السيوطي (ت: ٩١١)، مع الهوامع ج ١، ص: ٢٨٠.

(٢) سورة النساء، الآية: ٣٩.

(٣) ينظر الأندلسي، أبو حيان (ت: ٧٤٥)، البحر المحيط، ج ٣، ص: ٢٥٩.

(٤) هذا البيت من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب ج ١، ص: ٢٩٤، وينظر المرادي، الجني الداني، ص: ٢٨٧، وينظر المالقي، رصف المباني ص: ٢٨٩.

(٥) ينظر الأشموني، شرح الأشموني ج ٣، ص: ٥٩٨، وهو من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب ج ١، ص: ٢٩٤، وينظر المرادي، الجني الداني، ص: ٢٨٧، وينظر المالقي، رصف المباني، ص: ٢٨٩.

ونظير البيت السابق قول امرئ القيس:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا عَلَيْهَا وَمَعَشْرًا عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسْرُونَ مَقْتَلِي^(١)

فقد وقعت (لو) المصدرية بعد غير مفهوم التمني، والمصدر المنسبك من (لو) وما بعدها بدل اشتغال من الضمير المجرور في (عليّ)، والتقدير: حراساً على أسرار قتلي.

رابعاً: حذف فعل التَّمَنِّي قبل (لو) المصدرية:

أجاز ابن مالك^(٢) أن يحذف فعل التمني قبل (لو) المصدرية فتغني عنه، فإن صرح قبلها بفعل التمني كانت (لو) مصدرية فقط، وإن لم يصرح قلبها كانت مصدرية مفيدة للتمني ومشعرة به لكثرة مصاحبتها لفعل التمني؛ لأنها صارت كالعوض عنه، ويؤتى بعدها بجواب منصوب كما في قول الشاعر:

سَرَيْنَا إِلَيْهِمْ فِي جُمُوعٍ كَأَنَّهَا جِبَالٌ شَرُورَى لَوْ تُعَانَ فِتْنَهْدَا^(٣)

ويرى ابن مالك أنّ (لو) في البيت مصدرية مؤولة بمصدر، وهذا المصدر مفعول به لفعل التمني المحذوف والتقدير: "وددنا لو تعان فتنهدا"، فحذف فعل التمني لدلالة (لو) عليه فأشبهت (ليت) في إفادتها التمني، ولهذا نصب (فتنهدا) في جوابها كما ينصب (ليت) في جوابها. وذكر ابن مالك جواز نصب المضارع بعد الفاء بالعطف على المصدر المؤول من (لو) وما دخلت عليه وليس في جواب التمني.

وإلى مثل ذلك ذهب ابن مالك في قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾^(٤)،

فالأصل فيها: (وددنا لو أنّ لنا كرة)، (فلو) في الآية مصدرية مشعرة بالتمني، إذ حذف فعل التمني لدلالة (لو) عليه ولذا يؤتى بعدها بالجواب، فنصب (فَنَكُونُ) جواباً لها، أما إذا ذكر الفعل قبلها، فهي مصدرية فقط، ولا دلالة لها على فعل التمني.

(١) ينظر امرؤ القيس، شرح ديوان امرئ القيس، ص: ١٦٩، وهذا البيت من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب ج ١، ص: ٢٩٤، وينظر

المرادي، الجني الداني، ص: ٢٨٧، وينظر المالقي، رصف المباني، ص: ٢٨٩.

(٢) ابن مالك، جمال الدين أبو عبدالله (672: 1967)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق محمد كامل بركات)، ص: ٣٨، دار الكتاب العربي، مصر.

(٣) لم يعرف قائله وهو من شواهد. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ص: ٢٨٥.

(٤) سورة الشعراء، الآية: ١٠٢.

وفي ردّه على من أنكر استعمال (لو) مصدرية بدخولها على (أن)^(١) ذكر أنّ (لو) لم تدخل على (أن) حقيقة، وإنما دخلت على فعل محذوف مقدّر بعد (لو)، وإذا لم يقدر بعدها فعل ودخلت على (أن) فإنه يجعل ذلك من باب التوكيد اللفظي بالمرادف، لأن (أن) مرادفة (للو) كما في قوله تعالى: ﴿فَجَاجَا سُبُلًا﴾^(٢).

وقد ضعف النحاة رأي ابن مالك من عدة أمور^(٣):

الأول: أنّ الموصول الحرفي لا يؤكد قبل مجيء صلته، فإن ما بعد (أن) إنما يصلح لها لا لـ (لو) فأين صلة (لو) التي أكدت قبل مجيئها، فلا صلة (للو) هنا على جعل (أن) مؤكدة للو وهو مشكل لأن الموصول الحرفي لا بُدَّ له من صلة تذكر لفظاً، ولأن المعهود إعطاء المؤكّد ما يطلبه دون المؤكّد^(٤).

الثاني: أنّ الموصول الحرفي لا بُدَّ له من صلة تذكر بعده لفظاً، وإذا جعلت (أن) مؤكدة لـ (لو) لا يكون لـ (لو) صلة في الكلام، إذ المذكور بعد (أن) إنما هو صلته لا صلة (لو) بدليل نصب (كرة).

الثالث: أنّ المعهود إعطاء المؤكّد ما يطلبه دون المؤكّد والذي ذكر هنا خلاف هذا المعهود، فقد ذكرت صلة (أن) دون (لو).

وقد وصف النحاة^(٥) ما ذهب إليه ابن مالك بالبعيد لأمر منها:

- ١- أنه قدر فيه حذف فعل التمني وهذا تكلف لا ضرورة إليه.
- ٢- أنه قدر محذوفاً آخر بعد (لو) فيكثر الحذف، أي أنّ فعل التمني محذوف، والفعل الداخلة عليه (لو) محذوفاً أيضاً وهذا يزيد الأمر بُعداً.
- ٣- أشار أغلبية النحاة أن (لو) في الآية الكريمة التي استشهد بها "لو أنّ لنا كَرَّةً فنكون"^(٦) للتمني.
- ٤- أن (لو) في الآية الكريمة والشاهد الشعري مصدرية مشعرة بالتمني بعيد.

(١) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٢٩٥.

(٢) سورة الأنبياء، الآية: ٣١.

(٣) ينظر سحلول، محمد أحمد علي (١٩٨٣)، لو ولولا دراسة نحوية قرآنية، ص: ٢٨ وما بعدها، مطبعة الأمانة، مصر.

(٤) ينظر الصبان، محمد بن علي (ت: ١٢٠٦)، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٤، ص: ٥٠، دار إحياء الكتب

العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه.

(٥) ينظر سحلول، محمد أحمد علي، لو ولولا دراسة نحوية قرآنية، ص: ٢٩.

(٦) سورة الشعراء، الآية: ١٠٢.

وعليه فالراجح أن (لو) في الآية شرطية حذف جوابها، والنصب في (نكون) ب (أن) مضمرة جوازاً بعد الفاء المسبوقه باسم خالص من التأويل بالفعل، فيكون التقدير: (لو ثبت أن لنا كرة فنكون من المؤمنين لسرنا ذلك)، كما يجوز أن تكون (لو) للتمني المحض على رأي من جعلها قسماً.

خامساً: الخلاف في استعمال (لو) مصدرية:

جوّز جماعة من النحويين استعمال (لو) مصدرية، غير أن الجمهور على منعه^(١)، ولكلّ فريقٍ منها علله وبراهينه.

رأي المنكرين:

أنكر جمهور النحاة وقوع (لو) حرفاً مصدرياً^(٢)، يقول المانعون في قوله تعالى: "يود أحدهم لو يعمر ألف سنة"^(٣) إنّ لو شرطية، وإن مفعول (يود) وجواب (لو) محذوفان، والتقدير: (يود أحدهم لو يعمر ألف سنة لسره ذلك)، وقد وصف ابن هشام ذلك بقوله: ولا خفاء بما في ذلك من التكلف^(٤)، وكذلك أولوا كل آية أو شاهد شعري ورد على جعلها مصدرية، حيث قدروا له جواباً على جعلها شرطية.

وعلى الرغم من أن معظم النحاة أنكروا ورود (لو) مصدرية، وقد حكموا في تلك المواضع بأنها شرطية، إلا أنّ المتتبع يجد من يلتمس الحجة لتحول (لو) من شرطية إلى مصدرية كما هو الحال عند ابن عاشور^(٥) أثناء تفسيره لقوله تعالى:

﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٦).

وذلك أنّ (لو) وما بعدها استعملت على تقدير قول محذوف يقوله المُتمني، فالتزم حذف جواب (لو) لدلالة المقام عليه، ثم شاع حذف القول، فأفادت (لو) معنى المصدرية وسيأتي الحديث عن رأيه هذا في المبحث التطبيقي ل(لو).

(١) ينظر المرادي، الجني الداني ص: ٢٨٨، وينظر المالقي، رصف المباني، ص: ٢٨٩، وينظر ابن هشام مغني اللبيب ج ١، ص: ٢٩٤،

وينظر السيوطي، همع الهوامع ج ٤، ص: ٣٥٠، وينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج ٤، ص: ٣٧٣.

(٢) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٢٩٤، وينظر الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص: ٣٤٣.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٤) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج ١، ص: ٢٩٥.

(٥) ينظر ابن عاشور، محمد الطاهر، تفسير التحرير والتنوير، ج ١٤، ص: ١٢.

(٦) سورة الحجر، الآية: ٢.

وقد علل السيوطي^(١) منع أن تكون (لو) مصدرية، بأنها تلازم التعليق ويؤيد ذلك أنه لم يسمح دخول حرف الجر عليها.

وخرَج النحاة قراءة "ودوا لو تدهن فيدهنوا"^(٢) بحذف النون، بجعل النصب بأن مضمرة وجوباً في جواب (ودَّ) لتضمُّنه معنى (ليت).

وعلل الجمهور دخول (لو) المصدرية على (أن) في قوله تعالى:

﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا

بَعِيدًا وَيَحْذَرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ، وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ ﴿٣٠﴾^(٣)، في عدم جواز دخول الحرف

المصدرية على حرف مصدرية مثله، و(لو) هنا ليست حرفاً مصدرياً، فلو كانت كذلك لما جاز دخولها على حرف مصدرية آخر وهو (أن)، وذلك أن كل حرف مصدرية يأخذ حكم آخر لا بُدَّ أن تجري عليه أحكامه، و(لو) أخذت حكم (أن) فكان من الواجب أن تجري عليها أحكام (أن)^(٤).

في الحقيقة إنَّ من جعل (فيدهنوا) جواباً لـ (ودوا)؛ لأنها بمعنى (ليت) في القراءة الواردة هو قول مردود عند أكثر النحاة^(٥). لأن الجواب لا يكون إلا للإنشاء.

وأما دعوى القول إن كل حرف يأخذ حكم الآخر لا بُدَّ أن تجري عليه جميع أحكامه واختصاصاته فهي دعوى مردودة أيضاً وغير مقبولة^(٦)، لأن (لو) قد تكون حرفاً مصدرياً بمعنى (أن) لكنها لا تساويها في جميع أحكامها، فقد تؤدي ما تؤديه (أن) من ناحية المعنى ولا تكون مساوية لها في جميع أحكامها.

(١) ينظر السيوطي، همع الهوامع، ج ١، ص: ٢٨٠.

(٢) ينظر عمر، أحمد مختار، ومكرم، عبد العال سالم (١٩٨٨)، معجم القراءات القرآنية، ط ٢، ج ٧، ص: ١٩٧، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٣٠.

(٤) ينظر حسانين، محمد عبد الجواد، (لو) في الأساليب العربية، ص: ٤٢.

(٥) ينظر المرجع نفسه، ص: ٤٢.

(٦) ينظر المرجع نفسه، ص: ٤٣.

رأي المثبتين:

أجاز كثير من النحاة منهم: الفراء وأبو علي الفارسي والتبريزي وأبو البقاء العكبري، وتبعهم ابن مالك أنّ (لو) تأتي مصدرية^(١)، وتأتي متمكنة للمصدرية بمعنى (أن) وقالوا: إن (لو) تكون حرفاً مصدرياً بمعنى (أن) فلا تحتاج الى جواب^(٢).

وقد عللوا الجواز بعدة آراء:

الأول: صحة حلول (أن) محلها، ولا تغيير في المعنى، إلا أنّ (لو) يرتفع الفعل بعدها و(أن) ينصب الفعل بعدها^(٣).

الثاني: قراءة بعضهم: "ودوا لو تدهن فيدهنوا" بدون (نون)، قال سيبويه: "وزعم هارون أنها في بعض المصاحف "ودّوا لو تدهن فيدهنوا" بدون نون، والنصب على جواب التمني المفهوم من (ودوا)"^(٤).

وذكر أبو البقاء العكبري أنه أثبت النون في قوله تعالى "لو تدهن فيدهنون"؛ لأنه عطفه على (تدهن) ولم يجعله جواب التمني، وفي بعض المصاحف بغير نون على الجواب^(٥). فعطف (يدهنوا) بالنصب على (تدهن)، لما كان معناه: "أن تدهن" فهو من باب العطف على المعنى الذي يعتبره بعض النحاة العطف على التوهم، وفي الحقيقة أن العطف على المعنى يُلاحظ فيه المعنى، والعطف على التوهم يُلاحظ فيه توهم وجود حرف أو حذف حرف، ويُعبّر عنه في القرآن الكريم بالعطف على المعنى^(٦).

واعترض الدماميني على التفسير الذي ذهب إليه ابن هشام والنحاة السابق ذكرهم فهو يرى أن (يدهنوا) منصوب بـ (أن) مضمرة بعد الفاء جوازاً والمجموع منها ومن صلتها معطوف على المجموع من (لو) وصلتها، فيكون من باب عطف مصدر على آخر، والتقدير: "ودوا إدهانك فإدهانهم"، فهو يرى أنّ التخريج على هذا الوجه أفضل من تخريج ابن هشام وغيره^(٧).

(١) ينظر المرادي، الجنى الداني، ص: ٢٨٨، وينظر المالقي، رصف الملباني: ص ٢٨٩، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج ١، ص: ٢٩٤ وينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن ج ٤، ص: ٣٧٤.

(٢) ينظر الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ج ٢، ص: ٢٥٤.

(٣) ينظر الخضري، محمد حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج ٢، ص: ١٢٦، وينظر العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ج ٢، ص: ٢٦٦.

(٤) ينظر سيبويه، الكتاب، ج ٣، ص: ٣٦.

(٥) ينظر العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ج ٢، ص: ٢٦٦.

(٦) ينظر الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج ٤، ص: ٥٠. وينظر عضية، محمد عبد الخالق، دراسات في أسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج ٢، ص: ٥٥٧.

(٧) ينظر الدماميني، تعليق الفوائد على تسهيل الفوائد، ج ٢، ص: ٢٨٥.

وقد جاء رأي الدماميني هذا مخالفاً لبعض النحاة؛ لأن إضمار (أن) بعد الفاء هنا غير جائز، لأن ذلك لا يكون إلا إذا كان العطف على اسم ليس في تأويل الفعل أي: أن يكون المتقدم عليه اسماً خالصاً من شائبة الفعلية، نحو قول الشاعر:

لولا توفُّع مُعْتَرِّ فأرضيَه ما كُنْتُ أُوثِرُ إتراباً على تَرَبِّ^(١)

فالمصدر المؤول من (أن) المضمرة بعد حرف العطف والفعل المضارع معطوف على (توقع) وهو اسم خالص الاسمية، و(الفاء) في الشاهد حرف عطف وما بعدها فعل مضارع معطوف على اسم، وهذا لا يجوز لذلك ينصب الفعل المضارع بعد (الفاء) ب(أن) المضمرة فيصبح مصدر مؤول وهو اسم وهنا يجوز عطف اسم على اسم. وقد ذهب أبو حيان الأندلسي^(٢) إلى أن الفعل نصب على أنه جواب (ود) لتضمنه معنى (ليت).

الثالث: وهو رأي التبريزي^(٣) ومفاده أن (أن) تضارع (لو) في مثل هذا الموضع مستندلاً على ذلك بقول امرئ القيس:

تجاوَزْتُ أحراساً إليها ومَعشراً عليَّ حَراماً لو يُسرُّون مَقَتلي^(٤)

فإن (لو) في (لو يُسرُّون مَقَتلي) مصدرية، فالشاعر يريد: (أن يسروا).

الرابع: هو رأي ابن مالك وتتلخص في أمرين الأول: ومفاده أن (لو) المصدرية تأتي^(٥):

١ - متمكنة للمصدرية فقط.

٢ - تكون مصدرية مشعرة بالتمني.

(١) لم يعرف قائله وقد ورد هذا البيت عند ابن مالك، شرح التسهيل، ج ١، ص: ٢٥٧، وينظر الصبان، حاشية الصبان، ج ٤، ص: ٤٨، شاهد رقم ١١٥٩.

(٢) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج ٨، ص: ٣٠٤.

(٣) صفوت، أحمد زكي، الكامل في قواعد العربية نحوها وصرفها، ط ٤، ج ٢، ص: ٣٩٣، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

(٤) ينظر امرؤ القيس، شرح ديوان امرئ القيس، ص: ١٦٩، وهو من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٢٩٤، وينظر المرادي، الجنى

الداني، ص: ٢٨٧، وينظر المالقي، رصف المباني، ص: ٢٨٩.

(٥) ينظر الدماميني، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ج ٢، ص: ٢٨٧.

والأمر الثاني: فيما ذهب إليه في ردّه على الجمهور حيث جعل (أنّ)

مؤكدّة لـ (لو) في قوله تعالى: ﴿تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾^(١).

أما بالنسبة للأمر الأول، وهو رأيّه في ورود (لو) متمكنة للمصدرية لم يخالف فيه من ذهب معه في إثبات (لو) مصدرية بمعنى (أنّ) إذا سبقها ما يفيد التمني.

وأما مجيء (لو) مصدرية مشعرة بالتمني فهو رأي انفراد به، فلا يوجد أحد من النحاة ذهب إلى مثل ما ذهب إليه.

وبالنسبة إلى الأمر الثاني فقد ردّ المجيزون على المنكرين وكان ابن مالك في مقدّماتهم بما يلي^(٢):

الرد الأول: أنّ (لو) في الآية ليست داخلية على (أنّ)، بل هي في الواقع داخلية على فعل محذوف، والتقدير: "تود لو ثبت أن بينها وبينه أمداً بعيداً"، والمصدر المؤول من (أن) ومعمولها فاعل لفعل محذوف، والمصدر المؤول من (لو) وما بعدها مفعول (تود) وقد ضعف ابن هشام هذا الرأي.

الرد الثاني: وهو أنّ ابن مالك جعل ذلك من باب التوكيد اللفظي بالمرادف نحو "فجاجاً سبلاً" وقد ضعّفه ابن هشام ووصفه بأنّه فيه نظر؛ لأنّ توكيد الموصول قبل مجيء صلته شاذ، كقراءة زيد بن علي "والذين من قبلكم" بفتح الميم.

كما وصف الزركشي^(٣) آراء ابن مالك أنّ فيها نظراً، فالرأي الأول هو دخول (لو) على (ثبت) مقدراً إنما هو مذهب المبرد وهو لا يراه فكيف يقرره في الجواب؟

وأما الثاني: فليست هنا (لو) مصدرية بل للتمني، ولو سلّم فإنه يلزم ذلك وصل (لو) بجملة اسمية مؤكدة بـ (أنّ)، وقد نص ابن مالك وغيره على أنّ صلتها لا بدّ أن تكون فعلية بماض أو مضارع.

وبعد عرضنا للآراء السابقة نخلص إلى أنّ رأي الجمهور فيه تكلف واضح في تأويلهم لهذه الشواهد على أنّ (لو) فيها شرطية، وادعواؤهم أنّ

(١) سورة آل عمران، الآية: ٣٠.

(٢) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٢٩٥.

(٣) ينظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن ج ٤، ص: ٣٧٣.

الحرف المصدرى لا يدخل على مثله غير صحيح على إطلاقه، فقد ورد في القرآن الكريم دخول الحرف المصدرى على مثله كما ذكر أبو حيان^(١) في

قوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾^(٢).

وذلك حينما ذكر أن الحرف المصدرى لا يباشر حرفاً مصدرياً إلا قليلاً، وأورد الآية السابقة.

في الحقيقة إن كثرة الشواهد العربية الفصيحة التي وردت فيها (لو) بمعنى (أن) تؤكد ما ذهب إليه المجيزون، فرأيهم بعيد عن التكلف وهو يتماشى مع أسلوب العربية بما فيها من الليونة والمرونة في التعبير، بالإضافة إلى ظهور تأويل (لو) بالمصدر، وذلك في كل شاهد وردت فيه (لو) بمعنى (أن).

(١) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج٨، ص: ١٣٦.

(٢) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

المبحث الثاني

دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (لو والفعل) ودلالاته السياقية في القرآن الكريم

المصدر المؤول من (لو والفعل) مفعولاً به:

المفعول به: اسم منصوب يدل على من وقع عليه فعل الفاعل إثباتاً أو نفيًا^(١) ويقع المفعول به اسماً صريحاً، وقد يقع غير صريح، وما يهمنا في هذه الدراسة النوع الثاني وهو ما يؤول بمصدر بعد حرف مصدري^(٢).

ورد المصدر المؤول من (لو والفعل) في هذا الموقع الإعرابي في اثني عشر شاهداً اختلفت فيها السياقات من آية إلى أخرى، لكنها اتحدت في كون هذا المصدر وقع مفعولاً به للفعل (وَدَّ)، ومن هنا يمكننا ملاحظة التزام وقوع (لو) المصدرية كثيراً بعد لفظي (وَدَّ، يُوَدُّ) في القرآن الكريم. وتجدر الإشارة إلى أن هناك حالات يأخذ المفعول به نمطاً من الأنماط القابلة للاستبدال، فالمصدر المؤول وحدة إسنادية، وصورة إعرابية مختلفة عن المفرد، فهو يُعَدُّ ضرباً من ضروب المفعول به الذي يمكن استبدال صور أخرى به، ولا يمكن أن يحلَّ صورة أخرى عن المصدر المؤول إلا المصدر الصريح المنسبك من (لو والفعل).

ورد المصدر من (لو والفعل) مفعولاً به بعد الفعل الماضي (وَدَّ) ست مرات، وفيما يلي إضاءة لدور المصدر المؤول في بعض نماذجه:

قال تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ﴾^(٣).

نزلت هذه الآية في سياق الحديث عن طائفة من أئمة اليهود، قالوا للمسلمين بعد وقعة أحد: ألم تروا ما أصابكم؟ ولو كنتم على الحق لما هُزمتم، فأراد الله عز وجل أن يُخبر المؤمنين بنفسية كثير من أهل الكتاب، وهي الرغبة المُلحَّة في أن يتخلَّى المسلمون عن دينهم الحق ليصبحوا

(١) الغلابيني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ج ٣، ص: ٥.

(٢) المرجع نفسه، ج ٣، ص: ٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ١٠٩.

كافرين، ومنشأ هذه الرغبة الحسد الناجم عن نفسية ترفض أن ترى المسلمين يعيشون في نور الإيمان بدل ظلمات الكفر^(١).

وقد جاءت (لو) هنا بمعنى (أن) المصدرية^(٢)، ولذلك تؤول مع ما بعدها بمصدر، يقع هذا المصدر مفعولاً به للفعل (ودَّ) والتقدير (ودَّ كثيرٌ رُدُّكم).

وقد استخدم السياق القرآني المصدر المؤول المكون من (لو والفعل المضارع) في هذه الآية على نحو فريد، فقد أريد معنى لا يتأتى بغيره من التراكيب كالمصدر الصريح؛ إذ إن الفعل المضارع هنا أفاد معنى الحدث والتجدد، وهي مسألة تبين سرّاً من أسرار القرآن الكريم وإعجازه، وربما أراد أن يشير إلى أنّ الإيمان في قلب الإنسان ليس ثابتاً إنما يتغير ويختلف باختلاف الزمن وباختلاف الأحداث فقد يملأ الإيمان هذا القلب حتى يصل أعلى درجاته، وأحياناً أخرى تجده في أضعف حالاته، مشيراً في ذلك إلى ظرف هزيمة المسلمين ومدى تأثيره على نفسية ضعاف الإيمان منهم، وكيفية استغلال الكفار لمثل هذا الظرف في ردّهم عن دينهم، فاستخدم الحرف المصدر (لو) مع الفعل لما في الفعل من دلالة واضحة على الاستمرار والحركة، إذ إنّ الله عز وجل أراد تنبيه الناس إلى نفسية الكفار، والغيب الذي يملأ قلوبهم فلن يألوا جهداً في سبيل ردّ المسلمين عن دينهم، وذلك من خلال محاولاتهم العديدة والمتكررة، وهذا المعنى يحتاج إلى فعل يواكب تعدد التأويلات، وهذا مما لا يحتمله المصدر الصريح الذي يبعث على الجمود.

ومن أبى جَعَلَ (لو) مصدرية جعل جوابها محذوفاً تقديره: (لو يردُّونكم كفاراً لسروا وفرحوا بذلك)^(٣).

قال تعالى: ﴿ وَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ كَمَا كَفَرُوا فَتَكُونُونَ سَوَاءً ﴾^(٤).

جاءت هذه الآية في معرض الحديث عن قصة الذين تخلفوا يوم أحد من المنافقين، وقالوا:

﴿ قَالُوا لَوْ نَعْلَمُ قِتَالًا لَاتَّبَعْنَاكُمْ ﴾^(٥)، كذلك بينت الحوار الذي دار بين أصحاب رسول الله -

صلى الله عليه وسلم- فقالت فرقة منهم: كفروا، وآخرون قالوا: لم يكفروا وقد طعن (زيد بن ثابت)

(١) الألويسي، محمود، أبو الفضل شهاب الدين السيد البغدادي (ت: ١٢٧٠)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ج ١، ص: ٣٥٦،

وينظر الجزائري، أبو بكر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ج ١، ص: ٩٨.

(٢) ينظر العكبري، أبو البقاء، (ت: ٦١٦)، إملأ ما من به الرحمن، ج ١، ص: ٢٤٣.

(٣) السمين الحلبي، شهاب الدين أبو العباس أحمد بن يوسف الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج ٢، ص: ٦٦.

(٤) سورة النساء، الآية: ٨٩.

(٥) سورة آل عمران، الآية: ١٦٧.

في هذا الوجه، موضحاً أنّ في نسق الآية ما يقدر فيه، وأنهم من أهل مكة مستدلاً بقوله تعالى:

﴿ فَلَا تَتَّخِذُوا مِنْهُمْ أَوْلِيَاءَ ﴾ (١).

وقد فضح الله سبحانه وتعالى هذا الفريق، وسماه المنافقين، وأعلم المسلمين بأنهم مضمرون الكفر وأنهم يحاولون ردّ من يستطيعون ردّه من المسلمين إلى الكفر.

وقد تعيّن من قوله تعالى: "فلا تتخذوا منهم أولياء" تأويل المهاجرة بالجهاد في سبيله فلا يتحقق إيمانهم وولايتهم إلا بالخروج في سبيل الله في غزوة تلي غزوة أحد مباشرة. التي انخرل عنه (عبد الله بن أبيّ) وأصحابه، وهي في الحقيقة بمثابة علامة بيّنة وفارقة أقامها الله عز وجل للمسلمين تُبيّن لهم كفر المتظاهرين بالإسلام، كما أنّ من شأنها أن تُفضّ اختلاف الصحابة فيهم، وبها لم يبق من النفاق شيء مستور إلا نفاق منافقي المدينة، فالمهاجرة ما هي إلا وصول إلى الله وإلى دينه الذي أراد (٢).

ومن هنا يُلاحظ أنّ السياق القرآني تناول المصدر المؤول من (لو والفعل)، وقد انقسم العلماء في تحديد (لو) هذه إلى فريقين (٣):

أحدهما: أن تكون مصدرية، وهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولاً للفعل (ودوا) والتقدير: ودوا كفركم، وقوله (كما كفروا) نعت المصدر محذوف، والتقدير: كما كفروا كفوفاً مثل كفرهم، أو حال من ضمير المصدر (٤).

الثاني: قيل (لو) على بابها أي "حرف لما كان سيقع لوقوع غيره" وجوابها محذوف كمفعول (ودّ) والتقدير: (ودوا كفركم لو تكفرون كما كفروا لسروا بذلك).

وبين مدى التكلف في هذا التأويل، حتى إن كثيراً من نحوينا القدامى وصفوه بذلك، ومنهم ابن هشام بقوله: "ولا خفاء بما في ذلك من التكلف" (٥).

ومن خلال هذا التوضيح لسبب نزول هذه الآية، يُلاحظ أنّ استخدام المصدر المؤول من (لو والفعل) كان أبلغ في التعبير والتركيز على جانب الإرادة عند كلا الطرفين، فعبر بالفعل؛ لأنّ الإرادة ينشأ عنها الفعل، فلا إرادة من غير فعل وعمل، فالمؤمنون يستقربون حصول الإيمان من

(١) ابن عادل الدمشقي الحنبلي، أبو حفص عمر بن علي (ت: ٨٨٠)، اللباب في علوم الكتاب، ج ٦، ص: ٤٥٤، وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير ج ٥، ص: ١٥١.

(٢) ينظر الزمخشري، جار الله (ت: ٩١١)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجه التأويل، ج ٢، ص: ١٢٣.

(٣) ينظر العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ج ١، ص: ٢٩٤، وينظر ابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب، ج ٦، ص: ٥٤٨.

(٤) ينظر سحلول، محمد، لو و لولا دراسة نحوية قرآنية، ص: ١٤.

(٥) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٢٩٤.

المنافقين؛ لأن الإيمان قريب من فطرة الإنسان، أما المنافقون فيعلمون أن المؤمنين لا يرتدون عن دينهم، فمحببتهم إياه ماثلة أمام أعينهم، لذلك لم يكن طلبهم تكفير المؤمنين إلا تمنياً، فعبر عنه بالوَدِّ المجرد، والتمني هو شيء يهجس في القلب يقدره المتمني^(١).

لذلك جاء التعبير بالحرف المصدرى (لو) والفعل الذي يدل على استمرار المشركين وإرادتهم وتصميمهم في ردّ المسلمين عن دينهم، بل إن السياق القرآني بيّن أن شدة غيظهم وحقدهم جعلتهم يتمنون مساواة المسلمين لهم في الكفر.

* قال تعالى: ﴿وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُوا عَنْ أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ﴾^(٢).

ينتقل القرآن الكريم على عادته في تفنن أغراضه والتماس مناسباتها ليس تشريعاً آخر وهو قصر الصلاة الرباعية في السفر.

فاتفق العلماء على أن هذه الآية شرعت صلاة الخوف، وأكثر الآثار تدل على أن مشروعيها كانت في غزوة (ذات الرقاع)، وكانت بين سنة ست وسبع من الهجرة، وأن أول صلاة صليت بها هي صلاة العصر^(٣). وسببها أن المشركين لما رأوا الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه قاموا في الظهر يصلون جميعاً ندموا على عدم إغارتهم عليهم غرة، فهياًوا أنفسهم لفعل ذلك في صلاة هي أحب إليهم من آبائهم وأبنائهم وهي صلاة العصر، فإذا قاموا لها شذوا عليهم وقتلواهم فأخبر الله - عز وجل - نبيه محمد صلى الله عليه وسلم - على وجوب الحذر من العدو ومن جميع المضار المظنونة، وكان ذلك بمثابة صدقة من الله عز وجل لدفع المشقة عنهم بدليل قوله صلى الله عليه وسلم - "صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا الصدقة"^(٤).

ومن خلال النظر في مضمون هذه الآية يُلاحظ أن التركيب (لو والفعل) قد وُضع في مكان لا يصح غيره مكانه، أراد الله سبحانه به إثبات مكائد المشركين في المستقبل، بمعنى أن هجوم المشركين لم يحصل بعد، فبرحمته الواسعة أراد أن يحذرهم من فعل سيحصل في المستقبل القريب، وصحيح أن وُدَّ الكفار هو ود كل محارب لكن ليس هو المقصود في الآية، إنما المقصود أنهم وُدوا وُدّاً مُستقرباً عندهم، لظنهم أن اشتغال المسلمين بأمر دينهم يباعد بينهم وبين مصالح دنياهم، جهلاً من المشركين لحقيقة الدين، فطمعوا أن تلهيهم الصلاة عن الاستعداد لأعدائهم، فنَبه الله المؤمنين إلى ذلك كيلا يكونوا عند ظن المشركين.

(١) ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، ج٩، ص: ١١.

(٢) سورة النساء، الآية: ١٠٢.

(٣) ينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ج٥، ص: ٥٣٣، وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٥، ص: ١٨٥.

(٤) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٥، ص: ١٨٤.

فجاء المصدر المؤول (لو تغفلون)، ف (لو) مصدرية وهي ما دخلت عليه في تأويل مصدر مفعول به للفعل (ود) والتقدير: ودُّوا غفلتكم، فهي مصدرية بمعنى (أن تكون) ^(١) وقد ذكر العكبري ^(٢) أن (لو تغفلون): بمعنى (أن تغفلوا) وهي محل الود ^(٣).

وبما أن غفلتهم مطلوبة في المستقبل، فقد استخدم السياق القرآني الفعل المضارع للتنصيص على الاستقبال، وهذا المعنى لا يقدمه لنا المصدر الصريح (غفلتكم) لأنه يأتي مجرداً من الزمن، وهو العنصر الذي أولاه السياق الأهمية الكبرى.

هذا بالإضافة إلى ما في المادة الصوتية (لو) والمكونة من اللام اللينة المرنة، والواو الأشد ليونة ومرونة ^(٤) وكيف انعكست على السياق فأضفت عليه انسيابية ومرونة ساعدت على تلبية المعنى المقصود.

ورد المصدر المؤول من (لو والفعل) مفعولاً به بعد الفعل المضارع (يودُّ) خمس مرات، وفيما يلي إضاءة لدور المصدر المؤول في بعض نماذجه:

﴿يُودُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ ^(٥)

جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن اليهود، وشدة حرصهم على الحياة، فهم أحرص عليها حتى من المشركين الذين يودُّ الواحد منهم أن يعيش ألف سنة، فكيف يتمنُّون الموت وهم على هذا الحال من الحرص على الحياة، وذلك لعلمهم بسوء مصيرهم إن ماتوا ^(٦). يقول الزجاج: "ذكرت الألف لأنها نهاية ما كانت المجوس تدعو به لملوكها، كان الملك يحيا بأن يقال: "عش ألف نيروز وألف مهرجان" ^(٧).

لقد استخدم المصدر المؤول في هذا السياق على نحو فريد، فقد استخدم السياق القرآني العنصر المصدرية (لو) مسبقاً بالفعل (يودُّ) ومضارعه، مما أضفى ظلالاً دلالية على الفعل،

(١) ينظر العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ج ١، ص: ١٨٩، وينظر الألوسي، روح المعاني، ج ٥، ص: ١٣٧. وينظر السمين

الجلي، الدرر المصون، ج ٤، ص: ١٤٠.

(٢) ينظر العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ج ١، ص: ١٩٣.

(٣) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٥، ص: ١٨٧.

(٤) ينظر عباس، حسن، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، ص: ١٤٩.

(٥) سورة البقرة، الآية: ٩٦.

(٦) ينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ج ١، ص: ٨٦.

(٧) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت: ٣١١) (١٩٨٨)، معاني القرآن وإعرابه (تحقيق عبد الجليل عبده شليبي)، ط ١، ج ١،

ص: ١٧٧، عالم الكتب، بيروت.

جعلت هذا المطلب صعب المنال، ف (لو) فيها معنى التمني الذي فيه شعور باستحالة تحقق الحدث.

ومن الجدير بالذكر أن (ودَّ) في الآية الكريمة ليست بمعنى (أحبَّ)، لأن التي بمعنى (أحبَّ) لا تقع بعدها (لو) المصدرية مثل قوله تعالى: ﴿أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ مِّنْ نَّحِيلِ

وَأَعْنَابٍ﴾^(١)، فقد يُفهم من ظاهر الآيتين تساوي التركيبين، لكن الفعل (يودُّ) في الآية الثانية بمعنى (يحبُّ) ولا يقصد به التمني لذلك لم يتبع بـ (لو)، وعدم الإتيان بها جعل المطلب قريب التحقق، ولو جاء بها لكان فعل الودادة واقعاً على شيء عسير المنال^(٢).

لذلك فالتفسير الدلالي للتحويل إلى هذا العنصر المصدرية مقيد بضابط دلالي للفعل (ودَّ)، ومقيد أيضاً بمعنى التمني، لذلك كان التمني من المعاني الدلالية التي يؤديها هذا العنصر المصدرية مع الفعل، وفي ذلك دلالة واضحة على أن التمني قد يُست نفسه تماماً من تحقق ما يتمناه حتى استعان في التغلب على ذلك بالفعل والعنصر المصدرية^(٣).

قال تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾^(٤).

جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن أهل النار ومآلهم من جزاء يوم القيامة، عندما يرى الكافر المسلمين يدخلون الجنة ويدخل هو النار، فهذه الآية هي بمثابة إنذار للكافرين وتحذيرهم من مواصلة كفرهم، وحرهم للإسلام، فهو يوم سيأتي يتمنون فيه أن لو كانوا مسلمين^(٥).

وقيل: يُعير أهل النار الكفرة المسلمين (قائلين): ما نفعكم إيمانكم؟ فيغضب الله عز وجل لذلك، فيخرجهم من النار فيود الذين كفروا لو كانوا مسلمين^(٦).

لقد استخدم المصدر المؤول في هذا السياق على نحو فريد، فقد سبق بـ (رُبَّ) والفعل المضارع (يودُّ)، وهي على كثرة وقوعها في كلام العرب، إلا أنها لم تقع في

(١) سورة البقرة، الآية: ٢٦٦.

(٢) ينظر الجندي، طه، المصدر المؤول: ص: ٩٦.

(٣) المرجع نفسه، ص: ٩٦.

(٤) سورة الحجر، الآية: ٢.

(٥) ينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ج٣، ص: ٧٠-٧١.

(٦) ينظر الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ج٣، ص: ١٧٢.

القرآن الكريم إلا في هذه الآية^(١)، فإذا دخلت على الفعل فالغالب أن يراد بها التقليل والأكثر أن يكون فعلاً ماضياً، وذهب أبو حيان والألوسي إلى أنها تدخل على الماضي والمضارع وإن كان دخولها على الماضي أكثر.

وأوجب عدد من النحويين دخولها على الماضي، وأنَّ هذه الحالة المستقبلية جعلت بمنزلة الماضي المتحقق فاستعمل معها (ربما) المتخصصة بالماضي، وعدل عن لفظ المضارع لأنه كلام من لا خلف في إخباره، فالمضارع عنده بمنزلة الماضي، فهو مستقبل في التحقق ماض بحسب التأويل^(٢)، وذكر ابن هشام أن هذا فيه تكلفاً لاقتضائه أنَّ الفعل المستقبل عبّر به عن ماض فتجوز به عن المستقبل^(٣).

والتزم ابن السراج وأبو علي الفارسي في الإيضاح كون الفعل ماضياً^(٤)، وعلوه بأن الأمور الأخروية يغلب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي نحو قوله تعالى:

﴿ وَسِيقَ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾^(٥) وقوله تعالى: ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ﴾^(٦).

وقد ذكر السامرائي أن الفعل المضارع يدل على أزمنة متعددة، وهي عنده من باب تنزيل المستقبل منزلة الماضي؛ لبيان أنه محقق الوقوع وأنه بمنزلة ما مضى وفرع منه^(٧)، فظاهر الآية أنها ليست مختصة بالماضي، بل قد تدخل على المضارع في المعنى^(٨).

وجاء استخدام السياق القرآني الفعل المضارع في قوله تعالى: "ربما يود الذين كفروا" ليس نصاً في الماضي، بل هو يحتمل الاستمرار والدلالة على الحقيقة، وذلك أن شدة ودادهم ليس مختصاً بوقت دون وقت، بل هو متكرر ومستمر في كل أن يمر عليهم، فكلمة أفاقوا من سكرة من سكرات العذاب ودوا لو كانوا مسلمين، و (لو) في الآية مصدرية، والتعبير عن متمنّاهم بالغيبية نظراً للإخبار عنهم، وهي وما دخلت عليه

(١) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج ١٤، ص ٢، وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ١٤، ص ١١.

(٢) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج ١٤، ص ٦، وينظر الدرويش، محي الدين، إعراب القرآن الكريم وبيانه، ج ٥، ص ٢١٣.

(٣) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ١٥٧.

(٤) ينظر الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧) (١٩٦٩)، الإيضاح العضدي (تحقيق حسن فارهور)، ط ١، ص ٢٥٤، مصر، وينظر ابن السراج،

الأصول في النحو ج ١، ص ٤١٩. ينظر عزيمة، عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج ٢، ص ١٤٠.

(٥) سورة الزمر، الآية: ٧١.

(٦) سورة الأعراف، الآية: ٤٤.

(٧) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج ٣، ص ٢٨٨.

(٨) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص ١٥٧.

في تأويل مصدر هو المفعول للودادة، أي: يودون كونهم مسلمين أن جعلنا، وذهب بعضهم إلى أن (لو) امتناعية وحينئذ يكون جوابها محذوفاً تقديره: (لو كانوا مسلمين لسرُّوا بذلك أو تخلَّصوا مما هم فيه)^(١).

وذهب ابن عاشور إلى أنَّ (لو كانوا) جاءت مناسبة لمعنى التمني واستعملت على تقدير قول محذوف يقوله المتمني، فالتزم حذف جواب (لو) لدلالة المقام عليه، ثم شاع حذف القول، فأفادت (لو) معنى المصدرية، فصارت بمعنى: (يودُّ الذين كفروا كونهم مسلمين)، ولهذا السبب عدُّوها من الحروف المصدرية، لكن المصدر على رأيه معنى عارض في الكلام وليس مدلولها بالوضع^(٢).

وقد جاء فعل الكون الماضي بعد (لو) للدلالة على أنهم يودون الإسلام بعد مضي وقت التمكُّن من إيقاعه، وذلك عندما يُقتلون بأيدي المسلمين، وعند حضور يوم الجزاء، فهي ودادة لا تسمن ولا تغني من جوع، بل لمجرد التحسُّر والتندُّم ولوم النفس على ما فرطت في جنب الله، ولو استخدم المصدر الصريح (كونهم) موضع المصدر المؤول لما أفاد المقصد المرجو من الآية.

قال تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ

لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾^(٣).

تُبين هذه الآية خطورة الموقف يوم القيامة ووجوب الاستعداد له بالإيمان والتقوى^(٤)، فيذكر الله تعالى عباده بيوم القيامة ليقصروا عن الشر وما فيه من ظلم وفساد، ويذكّرهم بيوم تجد كل نفس ما عملت من خير محضراً، أي: حاضراً تُجزى به، وما عملت من سوء وشرراً أيضاً يسوؤها مرآه، فتودُّ بكل قلبها لو أنَّ بينها وبينه غاية من المسافة لا تدرك.

(١) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج٧، ص: ١٤٠.

(٢) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٤، ص: ١٢.

(٣) سورة آل عمران، الآية: ٣٠.

(٤) ينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ج٣، ص: ٣٠٧.

وجاءت هذه الآية بنسج بديع قضاء لحق الإيجاز، حيث تقدّم الظرف على عامله وهي طريقة عربية مشهورة الاستعمال في أسماء الزمان، إذا كان الظرف هو المقصود من الكلام، فهو الأهمّ في الغرض المسوق له الكلام، يقول ابن عاشور^(١): أنه ظرف لشيء من علاقته جيء به منصوباً على الظرفية، وجعل معنى بعض ما يحصل منه مصوغاً في صيغة فعل عامل في ذلك الظرف، أو أصل الكلام يحضر لكل نفس في يوم الإحضرار ما عملت من خير وما عملت من سوء، فتوّد في ذلك اليوم لو أنّ بينها وبين ما عملت من سوء أمداً بعيداً، أي زماناً متأخراً، وأنّه لم يحضر ذلك اليوم، أي أنّها توّد البعد ما بينها وبينه مع ما فيه من الخير لئلا يرى ما فيه من سوء.

وذهب بعض النحاة إلى أنّ (لو) في الآية مصدرية، وهي وما في حيزها في معنى المفعول به ل (توّد)، أي: (توّد تباعد ما بينها وبينه)، واعترض أبو حيان على كون (لو) فيها مصدرية، ووصفه بالبعيد^(٢) لولايتها (أنّ) المشددة و(أنّ) مصدرية، ولا يباشر حرف مصدري حرفاً مصدرياً إلا قليلاً نحو قوله تعالى:

﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ﴾^(٣)، والذي يقتضي المعنى أن (لو أنّ) وما يليها هو

معمول ل (توّد) في موضع المفعول به.

وأما من جعلها على بابها من كونها حرفاً لما كان سيقع لوقوع غيره، فحذف المفعول وحذف الجواب والتقدير: (تود تباعد ما بينها وبينه لو أنّ بينها وبينه أمداً بعيداً لسرت بذلك)، أو لفرحت^(٤)، وفي هذا تكلف لا يخفى على صاحب الذوق السليم.

ونلاحظ أنّ السياق القرآني تناول المصدر المؤول في بعض صورته من (أنّ) المشددة واسمها وخبرها، وكان يريد بذلك تقوية المعنى، وتوكيد مضمونه وتثبيته، فجيء بالعنصر المصدري (أنّ) المشددة لتوكيد المعنى العميق الذي كان خالياً من التوكيد، فهي توّد بكل قلبها لو أنّ بينها وبينه غاية من المسافة لا تُدرَك.

(١) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٣، ص: ٢٢٣.

(٢) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط ج٢، ص: ٤٣٠.

(٣) سورة الذاريات، الآية: ٢٣.

(٤) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج٣، ص: ١٢٤، وينظر الألوسي، روح المعاني، ج٣، ص: ١٢٦، ١٢٧.

قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا

يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ (١).

يُصَوِّرُ اللَّهُ عِزًّا لَنَا فِي هَذِهِ الْآيَةِ مَشْهَدًا عَصِيْبًا مِنْ مَشَاهِدِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَحَالِ الَّذِينَ كَفَرُوا حِينَ يَرُونَ بَوَارِقَ الشَّرِّ، وَشَهَادَةَ شُهَدَاءِ الْأَمَمِ، وَمَجِيءَ الرَّسُولِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- كَمَا

دَلَّتْ عَلَيْهِ الْآيَةُ السَّابِقَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ

عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ مَبِينَةٌ لِبَعْضِ تِلْكَ الْحَالَةِ الْمُبْهَمَةِ وَالْعَجِيبَةِ، وَتِلْكَ

اللَّحْظَةُ الَّتِي يُوقِنُونَ فِيهَا بِأَنَّ الْمَشْهُودَ عَلَيْهِمُ بِالْكَفْرِ مَأْخُودُونَ فِي الْعَذَابِ فَيُنَالُهُمْ مِنَ الْخَوْفِ مَا يُوَدُّونَ فِيهِ لَوْ تُسَوَّىٰ بِهِمُ الْأَرْضُ، وَ(كَيْفَ) دَلَّتْ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ شَيْئًا عَجِيبًا، فَكُلُّ شَيْءٍ يَتَعَجَّبُ مِنْهُ يُؤْتَى فِيهِ بِ(كَيْفَ).

فجاءت جملة (لو تُسَوَّى....) بياناً لجملة (يودُّ) أي يودون وُدًّا، يقول ابن عاشور: ولكون مضمونها أفاد معنى الشيء المودود صارت الجملة الشرطية بمنزلة مفعول (يود)، فصار الفعل بمنزلة المصدر، وصارت (لو) بمنزلة حرف المصدر والتقدير: (يودون تسوية الأرض بهم) (٣).

وقد استخدم السياق القرآني المصدر المؤول من (لو والفعل المضارع)، لما في الفعل من دلالة على الزمن، والدليل على ذلك أننا لو رجعنا إلى بداية الآية لوجدنا أن (يؤمئذ) في إعرابه وجهان: أحدهما هو ظرف لـ (يودُّ) ويعمل فيه، والثاني: يعمل فيه (شهيذاً) في نهاية الآية السابقة، فإن جملة (يودُّ) جاءت لتصف (يوم) والعائد محذوف أي (فيه)، والتنوين في يؤمئذ عَوْضٌ عَنِ الْجُمْلَةِ السَّابِقَةِ وَالتَّقْدِيرُ: يَوْمٌ إِذْ تَأْتِي بِالشُّهَدَاءِ (٤) يود الذين....، فالعامل في (يوم) (يودُّ).

(١) سورة النساء، الآية: ٤٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ٤١.

(٣) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج ٥، ص: ٥٨، ٥٩، وينظر ابن عادل الدمشقي، اللباب في علوم الكتاب ج ٦، ص: ٣٨٨.

(٤) ينظر العكبري، أبو البقاء، إملاء ما من به الرحمن، ج ١، ص: ١٨١.

وفي اعتقادي أنّ في (يومئذ) دلالة واضحة على ربط الحدث بذلك اليوم، فالآية الكريمة تصف مشهداً كاملاً لهذا اليوم لكن الحدث لم يحدث بعد، إنّما هو إخبار عن يومٍ سوف يأتي لكنه لم يأت، ومن باب رحمته تعالى أن جعل هنالك فسحة من الزمن حتى يُراجع الإنسان فيها نفسه قبل حدوث هذا الحدث الذي لم يأت حتى هذه اللحظة بدلالة (يومئذ)، لكنه لا محالة حاصل ولكن في المستقبل، لذلك فقد جاء بالمصدر المؤول، وعدل في هذا المعنى الدلالي عن المصدر الصريح (تسوية) الذي يوحي تأكيد دلالة الحدث ووقوعه، فليس في التعبير قطع بحصول ذلك منهم، ف (لو) المصدرية هي بمعنى (أن) التي فيها دلالة على إمكانية وقوع ذلك منهم إذا هم تتبعوا خطوات الشيطان، على خلاف المصدر الصريح الذي يدل على حصول الحدث.

لذلك فقد جيء بالمصدر المؤول الذي يُوحي بإمكان وقوع ذلك من المأمورين من البشر، إذا هم تتبعوا أوامر الشيطان واتباع أهوائهم ورغباتهم، هذا بالإضافة إلى ما في (لو) التي بمعنى (أن) والفعل المضارع من الدلالة على الاستقبال، وهذا المعنى لا يمكن أن يقدمه المصدر الصريح لو حلّ مكان المصدر المؤول.

الفصل السادس

المصدر المؤول من (همزة التسوية والفعل)

المبحث الأول: همزة التسوية والفعل:

- ١- استعمالاتها.
- ٢- مدخولها.
- ٣- وجوه ورود (همزة التسوية والفعل) في القرآن الكريم، والمعاني الدلالية التي تؤدّيها.

المبحث الثاني: دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من (همزة التسوية والفعل) و دلالاته السياقية في القرآن الكريم.

المبحث الأول همزة التسوية والفعل

المصدر المؤول من (همزة التسوية والفعل):

المصدر المؤول من (همزة التسوية والفعل) هو المصدر الذي يمكن تأويله من سبك همزة التسوية الداخلة على جملة يصح وقوع المصدر موقعها^(١)، وتأتي بعد كلمة (سواء) أو (ما أبالي)، أو (ليت شعري)، أو (ما أدري) نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾^(٢)، ونحو قولك: (ما أبالي أسافر أبوك أم قام)، فالتقدير: سواء عليهم استغفارك وعدمه، وما أبالي بسفر أبيك أو إقامته.

أولاً: استعمالاتها:

همزة التسوية هي إحدى حروف السبك - عند فريق كبير من النحاة-^(٣) وهي التي تقع بعد كلام مشتمل على لفظة (سواء)، يلي همزة جملتان، ثانيتهما مصدر بكلمة (أم) الخاصة بتلك الهمزة، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٤)، فالهمزة مسبوكة مع الجملة التي بعدها مباشرة بمصدر مؤول يقع فاعلاً والتقدير: "إن الذين كفروا سواء"، بمعنى: مساو إنذارك وعدمه عليهم؛ فيعربون كلمة (سواء) خبر (إن)، والمصدر المؤول فاعل لكلمة (سواء) التي هي بمعنى اسم الفاعل (متساو)^(٥).

(١) ينظر الحمد، علي توفيق، والزغي، يوسف جميل (١٩٩٣)، المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، ط٢، ص: ١٦، دار الأمل، الأردن.

(٢) سورة المنافقون الآية: ٦.

(٣) ينظر حسن، عباس، النحو الوافي ج ١، ص: ٤١٤.

(٤) سورة البقرة، الآية: ٦ وسورة يس، الآية: ١٠.

(٥) ينظر حسن، عباس، النحو الوافي، ج ١، ص: ٤١٤، وهو أحد أوجه إعراب هذا التركيب الذي اختلف فيه النحاة.

وإن نظرة سريعة إلى كتب النحو واللغة نجد فيها أنّ نحائنا القدامى لم يذكرُوا همزة التسوية من ضمن الموصولات الحرفية، وإنما ذكروها في باب (أم) المتصلة^(١)، وفي (باب الهمزة) في سياق حديثهم عن المعاني التي يخرج إليها الاستفهام، وكذلك في (باب المبتدأ والخبر).

وقد أقرّ فريقٌ غير قليل من نحائنا القدامى صلاحية هذا اللفظ ليكون عنصراً مصدرياً^(٢). غير أنهم حدّدوا هذه الصلاحية في تراكيب محددة وهي إحدى الصور التي تأتي عليها (أم) المتصلة حين يفيد التركيب معها ما يفيد التسوية الإخبارية بين متعادلين في الإخبار. وحدّدوا خصائص هذا التركيب كما الآتي^(٣):

- أن تسبق الهمزة و (أم) بما يفيد التسوية من لفظ (سواء)، وقد تسبق بألفاظ أخرى تدل مع الهمزة و(أم) على التعادل، من نحو : ما أبالي، وما أدري، ولا أبالي، ولا أدري، وليت شعري.
- تربط بين جملتين، يكون كلُّ منهما في تأويل مصدر مع الهمزة و (أم).
- الجملة الأولى منها تتضمن الهمزة – ذكراً أو تقديرأ –، والجملة الثانية منها تسبق بـ (أم) المتصلة المعادلة .
- لا تحتاج إلى جواب، لأن الهمزة – حينئذٍ لا تكون استفهاماً وإنما تكون معادلة فقط، فهو خبرٌ ليس على الاستفهام الحقيقي.
- الكلام معها يحتمل التصديق والتكذيب.
- الهمزة تفيد التسوية حيث تسوي ما بعد (أم) بما قبلها في إرادة الحكم المتضمن من التركيب.

(١) ينظر سيبويه، الكتاب، ج٢، ص:٤٨٣، وينظر المبرد، المقتضب، ج٣، ص:٢٨٧، وينظر الهروي، الأزهية، ص:١٢٤-١٢٥، وينظر المالقي، رصف المباني، ص:٩٣، وينظر المرادي، الجنى الداني، ص:٣٠، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج١، ص:٥٣، وينظر السيوطي همع الهوامع، ج٤، ص:٣٦٢.

(٢) ينظر الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج٢، ص:١٤٢.

(٣) ينظر بركات، إبراهيم إبراهيم، النحو العربي، ج٢، ص:٢٤٤.

غير أنّ نحاةً آخرين^(١) قسّموا المصدر المؤول إلى قسمين: قسم يُسبك من الحرف
المصدري وما في حيّزه، والقسم الثاني له هو الجملة المؤولة
بمفرد على مذهب المجيزين كما هو في قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ
تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢).

وذهب النحاة يختلفون في تحليل هذا التركيب، وأحد أوجه التحليل أنّ (سواء) خبر
مقدّم، وما بعده مبتدأ، وهو مصدر مؤول من غير حرف مصدري، وذكر ابن هشام^(٣)
أن هذا شبيهه بالجملة تؤول بمصدر بعد الظرف، وليس قبلها حرف مصدري نحو قوله
تعالى: ﴿وَيَوْمَ نُسِرُّ الْجِبَالَ وَتَرَى الْأَرْضَ بَارِزَةً وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَدًا﴾^(٤)، وكما في
المثل العربي: "تسمع بالمعيدي خيرٌ من أن تراه"^(٥)، وقد روي بالرفع أيضاً، يقول ابن
هشام^(٦): "تسمع على إضمار (أن)، والمعنى: (أن تسمع) والذي حسّن حذف (أن)
الأولى ثبوت (أن) الثانية، وقد روي ثبوت (أن) على الأصل، و(أن) والفعل في تأويل
مصدر أي: (سماحك) فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الاسم".

فالمبتدأ وظيفة إفرادية، لأنه مسند إليه، وهو محدث عنه، ولا بدّ أن يكون اسماً ولا
يمكن أن يكون جملة، ولذلك يلجأ النحاة إلى التأويل^(٧).

وفي الحقيقة أنه لم يرد في هذا الباب إلا ما قال عنه النحاة أنه جمل مقصود لفظها
يحكم لها بحكم المفردات، وما كان من غير ذلك أولوه على المصدر حتى مع عدم وجود
حرف مصدري، كما فعل من أعرب (أنذرتهم) مبتدأ خبره (سواء) على تقديره
بالمصدر من غير سابق.

(١) ينظر الحموز، عبد الفتاح، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، ص: ٧٢.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٣) ينظر الأندلسي أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص ٤٦-٤٧، و ينظر ابن هشام مغني اللبيب ج٢، ص: ٤٩ .

(٤) سورة الكهف، : الآية ٤٧.

(٥) ينظر الميداني، أبو الفضل، مجمع الأمثال، ص: ١٢٩، مثل رقم: ٦٥٥.

(٦) ينظر ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص: ٤١، ٢١٠.

(٧) ينظر حساسة، محمد، بناء الجملة العربية، ص: ٥٠.

ومنع الفارسي^(١) كون (أنذرتهم) وتاليه مبتدأ، و(سواء) خبراً؛ معللاً المنع بأن خبر الاستفهام لا يتقدم عليه، وأجيب بأن الاستفهام هنا ليس على حقيقته.

وخالف الدماميني^(٢) كل من وصف السبك من غير حرف مصدري بالشذوذ أثناء حديثه في (باب القسم) فهو لا يسلم أن السبك دون حرف مصدري شاذ إلا إذا لم يطرد في باب، أما إذا طرد في باب واستمر فيه فإنه لا يكون شاذاً، فالجملة التي يضاف إليها اسم الزمان، وكذلك السبك دون حرف مصدري مطرد في باب التسوية، شاذ في غيرها.

والمسألة عند الزمخشري^(٣) هي من (باب الحمل على المعنى): "فإذا قلت الفعل أبداً خبر لا مخبر عنه، فكيف صحَّ الإخبار عنه في الكلام، قلت: هو من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى، وقد وجدنا العرب يميلون في مواضع من كلامهم مع المعاني ميلاً بيّناً".

وعندما عرض أبو حيان لآية التسوية قال^(٤): "أخبر عن الجملة، وإن لم تكن مصدرية بحرف مصدري حملاً على المعنى، وذلك نحو الإضافة للجملة الفعلية".

وحديثاً خالف فخر الدين قباوة^(٥) بعض النحاة ممن ظنَّ أنَّ الهمزة حرفاً مصدرياً، معللاً ذلك بأنها لو كانت حرفاً مصدرياً لما جاز حذفها في نحو قولهم: (سواء علينا قمت أم قعدت)؛ إذ القياس في حذف الحرف المصدري أو إضماره هو لـ (أن) وحدها، فهي تنفرد بالإضمار عن سائر الحروف المصدرية، فتكون الجملة صلة لها، وهي مضمرة، فهمزة التسوية ليست حرفاً مصدرياً، وإن كانت الجملة بعدها تؤول بمصدر، وإنما هي حرف استفهام أُشرب معنى التسوية، فأصبح معناه الخبر.

(١) ينظر الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧) (١٩٤٨)، الحجة للقرآن السبعة (تحقيق بدر الدين القهوجي وبشير حويجاي وآخرون)، ط١، ج١، ص: ٥٣، دار المأمون للتراث، دمشق.

(٢) ينظر الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح، هامش، ج١، ص: ١٩٠.

(٣) ينظر الزمخشري، الكشف ج١، ص: ١٥١-١٥٢، وينظر ابن مالك، شرح التسهيل ج١، ص: ١٩٠.

(٤) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج١، ص: ٤٧.

(٥) ينظر قباوة، فخر الدين، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ص: ١٢٠.

ثانياً : مدخولها:

إنَّ أدنى تأمل للتراكيب التي يرد فيها هذا العنصر المصدري – عند فريق من النحاة- يتبدى لنا دخوله على (أم) المتصلة أو المعادلة الواقعة بعد (سواء)، وسميت بالمتصلة؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، وتسمى أيضاً (معادلة)؛ لأنها تعادل الهمزة في إفادة معنى التسوية، وقد زعم السهيلي^(١) أن جميع ما وقع في القرآن من (أم) إنما كان من (أم) المتصلة، وضعّف هذا الرأي أبو حيان^(٢).

وقد جاءت في ست آيات، توسطت جملتين فعليتين في خمس منها، وعادلت بين فعلية واسمية في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ

صَمِتُونَ ﴿١٩٣﴾ (٣).

والجمل الفعلية التي جاءت بعد همزة التسوية كان فعلها ماضياً في القرآن الكريم، وقد استهجن الأخفش^(٤) وقوع الاسمية بعد (سواء)، كما استهجن وقوع المضارع بعدها، ووافقه في ذلك أبو علي الفارسي مدللاً على ما قال الأخفش بأن ما جاء في التنزيل من هذا النحو جاء على مثال الماضي.

وقد استدلت النحاة^(٥) من بعض الشواهد الشعرية على أن الأكثر أن تدخل همزة التسوية على جملة في محل المصدر، وتكون هي والمعطوفة عليها جملتين فعليتين نحو قول الشاعر ذي الرمة^(٦):

سواءً عليك اليوم أنصاعت النوى بخرقاء، أم أنحي لك السيف ذابح

فالأصل في العطف أن يكون بين متجانسين، فتعطف الجملة الفعلية على الفعلية.

وقد تكون الجملتان اسميتين نحو قول الشاعر^(٧):

ولست أبالى بعد فقدي مالِكاً أموتي ناءٍ أم هو الآن واقع؟

(١) ينظر السهيلي، نتائج الفكر، ص: ٢٠٩.

(٢) ينظر أبو حيان، البحر المحيط، ج ١، ص: ٤٠٠-٤٠١.

(٣) سورة الأعراف، الآية: ١٩٣.

(٤) ينظر الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص: ٣٤٩.

(٥) ينظر الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، ص: ٢٠٠٤، وينظر الأشموني، شرح الأشموني، ج ٢، ص ٤٢١.

(٦) ذو الرمة، غيلان بن عقبة (١٩٩٥)، ديوان ذي الرمة (قدمه ونشره أحمد حسن بسج)، ط ١، ص ٥٢، دار الكتب العلمية، بيروت، وينظر

الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص: ٣٨٦.

(٧) وهو من شواهد شرح الأشموني، ج ٢، ص: ٤٢١ شاهد رقم: ٨٢١، وينظر ابن هشام، مغني اللبيب ج ١، ص: ٥٢.

وقد تكون الجملتان مختلفتين، فتكون الجملة الأولى فعلية، والثانية اسمية أو العكس نحو قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَالِحُونَ﴾^(١)، ونحو قولك: (سواء عليّ أننت صادقاً أم تكذب)، وإن كانت إحدى الجملتين منفية تأخرت عن (أم)، نحو: (سواء عليك أحضرت أم لم تحضر).

وجوه معاني (همزة التسوية) مع الفعل:

١- الدلالة على الماضي والاستقبال:

تُفهم دلالة الزمن في المصدر المؤول من (همزة التسوية والفعل) من دلالة الصلة، والجملة الفعلية التي جاءت بعد همزة التسوية كان فعلها ماضياً في القرآن الكريم، والفعل الماضي يستعمل للدلالة على أزمنة متعددة، وأشهرها احتمال المضي والاستقبال في عدة مواطن منها بعد (همزة التسوية)^(٢) نحو قوله تعالى:

﴿قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ﴾^(٣) ونحو: (سواءً عليّ أقمّت أم

قعدت)، "إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك"^(٤).

غير أنّ الدماميني^(٥) ذكر أن الفعل الماضي بعد همزة التسوية محتمل لأربعة معان: الماضي، والحال، والاستقبال، ومطلق الزمان الذي هو أهم من ذلك، وعَلَّل ابن قيم الجوزية^(٦) احتمال المضي والاستقبال بعد همزة التسوية؛ لأن المراد هنا المصدر المدلول بالفعل، وهو أعم من الحال والاستقبال، فلم يجيء الاحتمال من جهة الهمزة بل من جهة القصد إلى المصدر.

(١) سورة الأعراف : الآية : ١٩٣ .

(٢) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو ج ٣، ص: ٢٧٦ .

(٣) سورة الشعراء، الآية : ١٣٦ .

(٤) ينظر السيوطي، همع الهوامع ج ١، ص: ٩، وينظر الرضي، شرح الكافية ج ١٢ ص : ٢٥٠ .

(٥) ينر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ج ١، ص : ١١٧ .

(٦) ينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج ٢، ص : ١٦٣٥ .

وذهب ابن مالك^(١) إلى تعيين المضيّ إذا اقترن الفعل الواقع بعد (أم) بـ (لم)

واحتمج بقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢)، فالثاني

ماضٍ معنى، فوجب مضي الأول؛ لأنه معادل له، وأضاف بأن وجود (لم) لم يقدح في اقتضاء الاستقبال نحو قولك: (إن لم تسيئني أكرمتك)، ووجه ذلك أنّ الجملة المقترنة بهمزة التسوية في تأويل المصدر، والمصدر لا زمان له معيّن، وكذلك ما في معناه.

واعترض ابن قيم الجوزية^(٣) على ما جاء به ابن مالك، وقال بأنه لا يتعيّن المضي؛ لأن المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، فلا فرق بين ذلك وبين أن يقال: (سواء عليهم أنذرتهم أم تركت الإنذار)، فقد ذهب إلى صلاحية الماضي والاستقبال إذا وقع الماضي بعد حرف التحضيض.

وذكر بعض النحاة أن السبب في مجيء (أنذرتهم) بلفظ الماضي دون لفظ الحال والاستقبال، هو أن في الكلام معنى الشرط^(٤)، والشرط يقع بعده المستقبل بلفظ الماضي نحو قولك: (إن قام زيدٌ غداً قمتُ)، وههنا يتقدّر ذلك المعنى، كأنك قلت: (إن قام زيدٌ أو قعد لم أباليه)، و(لا ينتفع القوم إن أنذرتهم أم لم تنذرهم) فلذلك جاء بلفظ الماضي.

وذكر الفارسي^(٥) قولاً قريباً منه، وهو أنّ ألف الاستفهام تضارع (إن) التي للجزاء، لأن الاستفهام غير واجب، كما أنّ الشرط ليس بحاصل إذا عُدِمَ المشروط، وضعّف هذا الرأي ابن قيم الجوزية^(٦) وعلّل فساد ما ذهب إليه بأن معنى الشرط يطلب الاستقبال خاصة دون الحال والماضي،

وقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(٧)، وقوله تعالى:

(١) ينظر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ج ١، ص: ١١٧.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٣) ينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ج ٢، ص: ١٦٣٥.

(٤) ينظر الرضي، شرح الكافية، ج ٢، ص: ٣٤٩.

(٥) ينظر الفارسي، الحجة في القراءات، ج ١، ص: ٢٠٢-٢٠٣.

(٦) ينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ج ٣، ص: ٩١٢.

(٧) سورة الأعراف، الآية: ١٩٣.

﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ لا تختص بالاستقبال، بل المساواة في

عدم المبالاة موجودة في كل حال، وهي أظهر في فعل الحال، ولا يقع بعد حرف الشرط فعل حال بوجه.

وذهب ابن قيم الجوزية^(١) إلى أن في استخدام الفعل الماضي عدم تقييد الحدث بزمان دون زمان، ولا بحال استقبال دون حال مضي، فجعله مقيداً بلفظ الماضي الذي لا زوائد فيه؛ ليكون أخف على اللسان، وأقرب إلى لفظ الحدث المشتق منه، فترك الفعل بلفظ الماضي؛ لأنه مطلق في الزمان كله، وأن القوم لم يبالوا بهذا ولا يبالون ولا هم في حال مبالاة، فلم يكن لإدخال الزوائد الأربع معنى؛ إذ ليس المراد تقييد الفعل بوقت ولا تخصيصه بحال، ففي قوله تعالى:

﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾^(٢)، أراد التسوية بين الدعاء

والصمت على الإطلاق، من غير تقييد بوقت ولا حال، فلذلك لم يحتاج إلا إلى صيغة واحدة وهي صيغة الماضي^(٣).

٢- المعادلة والتسوية بين المعطوفين:

من خلال استقراء استعمال (همزة التسوية) في القرآن الكريم، ذهب أغلب النحاة إلى أن المعادلة والتسوية بين المعطوفين هو أصل معانيها، فالسياقات القرآنية التي وردت فيها كانت تستوجب جملتين جملتين بينهما (أم) العاطفة المعادلة، فالاستفهام بها ومعها استفهام عن علاقيتين معنويتين، حيث يدخل ما بعد (أم) المتصلة في ما قبلها في إرادة الاستفهام الواقع على ما قبلها، وهو ما يسمونه بطلب التصور^(٤)، وذلك أنها وقعت بين شيتين أو أشياء لا يكتفي بأحدهما، فإن طلب التعيين لا يتحقق إلا بأكثر من واحد، فهي معادلة في التسوية والاستفهام^(٥).

(١) ينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج ٣، ص: ٩١٣.

(٢) سورة الأعراف، ١٩٣.

(٣) ينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج ١، ص: ٥٠.

(٤) ينظر بركات، إبراهيم، النحو العربي، ج ١، ص ٤٢٩.

(٥) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج ١، ص: ٤١، وينظر الحضري، محمد، حاشية الحضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك،

ج ٢، ص: ٦٩-٧٠.

وذكر ابن قَيِّم الجوزية^(١) أنَّ السؤال والاستفهام (بهمزة التسوية) و(أم) هو استفهام بسيط مطلق غير مقيد بوقت ولا حال، بينما الاستفهام بغيرها استفهام مركب مقيد إما بوقت نحو (متى)، وإما بمكان نحو: (أين)، وإما بحال نحو (كيف)، ولهذا لا يقال: (كيف زيد أم عمر)؛ لأن (الهمزة) و(أم) يصطحبان كثيراً.

يمكننا القول أن الاستفهام بهمزة التسوية استفهام غير حقيقي، وإن الناظر في السياقات القرآنية التي وردت فيها نجد أن الاستفهام بها استعمل في مقامات التَّوَرُّك والتوبيخ نحو قوله تعالى: سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ سَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ ﴿٢﴾، وكذلك في مقامات الاستهانة والاستهتار والجفوة نحو قوله تعالى:

﴿ قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَضْتَ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴾^(٣).

ونخلص من ذلك أن همزة التسوية تكشف عن قوة دلالتها على هذا المعنى لاستخدامها في قضايا التنديد بالشرك والمشركين، وبيان مدى الجهل والسفاهة والعناد والتكبر إلى غير ذلك من الأمور التي تحتاج إلى الردع، وسيأتي الحديث عنها في المبحث التطبيقي.

(١) ينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد ج ١، ص ٣٥٢-٣٥٤.

(٢) سورة إبراهيم الآية: ٢١.

(٣) سورة الشعراء، الآية: ٣٦.

المبحث الثاني

دراسة تطبيقية على المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل الماضي

ودلالاته السياقية في القرآن الكريم.

ورد المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل الماضي بعد لفظة (سواء) في ست آيات، توسطت فيها (أم) المتصلة جملتين فعليتين في خمس منها، وعادلت بين جملة فعلية واسمية في

قوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَمِتُونَ﴾^(١).

والجملة الفعلية التي جاءت بعد همزة التسوية ولفظة (سواء) كان فعلها ماضياً في القرآن وسنحاول في هذا المبحث التطبيقي أن نتعرض لأشكال المصدر المؤول وما أدته همزة التسوية من دلالات مع تتبع التراكيب التي وردت فيها.

الأصل أن تعادل الهمزة بين أمرين متضادين، لذلك فإن النفي أسلوب من الأساليب المستخدمة لتحقيق التضاد، ومن الأمثلة على هذه الحالة قوله تعالى:

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾^(٢).

ذُكرت هذه الآية في موضعين من القرآن الكريم^(٣)، وجاءت لتبين صورة الكافرين التي تقابل صورة المتقين في الآيات السابقة تقابلاً تاماً، فإذا كان القرآن بذاته هدى للمتقين؛ فإن الإنذار وعدم الإنذار سواء بالقياس إلى الكافرين، فالقلوب المفتوحة في أرواح المتقين، والضمانر الحية التي تربطهم بالوجود وخالق الوجود في الظاهر والباطن، إن هذه القلوب المفتوحة كلها هناك، مغلقة كلها هنا، ختم الله عليها فلا يصل إليها حقيقة من الهدى ولا صدق ولا نور جرأ استهتارهم بالإنذار، حتى تسأوى لديهم الإنذار وعدم الإنذار^(٤).

(١) سورة الأعراف الآية ١٩٣.

(٢) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٣) سورة البقرة، الآية: ٦، سورة يس، الآية: ١٠.

(٤) ينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي القدير، ج٣، ص: ٥٢، وينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن الكريم، المجلد ١، ص: ٤٢.

اختلف النحاة في إعراب لفظة (سواءً) في هذه الآية، فذهب بعضهم إلى أنه خبر (إنَّ) وما بعده مرتفع على الفاعلية والتقدير: إنَّ الذين كفروا مستو عليهم إنذارك وعدمه، أو خبر مبتدأ محذوف تقديره الأمران سواء ثم بيّن الأمرين بقوله سبحانه: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾^(١)، وذهب آخرون إلى أنه خبر لما بعده أي: إنذارك وعدمه سيّان وهو المشهور^(٢).

استخدم السياق القرآني المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل الماضي (أنذرتهم) لما في الفعل من دلالة واضحة على الاستمرار والحركة، فالرسول - صلى الله عليه وسلم - كان رحيماً بأمتة فهو لم يألُ جهداً في سبيل هداية الناس، وإخراجهم من ظلمات الكفر والجهل باتباع شتى الطُّرق، وحرص النبي عليه الصلاة والسلام على هداية الكافرين تجعله لا يقطع الرجاء في نفع الإنذار لهم^(٣)، خاصة وأنَّ القرآن الكريم بلغ من الإعجاز الدرجة القصوى في الهداية، فكان دائماً على أمل أن تؤثر هدايته في الكافرين المعرضين، الأمر الذي جعله - صلى الله عليه وسلم - يشكُّ في أن يكون الإنذار وعدمه سواء، وهذا المعنى لا يقّمه المصدر الصريح (الإنذار).

فجاءت هذه الآية كي تقطع الشك وتؤكد بحرف التأكيد (إنَّ) على أن هداية هذه الفئة من الكفار، وهم رؤوس الشرك أمثال أبو جهل، والوليد بن المغيرة أمرٌ ميؤوس منه فسواء أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون^(٤)، فهي بمثابة عذر للرسول - عليه الصلاة والسلام - في الحرص على إيمانهم، وتسجيلاً بأنَّ من لم يفتح سمعه وقلبه لتلقّي الحق والرشاد لا ينفع فيه حرص ولا ارتياد، فجاء المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل الماضي الذي فيه دلالة على المستقبل - كما ذكر الدماميني^(٥) - ليدل على استمرار كفرهم في الماضي وفي المستقبل بدليل قوله تعالى " لا يؤمنون".

(١) سورة البقرة، الآية: ٦.

(٢) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون ج٧، ص: ٨٧، وينظر الزمخشري، الكشاف ج١، ص: ١٦٢، وينظر الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، ج١، ص: ٢٨.

(٣) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١، ص: ٢٧٤.

(٤) ينظر الألوسي، روح المعاني، ج١، ص: ١٢٦، و ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١، ص: ٤٧٥.

(٥) ينظر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج١، ص: ١١٧.

وقد ذكر السمين الحلبي ^(١) أن النص القرآني عدل عن المصدر ولم يأت به على الأصل لوجهين :

الأول: لفظي، وهو حُسْنُ دخول (الهمزة) و (أم) لأنهما في الأصل للاستفهام وهو بالفعل أولى.

الثاني: معنوي وهو إيهام التجدد نظراً لظاهر الصيغة، وفيه إشارة إلى أنه - صلى الله عليه وسلم - أدى الأمانة، وبلغ الرسالة، وأنهم لم يؤمنوا؛ لسبق الشقاء ودرك القضاء، لا لتقصير منه. فهذه الآية أعطت صورة واضحة للنهاية التي ستأتي في المستقبل بأنهم لا يؤمنون وهي بالتالي تمثل مقومات الكفر في كل أرض وفي كل حين، وهذا المعنى يحتاج إلى فعل يحتمل هذه التأويلات، وهذا مما لا يحتمله المصدر الصريح (الإنذار وعدم الإنذار) الذي يبعث على الجمود.

وقوع المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل الماضي، ودخول (أم) المتصلة على فعل (الكون) المضارع المنفي:

قال تعالى: ﴿ وَأَتَقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ ﴿١٣٤﴾ أَمَدَّكُمْ بِأَنعَمٍ وَبَنِينَ ﴿١٣٣﴾ وَجَنَّتِ وَعْيُونِ ﴿١٣٤﴾ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣٥﴾ قَالُوا سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَوَعَطَّتِ أَمْ لَمْ تَكُنْ مِنَ الْوَاعِظِينَ ﴿١٣٦﴾ ﴾ ^(٢).

جاءت هذه الآية في سياق الحديث عن قصة سيدنا هود - عليه السلام- والحوار الذي دار بينه وبين قومه المشركين؛ إذ أمرهم بتقوى الله وطاعته، فيذكرهم بنعم الله عليهم، وكان الأجر بهم أن يتذكروا فيشكروا ويخشوا أن يسلبهم ما أعطاهم، فأخذ يحذّرهم من إصرارهم على الشرك والمعاصي، وخوفهم من عذاب يوم عظيم، لكن هذه التذكرة وهذا التخويف لا يصلان إلى تلك القلوب القاسية الغليظة، فما كان منهم إلا التكبّر والعناد والاستهتار، فكان ردّهم استواء وعظك وتخويفك وتذكيرك لهم وعدمه ^(٣).

(١) ينظر السمين الحلبي، الدر المصون، ج١، ص: ١٠٦.

(٢) سورة الشعراء، الآية: ١٣٢-١٣٦.

(٣) ينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ج٣، ص: ٦٦٨، وينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن الكريم مجلد٥،

وبالنظر في مضمون هذه الآية يُلاحظ دخول (أم) المتصلة على فعل الكون المضارع المنفي في قوله (أم لم تكن الواعظين)، حيث عدل السياق القرآني عن استخدام (ام لم تعظ) للمبالغة في بيان قلّة اعتدادهم بوعظ هود – عليه السلام-^(١) لما في كلامهم على ما في نظم القرآن الجليل من استواء وعظه والعدم، الصدق البليغ، وهو عدم كونه من عداد الواعظين وجنسهم أي: لم يكن من أهل هذا الوصف في شيء، وهو أشدُّ في نفي الصفة عنه، من أن لو قيل: (أم لم تعظ)، فقد ذكر الزمخشري^(٢) أنّ (أم لم تعظ) أخصر لكن ليس المعنى واحداً بل هناك فرق بينهما. وذكر الألويسي^(٣) أنّ وجه المبالغة في هذا التركيب استخدام (كان) للدلالة على الاستمرار والواعظين الكمال واعتبارهما بقريظة المقام بعد النفي أي: سواء علينا أو عظت أم استمرّ انتقاء كونك من زمرة من يعظ انتقاءً كاملاً بحيث لا يُرجى منك نقيضه، وذكر أبو حيان الأندلسي أنّ المقابلة بما ذكر لأجل الفاصلة^(٤).

ومن هنا يُلاحظ أنّ السياق القرآني تناول المصدر المؤول من همزة التسوية الفعل الماضي (أوعظت)، ثم عدل عنه إلى الفعل المضارع المنفي (ام لم تكن من الواعظين)، أي أنّه عبّر عن الحدث الماضي بما يدلّ على الحاضر استحضاراً لصورته في الذهن كأنه مشهد مرئي في وقت الإخبار^(٥)، فعُدل إلى المضارع إرادة لتصوير حالهم من الاستهانة، والاستهتار، والجفوة، وعدم اكرائهم بوعظ نبيهم هود – عليه السلام -؛ إذ كان راجياً لإيمانهم فخلع على المشهد صورة الحياة والحركة وجعله ماثلاً أمام عين الرائي، فذكر تلك الحالة الماضية، يقول ابن هشام^(٦) "إنّهم يعبّرون عن الماضي والآتي كما يعبّرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار"، فقد استخدم المصدر المؤول مع الفعل، للدلالة على الزمن الماضي، والمستقبل، ومطلق الزمن، كما فيه دلالة على ثبات حالهم على الكفر فهي كيفية راسخة في نفوسهم متمكّنة في فكرهم دلّ عليها عطف المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل المضارع على المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل الماضي، وهذه المعاني لا يمكن أن يقدّمها المصدر الصريح (الوعظ وعدم الوعظ)، لأنّه يأتي للدلالة على الحدث وحده مجرداً من الزمن والحال.

(١) ينظر الزمخشري، الكشاف ج٤، ص: ٤٠٧، وينظر أبو حيان، البحر المحيط ج٧، ص: ٣٢.

(٢) ينظر الزمخشري، الكشاف، ج٤، ص: ٤٠٧.

(٣) ينظر الألويسي، روح المعاني ج١٩، ص: ١١١-١١٢.

(٤) ينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط، ج٧، ص: ٣٢.

(٥) ينظر السامرائي، فاضل، معاني النحو، ج٣، ص: ٢٨٨.

(٦) ينظر ابن هشام، مغني اللبيب، ج٢، ص: ٦٩٠.

المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل الماضي ومعادلة (أم) المتصلة بين الجملة الفعلية وقبلها والجملة الاسمية بعدها:

قال تعالى: ﴿ أَيَشْرِكُونَ مَا لَا يَخْلُقُ شَيْئًا وَهُمْ يُخْلِقُونَ ﴿١٩١﴾ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ لَهُمْ نَصْرًا وَلَا أَنْفُسَهُمْ يَنْصُرُونَ ﴿١٩٢﴾ وَإِنْ تَدْعُوهُمْ إِلَى الْهُدَىٰ لَا يَتَّبِعُوكُمْ سِوَاءَ عَلَيْكُمْ أَدْعَوْتُهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَحِوتُونَ ﴿١﴾ .

جاءت هذه الآية في معرض الحديث عن وثنية مشركي العرب، حيث كانت وثنية ساذجة، سخيفة في ميزان العقل البشري في أية مرحلة من مراحلها، فجاءت هذه الآية تنبّه فيهم هذا العقل، وهو يواجههم بسخافة ما يزاولونه من الشرك بمثل هذه الآلهة التي لا حياة ولا قدرة لها، فالله هو الإله المستحق للعبادة^(٢).

وقد ورد هذا النمط في آية واحدة من آيات القرآن الكريم، عادلته فيها (أم) بين جملة فعلية واسمية، وللعلماء في وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية آراء متعددة هي^(٣):

الرأي الأول: وهو رأي الزمخشري^(٤)، وينص على أنّ وضع الجملة الاسمية موضع الفعلية؛ لأنهم كانوا إذا حزبه أمر دعوا الله دون أصنامهم كقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ ﴿٥﴾ فَكَانَتْ حَالَهُمُ الْمُسْتَمِرَّةَ أَنْ يَكُونُوا صَامِتِينَ عَنْ دَعْوَتِهِمْ، فقليل: إن دعوتهم لم تفرق الحال بين إحداثكم دعائكم وبين ما أنتم عليه من عادة صمتكم عن دعائهم"، أي أن الجملة الاسمية دالة على استمرار صمتهم .

(١) سورة الأعراف، الآية: ١٩١-١٩٣

(٢) ينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي القدير، ج٢، ص: ٢٧٣-٢٧٤، وينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن الكريم، المجلد ٣، ص: ١٤١٥.

(٣) انظر الآراء كاملة عند ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٩، ص: ٢١٧، وما بعدها.

(٤) ينظر الزمخشري، الكشف، ج٢، ص: ١١٠، وينظر الأندلسي، أبو حيان البحر المحيظ، ج٤، ص: ٤٣٩.

(٥) سورة الروم، الآية: ٣٣.

الرأي الثاني: وهو رأي القرطبي^(١) عن ثعلب (ت ٢٩١) ^(٢) حيث ذكر أن (صامتون) و(صمّتهم) عند سيبويه واحد، فالفعل والوصف المشتق منه سواء، ولا تفاوت بينهما في أصل المعنى؛ لأنّ ما بعد همزة التسوية لما كان في قوة المصدر لم يكن فيه أثر للفرق بين الفعل والاسم؛ إذ التقدير: (سواءً عليكم دَعَوْتُكُمْ إياهم وصمّكُمْ عنهم) ^(٣) وذهب ثعلب إلى أنّ العدول من الاسمية إلى الفعلية ليس له مقتضى من البلاغة، بل ل مجرد الرّعاية على الفاصلة التي هي من أفانين الفصاحة، وخالفهم ابن عاشور^(٤) الذي ذهب إلى أن الجملة الاسمية لا تفيد أكثر من الثبوت المقابل للتجدد، أما الاستمرار والدوام فهو معنى كنائي يحتاج إلى قرينة معينة منفيّة هنا، وذهب إلى أنّ العدول عن الجملة الفعلية في معادل التسوية، لاقتضاء الحال البلاغي خلافاً لثعلب.

الرأي الثالث: وهو رأي عبد القاهر الجرجاني^(٥) والسكاكي^(٦)، حيث ذهب إلى أنّ الجملة

الاسمية دلت على ثبوت الوصف المتضمنة مع عدم تقييد بزمان ولا إفادة تجدد بخلاف الفعلية.

الرأي الرابع: وهو رأي الشيرازي^(٧) في شرح المفتاح حيث ذهب إلى أنّ الثبوت في الجملة الاسمية يستلزم الاستمرار، وذهب الشارح التفتازاني^(٨) في شرح المفتاح، والسيد في شرح المفتاح إلى أنّ الجملة الاسمية التي تكون عدولاً عن الفعلية تفيد الدوام الذي هو كالثبوت.

وبالنظر في هذا التركيب (أدعوتموهم) يمكن ملاحظة أنه وُضع في مكان لا يصحُّ غيره مكانه، أراد الله به تنبيه الناس إلى أنّ عادتهم في الجاهلية التي اعتادوا عليها- إذا دهمهم أمر مُعْضِل فزعوا إلى أصنامهم يدعونها، فاحتاج إلى الفعل الذي يدل على التجدد فهي دعوة متجددة ومستمرة كلما حصل لهم، وإذا لم يحدث هذا الأمر بقوا ساكتين، فجاء بالجملة الاسمية التي دلّت على الثبوت، ففيه دلالة على ثبوت هذه الحالة ودوام تلك الأصنام عليها فهي لا حياة فيها ولا روح، فجاء التعبير بالجملة الفعلية والاسمية للدلالة على أنه لا فرق بين أن تحدثوا لهم دعاء،

(١) ينظر القرطبي، أبو عبد الله، الجامع لأحكام القرآن ج٧، ص: ٣٤٢.

(٢) ينظر ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت: ٢٩١)(٢٠١٠)، ط١، ص: ٨٤، معاني القرآن (تحقيق شاعر سبع الأسدي)، مطبعة الناصرية للمطبوعات، العراق.

(٣) ينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج٩: ص: ٢١٩.

(٤) ينظر المصدر نفسه، ج٩، ص: ٢٢٠.

(٥) ينظر الجرجاني، عبد القاهر (ت: ٤٧٤)، دلائل الإعجاز (تحقيق محمود محمد شاكر)، ط١، ص: ١٧٤، مطبعة المدني، القاهرة.

(٦) ينظر السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن علي (ت: ٦٢٦)(٢٠٠٠)، مفتاح العلوم (تحقيق: عبد الحميد الهنداوي)، ط١، ص: ٣٨٢، دار الكتب العلمية، بيروت.

(٧) لم أعثر على الكتاب بطبعة موثقة وهذا الرأي موجود في التحرير والتنوير لابن عاشور ج٩، ص: ٢٢٠.

(٨) ينظر التفتازاني، سعد الدين، شروح التلخيص، المختصر على تلخيص المفتاح للخطيب القزويني، ج٣، ص: ٦١٠، دار الكتب العلمية، بيروت.

وبين أن تستمروا على صمتكم فتبقوا على ما أنتم عليه من عادة صمتكم، وهي الحالة المستمرة، أي: أن دعاؤكم إياهم وصمتكم عنهم سيان.

وقد عبّر السياق القرآني بالمصدر المؤول (أم أنتم صامتون) المعطوف على المصدر المؤول (أدعوتموهم)، لتفيد هذه المقابلة بينهما الماضي والحال ؛ لأن المقابلة دلّت على معنى الماضي، واللفظ يدل على معنى الحال^(١) وهذا ما لا يحتمله المصدر الصريح الذي يبعث على الجمود فهو عاجز عن خدمة هذا المعنى كونه مجرداً من الزمن.

المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل، وتوسطت (أم) المتصلة بين جملتين فعليتين فعلهما ماضٍ مثبت في كل منهما:

قال تعالى: ﴿ وَبَرِّزُوا لِلَّهِ جَمِيعًا فَقَالَ الضُّعَفَاءُ لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا إِنَّا كُنَّا لَكُمْ تَبَعًا فَهَلْ أَنْتُمْ مُغْنُونَ عَنَّا مِنْ عَذَابِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ قَالُوا لَوْ هَدَّيْنَا اللَّهُ لَهَدَيْنَاكُمْ سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرَعْنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحِيصٍ ﴿١١﴾ (٢).

جاء في هذه الآية عرض سريع للموقف يوم القيامة، وبروز الخلاق من قبورهم وما بعده من استقرار أهل النار في النار، وأهل الجنة في الجنة، فهي تمثل الحوار الذي دار بين الأتباع من أهل الضلالة مع قادتهم رؤوس الكفر، حيث وصلت الأمور في هذه اللحظة إلى حدّها النهائي الذي لا يتغير ولا فرصة للتراجع بعده عما حدث، فهي بمثابة تحذير من الله سبحانه وتنبية إلى تدارك شأنهم قبل الفوات فالمقصود: التحذير مما يفضي إلى سوء المصير^(٣).

استخدم السياق القرآني المصدر المؤول من (همزة التسوية والفعل الماضي) في هذه الآية، وقد وقع في مواضع لا يقع فيها المصدر الصريح؛ إذ جاء بلفظ الفعل الماضي ليجتمع الإخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان فجاء بالفعل الماضي (جزعنا) بعد همزة التسوية، والفعل (صبرنا) بعد (أم) المتصلة، وكان مقتضى الظاهر أن يقول (يجزعون) و (يصيرون) فهي أحداث لم تحدث بعد إنما ستحدث يوم القيامة في الزمن المستقبل، وربما كان سبب هذا العدول للتنبيه على تحقيق

(١) ينظر الطوسي أبو جعفر، التبيان في تفسير القرآن، ج٩، ص: ٥٦.

(٢) سورة إبراهيم، الآية: ٢١.

(٣) ينظر الألوسي، روح المعاني ج١٣، ص: ٢٠٧، وينظر ابن عاشور، التحرير والتنوير، ج١٣، ص: ٢١٥، وينظر الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيظ ج٥، ص: ٤٠٨، وينظر القرطبي، الجامع لأحكام القرآن الكريم، ج٩، ص: ٣٠٥، وينظر الجزائري، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ج٣، ص: ٥٢، وينظر قطب، سيد، في ظلال القرآن الكريم المجلد ٤، ص: ٢٠٩٧.

وقوعه حتى كأنه قد وقع، فهو حاصل لا محالة، وهو بمثابة الإخبار عن هذا اليوم العظيم وكأنه مائل أمام أعيننا، والغرض من ذلك تنبيه الناس إلى تدارك شأنهم قبل فوات الأوان، كما أسند كل من الجزع والصبر واستوائهما على ضمير المتكلم المنتظم للمخاطبين مبالغة في النهي عن التوبيخ^(١) بإعلامهم أنهم شركاء لهم فيما ابتلوا به بالإضافة إلى تأييدهم من ذلك يقولون: لا يفيدنا جزع ولا صبر فلا نجاة من العذاب.

إن الفعل الماضي هنا أفاد معنى الاستقبال لدخول همزة التسوية عليه، لأن الله سبحانه وتعالى أراد أن يوقف هذا الجدل الذي دار بين رؤساء الكفر ومن اتبعوهم من الضعفاء، قد روي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: "يقول أهل النار إذا اشتد بهم العذاب تعالوا نصبر فيصبرون خمسمائة عام، فلما رأوا أنّ ذلك لن ينفعهم قالوا: هلمّ فنجزع فيجزعون ويصيحون خمسمائة عام فلما رأوا أنّ ذلك لن ينفعهم قالوا: "سواء علينا أجزعنا أم صبرنا مالنا من محيص".

فنحن نعلم أن الإنسان إذا ما وقع في مأزق أقوى من قدراته، ولا سبيل فيه للنجاة، فهو يستقبل هذا المأزق بأحد استقباليين^(٢):

الاستقبال الأول: أن يجزع ويتضرع.

الاستقبال الثاني: أن يصبر ويصمد.

وهنا نجد الكافرين يقولون: أنهم سواء جزعوا وتضرعوا أو صبروا وصمدوا فلن ينجيهم الله مما هم فيه، فلا مهرب ولا منجى.

وهذا الاستقبال لم يكن ليُفهم لو كان المصدر الصريح (الجزع والصبر) مكان المصدر المؤول، فالمصدر الصريح يأتي مسلوباً من الزمن، والفعل مع همزة التسوية في المصدر المؤول يحمل في بنيته الدلالة على مطلق الزمن دون تقييده^(٣).

(١) ينظر الألويسي، روح المعاني، ج٣، ص: ٢٠٧-٢٠٨.

(٢) ينظر قطب، سيد في ظلال القرآن الكريم، المجلد ٤، ص: ٢٠٩٨.

(٣) ينظر الدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، ج١، ص: ١١٧، وينظر ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ج١، ص: ٢٠٣. وينظر عضيمة، محمد عبد الخالق، دراسات في أسلوب القرآن الكريم، القسم الأول، ج١، ص: ٣٤٤.

الخاتمة والنتائج

توصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج هي:

- أجاز عدد من النحاة جَعَلَ (الذي، كيف، إذ، اللام) حروفاً مصدرية يمكن أن تؤول مع مدخولها بمصدر، وقد توصلَ البحث إلى أنّ بعض العلماء الذين قالوا بمصدرية (الذي) لم ينفوا إمكانية أن يكون اسماً موصولاً ، لذا فما مثلناه من نصوص تجعلنا نميل إلى القول بأنّ (الذي) اسم موصول عام له لفظ ومعنى، لذا يمكن أن يكون الضمير العائد عليه مفرداً إذا رُوعي فيه اللفظ، كما يمكن أن يُراعي فيه معناه، فيعود الضمير إليه مجموعاً ، وهو في كلا الاستعماليين اسم موصول.
- استخدم القرآن الكريم كافة أنماط المصدر المؤول، واختص بسياقات معينة، خرج فيها إلى معانٍ جديدة يعجز المصدر الصريح عن الإتيان بها، فلكل حرف مصدري معنى ودلالة يختص بها، كما أنّ معنى الأداة والحرف المصدري لا يتأتى كونه لفظة مفردة، بل يحصل كونه لفظة في سياق معيّن.
- ورد المصدر المؤول من (ما) المصدرية ومدخولها في القرآن الكريم بنسبة كبيرة مقارنة بالحروف المصدرية الأخرى، فهو أكثر المصادر المؤولة وروداً، أما الفعل الذي تتأول معه (ما) بالمصدر فهو من الأفعال الدالة على عموم المصدر، لا خصوصه، أي يكون من الأفعال المختلفة الأنواع، للدلالة على معانٍ متنوعة تناسب الإيهام الذي وُضعت له (ما)، كما أن الأفعال التي تسبقه لم تُوضع بصورة عشوائية، فهي من الأفعال الدالة على حالة انفعالية كتلك الأفعال التي تدل على الغضب والحزن والفرح والإعجاب.
- توصلَ البحث إلى قاعدة مهمة تكمن في تناسب المقال مع حال المقام، وتتنضح هذه القاعدة من خلال النظر في المقامات التي عدل فيها السياق القرآني عن استخدام المصدر الصريح إلى استخدامه للمصدر المؤول، فقد أثر التعبير بالمصدر المؤول في سياق يضمن الفهم لمعناه الدقيق من المصدر المؤول من جهات عدة كالزمن أو الحدث أو الهيئة، والذي دعم ذلك التأويل ذكر المناسبة التي وردت فيها تلك الآية.
- تبقى دلالة الزمن ملحوظة في المصدر المؤول، بل ومستفادة من العبارة الأصلية التي سُبِكَ منها ، فإنه وقد صار مصدرًا- لا يدل بمفرده على الزمن مطلقاً بل إن العنصر المصدري هو من يتكفل ببيان عنصر الزمن، فالعنصر المصدري (ما) يتكفل مع مدخوله

ببيان عنصر الزمن الحاضر، والعنصر المصدرى (كي) يتكفل مع الفعل المضارع ببيان عنصر الزمن المستقبل غير أنّ الزمن في المصدر المؤول من همزة التسوية والفعل الماضي محتمل لأربعة معانٍ: الماضي والحال والاستقبال ومطلق الزمان.

- أقام المتقدّمون من علماء العربية دراستهم لقضية الأصل والفرع في المصدر المؤول والمصدر الصريح على مجموعة من القواعد، ثم ذكروا عدداً من المسوّغات مفادها أنّ المصدر الصريح أقدم من المصدر المؤول، وعلى وجهة ما توصلوا إليه، إلا أنّ الضابط لمفهومي الأصالة والفرعية هو أنّ هناك علاقة تحويلية بين الجملتين، وأنه من الممكن أن تتبادل الجملتان هذه العلاقة من ناحية أسلوبية، وأن الداعي إلى العدول والاستعانة إلى التأويل يعود إلى المعنى.

- توصلَ البحث إلى أنّ الزيادات اللفظية قد تفيد معاني جديدة، فالسياقات التي زيدت فيها (اللام) على (كي) أفادت زيادة في المعنى وتوكيده، لذا نرى في رأي الكوفيين الجاعل مجيء (كي) بعد (اللام) إنما هو توكيد لها، رأياً أقرب إلى طبيعة اللغة، لا سيما أنّ وضع (أن) بعد (اللام) لا يُحاكي وضع (كي) بعدها فالقيمة الدلالية تختلف لكل منهما : فاقتران اللام بعد (أن) يفيد معنى العلة دون توكيدها، أما الثاني فقد جاء بالعلة مؤكدة بحرفين للدلالة عليها

- إنّ الاستفهام بهمزة التسوية في السياقات القرآنية التي وردت فيها استفهام غير حقيقي، لا سيما أنّ الأصل في همزة التسوية أن تعادل بين أمرين متضادين وبين شيئين لا يُكتفى بأحدها، لذلك فإن النفي من الأساليب المستخدمة لتحقيق التضاد، وهمزة التسوية تكشف عن دلالاتها على هذا المعنى لاستخدامها في قضايا الشرك والتنديد وغيرها من الأمور التي تحتاج إلى الرّدع.

المصادر والمراجع

* القرآن الكريم

أولاً : الكتب

- الأمدي، الحسن بن بشر (١٩٨٢)، المؤلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم، ط٢، مكتبة المقدسي، القاهرة.
- الأخفش، أبو الحسن سعيد بن مسعدة (ت: ٢١٥ هـ) (١٩٩٠)، معاني القرآن (تحقيق : هدى محمود قراة) ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأزهرى، أبو منصور محمد بن أحمد (ت: ٣٧٠ هـ)، تهذيب اللغة (تحقيق : إبراهيم الأبياري)، ط٢، تراثنا.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥ هـ) (٢٠٠٠)، شرح التصريح على التوضيح (تحقيق : محمد باسل عيون السود وآخرون)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأزهرى، خالد بن عبد الله (ت: ٩٠٥ هـ) (٢٠٠٦)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب (تحقيق، عبد الكريم مجاهد)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت: ٦٨٦) (١٩٧٥)، شرح الرضي على الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى (ت: ٩٠٠ هـ) (١٩٥٥)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد)، ط١، دار الكتاب العرب، بيروت.
- الأعشى، ميمون بن قيس بن جندل (١٩٢٧)، ديوان الأعشى وهو شرح أبي العباس ثعلب المسمى الصبح المنير في شعر أبي بصير، مطبعة أدلف هلز هوسن.
- الألوسي، محمود أبو الفضل شهاب الدين السيد البغدادي (ت: ١٢٧٠ هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط١، إدارة المطبعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- امرؤ القيس (١٩٩٠)، شرح ديوان امرئ القيس ومعه أخبار المراقسة وأشعارهم في الجاهلية مصدر الإسلام (تحقيق : حسن السندوبي)، ط١، دار إحياء العلوم، بيروت.
- الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت: ٥٧٧ هـ) (١٩٩٧)، أسرار العربية (تحقيق محمد حسين شمس الدين)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

- الأنباري، كمال الدين أبو البركات (ت: ٥٧٧هـ) (٢٠٠٧)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد)، ط١، المكتبة العصرية، بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) (١٩٩٣)، تفسير البحر المحيط (تحقيق : عادل عبد الموجود وآخرون)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان (ت: ٧٤٥هـ) (١٩٩٨)، ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق : رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب)، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الأنطاكي، محمد (١٩٧١)، المحيط في أصوات العربية ونحوها، ط٣، دار الشروق العربي، بيروت.
- أنيس، إبراهيم وآخرون، المعجم الوسيط، دار إحياء التراث العربي.
- البخاري، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل (ت: ٢٥٦هـ) (٢٠٠٢)، صحيح بخاري، ط١، دار ابن كثير، دمشق.
- برجستراسر، (٢٠٠٣)، التطور النحوي للغة العربية (تعليق رمضان عبد التواب)، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- بركات، إبراهيم إبراهيم (٢٠٠٧)، النحو العربي، ط١، دار النشر للجامعات، مصر.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر بن بايزيد (ت: ١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب (تحقيق : عبد السلام محمد هارون)، ط١، معجم، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض.
- بو معزة، رابع (٢٠٠٨)، النحو والصرف العربي، تحليل لساني لمفردات المقياس (الميزان الصرفي)، ط١، مؤسسة رسلان، سوريا.
- التهانوي، محمد علي (ت: ١٧٤٥هـ) (١٩٩٦)، كشف اصطلاحات الفنون والعلوم (تحقيق : علي دحروج)، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان.
- الثعالبي، أبو منصور (ت: ٤٣٠هـ) (٢٠٠٠)، فقه اللغة وسرّ العربية (تحقيق : ياسين الأبوي) ط٢، المكتبة العصرية، بيروت.
- ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت: ٢٩١هـ) (٢٠١٠)، معاني القرآن (تحقيق شاکر سبع الأسدي)، ط١، مطبعة الناصرية للمطبوعات، العراق.
- الجرجاني، عبد القاهر (ت: ٤٧١هـ) (١٩٩٢)، دلائل الإعجاز (تعليق: محمود محمد شاکر) ط١، مطبعة المدني، القاهرة.

- الجرجاني، عبد القاهر (ت: ٤٧١هـ) (١٩٨٢)، المقتصد في شرح الإيضاح (تحقيق : كاظم بحر المرجان)، ط، منشورات وزارة الثقافة العراقية، بغداد.
- الجرجاني، أبو الحسن علي بن محمد (ت: ٨١٦هـ) (١٩٨٦)، التعريفات (تحقيق : أحمد مطلوب)، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد.
- الجزائري، أبو بكر (١٩٩٧)، أيسر التفاسير لكلام العلي الكبير، ط٣، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة.
- جميل بثينة، ابن معمر العذري (١٩٨٢)، الديوان، دار بيروت للطباعة، بيروت.
- الجندي، طه محمد، (١٩٩٩)، المصدر المؤول بحث في التركيب الدلالة، دار الثقافة العربية، القاهرة.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت: ٣٩٢هـ) (١٩٨٨)، اللع في العربية (تحقيق : سميح أبو مغلي)، ط، دار مجدلاوي، عمان.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت : ٣٩٣ هـ) معجم الصحاح تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار)، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر(ت:٦٤٦)، الكافية في النحو، ط، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر(ت ٦٤٦هـ) شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، دار الطباعة المعاصرة .
- حداد، حنّا جميل (١٩٨٤)، معجم شواهد النحو الشعرية، ط١، دار العلوم للطباعة، الرياض.
- حساني، أحمد (١٩٩٣)، السمات التفريعية للفعل في البنية التركيبية، مقارنة لسانية، ط١، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- حسن، عباس (٢٠٠٠)، حروف المعاني بين الأصالة والحداثة، ط١، اتحاد الكتاب العرب، دمشق.
- حسن، عباس(١٩٧٤)، النحو الوافي، ط٣، دار المعارف، مصر.
- حماسة محمد عبد اللطيف (٢٠٠٣) بناء الجملة العربية، دار غريب، القاهرة.
- الحموز، عبد الفتاح (١٩٨٤)، التأويل النحوي، ط١، دار الرشيد، الرياض.
- الحموز، عبد الفتاح(١٩٨٦)، المبتدأ والخبر في القرآن الكريم، ط١، دار عمار، عمان.

- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين (ت: ٣٧٠ هـ) (١٩٧٩)، الحجة في القراءات (تحقيق: عبد العال سالم مكرم)، ط٣، دار الشروق، القاهرة.
- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين (ت: ٣٧٠ هـ) (مختصر شواذ القرآن من كتاب البديع، مكتبة المتنبي، القاهرة).
- الخضري، محمد، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار الفكر، بيروت.
- خضير، محمود أحمد (٢٠٠١)، الأدوات النحوية ودلالاتها في القرآن الكريم، ط١، مكتبة الأنجلو، القاهرة.
- الدراويشي، محمود أبو كثة (٢٠٠٤)، المئات في مصنفات اللغويين والنحاة، دار البشير، عمان.
- الدرويش، محيي الدين (١٩٩٢)، إعراب القرآن الكريم، ط٣، دار اليمامة، ودار ابن كثير، بيروت، ودار الإرشاد، دمشق.
- الدماميني، محمد بدر الدين (ت: ٨٢٧ هـ) (١٩٨٣)، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدي)، ط١، الرياض.
- الدمشقي، ابن عادل أبو حفص عمر بن علي (ت: ٨٨٠ هـ) (١٩٩٨)، اللباب في علوم الكتاب (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة (١٩٩٥)، ديوان ذي الرمة (قدمه ونشره أحمد حسن بسج)، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- راببن، تشيم (٢٠٠٢)، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية (تحقيق: عبد الكريم مجاهد)، المؤسسة العربية للدراسات، الأردن.
- الرازي، الإمام زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر (ت: ٦٦٦ هـ) (١٩٣٧) مختار الصحاح (تحقيق: محمود خاطر بك)، ط٢، مطبعة الأميرية، بولاق.
- ابن أبي ربيعة، عمر (١٩٩٦)، ديوان عمر بن أبي ربيعة (تحقيق: فايز محمد)، ط٢، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الرمانى، علي بن عيسى (ت: ٣٨٤ هـ) (١٩٨٤)، منازل الحروف (تحقيق: إبراهيم السامرائي)، ط١، دار الفكر، عمان.

- الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (١٩٨٧)، ائتلاف النصر في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة (تحقيق: طارق الجنابي)، ط١، مكتبة النهضة العربية، عالم الكتب، بيروت.
- الزجاج، أبو اسحاق إبراهيم بن السري (ت: ٣١١ هـ) (١٩٨٨)، معاني القرآن وإعرابه (تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي)، ط١، عالم الكتب، بيروت.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق (ت: ٣٤٠ هـ) (١٩٧٩)، الإيضاح في علل النحو (تحقيق: مازن المبارك)، ط٣، دار النفائس، بيروت.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق (ت: ٣٤٠ هـ) (١٩٨٦)، حروف المعاني (تحقيق: علي توفيق الحمد)، ط١، مؤسس الرسالة، بيروت، ودار الأمل، إربد.
- الزجاجي، عبد الرحمن بن اسحاق (ت: ٣٤٠ هـ) (١٩٨٤)، الجمل في النحو (تحقيق: علي توفيق الحمد)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ودار الأمل، الأردن.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت: ٧٩٤ هـ) (١٩٨٤)، البرهان في علوم القرآن (تحقيق محمد ابن الفضل إبراهيم)، ط٣، دار التراث، مصر.
- الزمخشري، جار الله (ت: ٥٣٨ هـ) (١٩٩٨)، الكشاف عن حقائق وغوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين)، ط١، مكتبة العبيكات، الرياض.
- الزمخشري، محمود بن عمر (ت: ٥٣٨ هـ) (١٩٩٨) المفصل في علم العربية (تحقيق: محمد بدر الدين الحلبي)، ط٢، دار الجيل، بيروت.
- السامرائي، فاضل، (٢٠٠٧)، معاني النحو، ط٥، دار الفكر، بيروت.
- سحلول، محمد أحمد علي (١٩٨٣)، لو ولولا دراسة نحوية قرآنية، ط١، مطبعة الأمانة، مصر.
- ابن السراج، أبو بكر محمد (ت: ٣١٦ هـ) (١٩٩٦)، الأصول في النحو (تحقيق: عبد الحسن الفتلي)، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت: ٧٥٦ هـ) (١٩٩٤)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (تحقيق: أحمد محمد الخراط)، ط١، دار القلم، دمشق.

- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (ت: ٥٨١هـ) (١٩٨٤)، نتائج الفكر في النحو (تحقيق: محمد إبراهيم البنا)، ط١، دار الاعتصام، القاهرة.
- سيبيويه، أبو بشر عمرو بن قنبر (ت: ١٨٠هـ) (٢٠٠٤)، الكتاب (تحقيق: عبد السلام محمد هارون)، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيوطي، أبو بكر جلال الدين (ت: ٩١١هـ) (١٩٨٥)، الأشباه والنظائر (تحقيق: عبد العال سالم مكرم)، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- السيوطي، أبو بكر جلال الدين (ت: ٩١١هـ) (١٩٧٥)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: عبد العال سالم مكرم وعبد السلام محمد هارون)، ط٢، مؤسسة الرسالة، دار البحوث العلمية، الكويت.
- الشاذلي، أبو السعود حسنين (١٩٨٩)، الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية، ط١، دار المعرفة الجامعية، القاهرة.
- شعبان، حامد محمد أمين (١٩٨٤)، البحوث اللغوية عن الروض الأنف، ط١، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.
- الشعراوي، محمد متولي (١٩٩١)، تفسير الشعراوي، ط١، دار أخبار اليوم، القاهرة.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على ألفية ابن مالك (تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوقيفية).
- ابن أبي طالب، مكي (ت: ٤٣٧هـ) (٢٠٠٣)، مشكل إعراب القرآن (تحقيق: حاتم صالح الضامن) ط١، دار البشائر، دمشق.
- طحان، ريمون، (١٩٧٢)، الألسنية العربية، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠هـ)، التبيان في تفسير القرآن (تحقيق: أحمد حبيب قصير العامل)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- ابن عاشور، الإمام محمد الطاهر (١٩٨٤)، ط١، الدار التونسية للنشر، تونس.
- ابن العبد، طرفة (١٩٨٠)، ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت.
- عبد القادر، عبد القادر (وليد عبد القادر) (١٩٨٨)، الإعراب الكامل للأدوات النحوية، ط١، دار قتيبة، عمان.

- العزة، محمد (٢٠٠٩)، الحروف والأدوات تأثيرها على الأسماء والأفعال، ط١، دار عالم الثقافة، عمان.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن الإشبيلي (ت: ٦٦٩هـ) (١٩٧١)، شرح جمل الزجاجي (تحقيق: عبد العال سالم مكرم)، ط٣، دار الشروق، القاهرة.
- عضيمة، محمد عبد الخالق (٢٠٠٤)، دراسات في أسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة.
- عكاشة، عمر (٢٠٠٣)، النحو الغائب، دعوة إلى توصيف لنحو العربية في مقتضى تعليمها لغير الناطقين بها، ط١، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأردن.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن (١٩٩٤)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد)، ط١٤، مكتبة السعادة، مصر.
- العكبري، أبو البقاء (ت: ٦١٦هـ)، إملأ ما منَّ به الرحمن (تحقيق: إبراهيم عطوة عوض)، دار الحديث، القاهرة.
- العكبري، أبو البقاء (ت: ٦١٦هـ) (١٩٧٦)، التبيان في إعراب القرآن (تحقيق: علي محمد البجاوي)، دار الكتب، بيروت.
- عيد، محمد (١٩٧٩)، المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم، عالم الكتب، بيروت.
- الغلابيني، مصطفى (١٩٩٤)، جامع الدروس العربية (تحقيق: عبد المنعم خفاجة)، ط٣٠، المكتبة العصرية، بيروت.
- الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ) (٢٠٠٤)، المسائل الشيرازيات (تحقيق: حسن هنداوي)، ط١، كنوز اشبيليا، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض.
- الفارسي، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ) (١٩٦٩)، الإيضاح العضدي (تحقيق: حسن فاهر)، ط١، مصر.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (ت: ٢٠٧) (١٩٨٣)، معاني القرآن، عالم الكتب، بيروت.
- الفيروز أبادي، محمود بن يعقوب (ت: ٨١٧هـ) (٢٠٠٥)، القاموس المحيط (إشراف: محمد نعيم العرقسوسي)، ط٨، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- قباوة، فخر الدين (١٨٩٨)، إعراب الجمل وأشباه الجمل، ط٥، دار القلم العربي، حلب.

- القرطبي، أبو عبد الله الأنصاري (١٩٣٥)، الجامع لأحكام القرآن، ط٢، دار الكتب المصرية، القاهرة.
- قطب، سيد (٢٠٠٣)، في ظلال القرآن، ط٣٢، دار الشروق، القاهرة.
- قطب، سيد(٢٠٠٢)، التصوير الفني في القرآن الكريم (ط١٦)، دار الشروق، القاهرة
- القوجوي، محمد بن مصطفى (١٩٩٧)، شرح قواعد الإعراب لابن هشام (تحقيق:اسماعيل اسماعيل مروة)، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر الدمشقي (ت : ٧٥١هـ) (١٩٩٥)، بدائع الفوائد، ط، إدارة المطبعة المنيرية، مصر.
- الكفوي، أبو البقاء بن موسى (ت: ١٠٩٤هـ)(١٩٩٨)، الكليات (تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري)، ط٢، مؤسسة الرسالة، لبنان.
- المالقي، أحمد بن عبدالنور (ت: ٧٠٢هـ) (١٩٨٥)، رصف المباني في شرح حروف المعاني (تحقيق: أحمد محمد الخراط)، ط٢، دار القلم، دمشق.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله(ت:٦٧٢)(١٩٦٧)، تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد(تحقيق:محمد كامل بركات)، دار الكتاب العربي، بيروت.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢هـ) (١٩٩٠)، شرح التسهيل (تحقيق: عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون)، ط١، هجر، القاهرة.
- ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله (ت: ٦٧٢) (١٤١٣هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح تحقيق : طه محسن، ط٢، مكتبة ابن تيمية.
- المبرد، أبو العباس بن يزيد (ت : ٢٨٥هـ) (١٩٩٣)، الكامل (تحقيق: محمد أحمد الدالي)، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- المبرد، أبو العباس بن يزيد (ت : ٢٨٥هـ) ، المقتضب (تحقيق : محمد بن الخالق عضيمة)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ولجنة إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العربية المتحدة.
- ابن مجاهد أبو بكر احمد (ت: ٣٢٤هـ) (٢٠٠٩)، السبعة في القراءات (تحقيق : شوقي ضيف)، دار المعارف، مصر.

- المرادي، الحسن بن قاسم (ت : ١٧٩١ هـ) (١٩٧٣)، الجنى الداني في حروف المعاني (تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل)، ط١، المكتبة العربية، حلب.
- مكرم، عبد العال سالم، وعمر، أحمد مختار (١٩٨٨)، معجم القراءات القرآنية، ط٢، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.
- ابن منظور، جمال الدين بن مكرم (١٩٥٦)، لسان العرب، ط١، دار صادر، بيروت.
- المنصور، وسمية عبد المحسن (١٩٨٤)، أبنية المصدر في الشعر الجاهلي، ط١، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت.
- الموزعي، ابن نور الدين (١٩٩٣)، مصابيح المغاني في حروف المعاني (تحقيق : عائض بن نافع العمري)، دار المنار، القاهرة.
- الميداني، أبو الفضل أحمد النيسابوري (ت : ٥١٨) (١٩٥٥)، مجمع الأمثال (تحقيق: محمد محين الدين عبد الحميد)، ط١، مطبعة السنة المحمدية.
- ابن الناظم، أبو عبد الله بدر الدين (ت : ٦٨٦) (٢٠٠٠)، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين يوسف (ت : ٧٦١ هـ) (١٩٧٤)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد)، ط٦، المكتبة العصرية، بيروت.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين يوسف (ت : ٧٦١ هـ) (٢٠٠٤)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب (تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد)، ط٢، دار الطلائع، القاهرة.
- ابن هشام، أبو محمد جمال الدين يوسف (ت : ٧٦١ هـ) (٢٠٠٥)، مغني اللبيب عن كتب الأعراب (تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد)، المكتبة العصرية، بيروت.
- يعقوب، إميل (١٩٨٧)، معجم المصطلحات اللغوية والأدبية، دار العلم للملايين، بيروت.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي النحوي (ت : ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، دار صادر، بيروت.

ثانياً: الرسائل العلمية.

- حسنين، محمد عبد الجواد (١٩٨٤)، أوجه استعمال (لو) في الأساليب اللغوية، رسالة دكتوراة، جامعة البنجاب، السودان.
- المغربي، أحمد موفق (٢٠١٢)، المصدر المؤول من (أن والفعل) : أشكاله التركيبية ودلالاته السياقية، سورة البقرة وآل عمران والأعراف نموذجاً، رسالة ماجستير، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- الوحيدي، محمد عبد المجيد (١٩٨٥) المصدر في القرآن الكريم، رسالة دكتوراة، جامعة اليرموك، الأردن.